www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

التسويق الهرمي

أو الاحتيال المشبوه

بسم الله الرحمن الرحيم

التسويق الهرمی أو الاحتیال المشبوه

کاتب:

ابو القاسم علیان نجادی الدامغانی

نشرت فی الطباعة:

مدرسه الامام علی بن ابی طالب (ع)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه ----- ۹
اشارة ----- ۹
المقدّمة: ----- ۹
الفصل الأوّل: سوابق الشرکات الاقتصادیة المشبوهة ----- ۹
الفصل الثانی: کیفیة عمل الشرکات المذکورة ----- ۱۱
اشارة ----- ۱۱
۱. جذب المشتری بدون تقدیم بضاعة أو خدمة له ----- ۱۱
۲. جذب المشتری بتقدیم بضاعة أو خدمة ----- ۱۲
الفصل الثالث: معلومات مختصرة عن خمس شرکات خارجیة ----- ۱۲
اشارة ----- ۱۲
أ) بنتاکونو (شرکة فیوجراستراتجی) ----- ۱۲
اشارة ----- ۱۳
أسلوب عمل بنتاکونو: ----- ۱۳
ب) جولدکوئیست (کوئست اینترنشنال) ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
أسلوب عمل جولدکوئیست: ----- ۱۳
ج) شرکة سبع قطع ألماس (my ۷ diamond) ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۴
أسلوب عمل شرکة سبع قطع ألماس: ----- ۱۴
د) جولدماین ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
أسلوب عمل جولدماین: ----- ۱۵

٥) ای. بی. ال EBL ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
أسلوب عمل ای. بی. ال: ----- ۱۶
الفصل الرابع: نماذج من الشركات الداخلیة ----- ۱۶
الفصل الخامس: أدلّة الحرمة ----- ۱۷
۱. أكل المال بالباطل، أو الربح غیر المشروع ----- ۱۷
اشارة ----- ۱۷
ماذا یعنی أكل المال بالباطل؟ ----- ۱۷
العلاقة بین أكل المال بالباطل والانتحار! ----- ۱۷
مصیر الملوثین بالأموال الحرام: ----- ۱۸
۲. الاحتیال ----- ۱۸
۳. القمار العالمی ----- ۱۹
۴. أوراق الیانصیب (Loterie) ----- ۱۹
اشارة ----- ۱۹
الآثار والتبعات الاجتماعیة والاقتصادیة السلبیة: ----- ۲۰
خروج العملة الصعبة وآثارها السلبیة: ----- ۲۰
الفصل السادس: أسئلة وأجوبة ----- ۲۱
الفصل السابع: الاستغلال والاحتیال وأسالیب الخداع ----- ۲۴
اشارة ----- ۲۵
أ) الاستغلال السیء ----- ۲۵
اشارة ----- ۲۵
۱. الإستغلال السیء لتصاویر الإمام الراحل قدس سره ----- ۲۵
۲. تزویر وجعل ختم وامضاء مراجع التقلید! ----- ۲۶
۳. التفسیر الخاطیء لفتاوی بعض مراجع التقلید ----- ۲۶

۴. انتقاء العبارات من فتوى الإمام الراحل قدس سره ----- ۲۷
ب) أساليب الخداع ----- ۲۷
ج) المطالب المخالفة للواقع ----- ۲۸
الفصل الثامن: ممهدات ومعطيات النشاطات غير السليمة مورد البحث ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
أ) الممهدات والمقدمات ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
۱. مشكلة العطالة ----- ۳۰
۲. المشاكل الاقتصادية ----- ۳۱
۳. فقدان التخطيط والبرمجة المتكاملة ----- ۳۲
۴. الجهل وعدم الاطلاع ----- ۳۲
۵. ضعف الإيمان وحبّ الدنيا ----- ۳۲
ب) التبعات والآثار السلبية ----- ۳۳
اشارة ----- ۳۳
۱. احتمال حدوث ارباک اجتماعی ----- ۳۳
۲. الاضرار الاقتصادية غير القابلة للإصلاح ----- ۳۳
۳. اعاقة النشاطات السليمة ----- ۳۴
۴. ضعف العلاقات والضوابط الاخلاقية ----- ۳۵
۵. افول روحية طلب العدلة و الحق ----- ۳۵
۶. إهدر رأسمال العمر ----- ۳۵
اشارة ----- ۳۵
الكلمة الأخيرة: المسؤوليات ----- ۳۶
الفصل التاسع: الاستفتاءات ----- ۳۷
الفصل العاشر: الأسناد والمدارک ----- ۴۸

تعریف المرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----------۵۹

التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه

اشارة

عنوان و نام پديدآور : التسويق الهرمى ، او الحتيال المشبوه/ابو القاسم عليان نجادى الدامغانى مشخصات نشر : قم: مدرسه الامام على بن ابى طالب عليه السلام، ۱۴۲۸ق=۱۳۸۶. مشخصات ظاهرى : ۱۸۷ص. وضعيت فهرست نويسى : در انتظار فهرستنويسى (اطلاعات ثبت) شماره كتابشناسى ملى : ۱۲۸۵۵۲۰

المقدّمة:

شكر وتقدير: أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى استاذى المعظم المرجع الكبير سماحة آية اللّه العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازى متّع اللّه المسلمين بطول بقائه على ما بذله من اهتمام ورعاية لتأليف هذا الكتاب راجياً أن يستفيد القراء الكرام بالإطلاع عليه ومن االلّه التوفيق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵ إنّ بعض العناوين الواردة فى الصحف تثير الوسوسة لدى كل إنسان، من قبيل (كيف تملك ثلاثين ألف دولار بدون تعب) و (التسويق العالمى مع أرباح كبيرة)، (ألا يُحدث مبلغ ۱۶۴۰ دولاراً تحولًا فى معيشتكم؟)، (هدية ذهبية، ومفتاح لحلّ المشاكل، أنت أيضاً يمكنك الحصول على ۰۰۰ / ۰۰۰ / ۲۰ تومان فى ليلة واحدة بصورة مشروعة) وخاصة إذا تقنعت هذه العناوين بقناع مقدّس من العبارات والكلمات الدينية مثل (مشروع وطنى للباقيات الصالحات)، (نسيم الرحمة) (حملة الأمل والبسمة)، (مشروع التعاون الوثيق)، (شجرة الإنفاق)، (الشباب الخيّرون)، (انصار الموحدين الخيرين) وأمثال ذلك. إنّ كثيراً من الأشخاص ربّما يمكنهم المقاومة فى مقابل هذه الاغراءات والتصدى لمثل هذه الدعايات المغرية للمؤسسات المشبوهة بالتشاور مع بعض المطّلعين على فحوى فعاليات هذه المؤسسات الخفية الأهداف، أو من خلال مشاهدة الضحايا الذين سقطوا فى شباك هذه الدعايات المغرية والبراقة، وبالتالى الابتعاد عن هذه الفخاخ السحرية من موقع الوضوح فى الرؤية. فهل يعقل أن يستشم الإنسان المؤمن كل هذه الروائح العفنة ومع ذلك يتلوث بها؟ ولكن للأسف فإنّ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶ عدداً غير قليل من الأشخاص قد وقعوا فى فخ هذه العبارات البراقة والكاذبة بدون أن يفكروا فى عواقبها أو يستشيروا الآخرين حول هذه النشاطات الزائفة وقد تورطوا فى مثل هذه المصيدة بأمل الحصول على مبالغ طائلة وبعمل يسير. فى هذا الكتاب نتحرك بلطف اللّه وعنايته على مستوى فضح هذه المؤسسات الاقتصادية الخداعة التى تتحرك بشكل مشبوه من أجل خداع الناس وامتصاص ثرواتهم حيث تظهر هذه المؤسسات كل يوم باسم جديد وملامح مختلفة فى مناطق متفرقة من بلدنا الإسلامى وتعمل على خداع الناس وخاصة الشباب العاطل عن العمل، ونحاول كشف اللثام عن ماهية هذه المؤسسات الحقيقية للقراء الأعزاء من أجل إنقاذ هؤلاء الأفراد والحيلولة دون تورطهم فى مصيدة هذه المؤسسات المشبوهة. وهنا أجد من الضرورى أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأفراد الذين ساهموا بشكل أو بآخر لإخراج هذا الكتاب بالشكل المطلوب وأسأل اللّه تعالى أن يتقبل منهم هذا العمل المهم، وأرجو من القراء الأعزاء أن لا يحرمونا من اقتراحاتهم وانتقاداتهم. نأمل أن نصل إلى ذلك اليوم الذى نرى فيه هزيمة هذه الشركات الاستعمارية المشبوهة والخداعة وأن يكون اقتصاد المجتمع وعقائد الناس وسلامتهم وأمنهم بعيداً عن شرّ هذه الشركات المنافقة، وليس ذلك اليوم ببعيد عند اللّه. الحوزة العلمية فى قم- أبوالقاسم عليان نژادى ۲۰۰۷ م التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷

الفصل الأوّل: سوابق الشركات الاقتصادية المشبوهة

قبل عشر سنوات «۱» وصل إلينا سؤال من قبل أحد المسلمين المقيمين فى النمسا يطلب فيه بيان الحكم الشرعى لنشاطات مؤسسة

تعمل فی النمسا تحت عنوان مثیر «کیف تصبح مالکاً ل ۰۰۰/ ۳۰ دولار بدون تعب» وقد بدأت تلک المؤسسة بعملها فی ذلک البلد، وقد ذُکر هذا السؤال وجوابه فی الجزء الأول من الفتاوی الجدیدة لسماحة آیة اللّه العظمی الشیخ ناصر مکارم الشیرازی (دام ظلّه) الصفحة ۱۵۰، وقد ذکرنا هذا السؤال والجواب فی الفصل الثانی من هذا الکتاب أیضاً. ومنذ ذلک الوقت تعرفنا علی هذا النمط من النشاطات الاقتصادیة الخداعة والمراوغة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸ وفی عام ۱۹۹۴ م تمّ انشاء شرکة فی مدینة «مودنا» فی ایطالیا باسم «فیوجرا استراتجی» فی غرفة التجارة والصناعة فی ایطالیا وقد تغیّر اسمها إلی «بنتاکونو» وهو الاسم المعروف حالیاً، وبدأت هذه الشرکة بعملها فی ایطالیا وکذلک فی مناطق مختلفة من العالم. وبعد أربع سنوات أی فی عام ۱۹۹۸ م، قام البریطانیون، الذین لهم ید طولی فی نهب ثروات الشعوب، بتأسیس شرکة «کوئست اینترنشنال» وقد تمّ تغییر اسمها بعد ذلک إلی «جولدکوئیست» وهی تعمل حالیاً علی تضلیل الناس ونهب أموالهم. وفی عام ۲۰۰۰ م قام البلجیکیون بتأسیس شرکة مماثلة باسم «سبع قطع ألماس» حتی لا ـ یتخلفوا عن قافلة الاناس المتمدنین الذین یفکرون دائماً بالشباب العاطل عن العمل!! ومن خلال ذلک یتسنی لهم ملء جیوبهم من أموال هؤلاء المساکین. وقد شرعت شرکات أخری مماثلة بالعمل مع تغییر الشکل والظاهر وبأطروحات جدیدة فی مختلف بلدان العالم وکمثال علی ذلک نشیر إلی شرکة «جولدماین» فی النرویج و «جولدماین استار»، «برایم بانک» و «ای بی ال» التی تشکلت فی عام ۲۰۰۳ م و «کیم برلی»، «برایم اسمیت»، «دایاموند ۲۰۰۰» وأمثال ذلک. وقد بدأت الشرکات المذکورة، التی تشکلت بشکل عام فی البلدان الأروبیة، بالعمل والنشاط الاقتصادی فی تلک البلدان بالأساس. ولکن لم تمر فترة من الزمان حتی شعر المسؤولون الاقتصادیون فی تلک البلدان بالخطر وشرحوا حقیقة هذه الشرکات المذکورة للناس التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹ وللمسؤولین الحکومیین وتبعاً لذلک تمّ منع عمل هذه الشرکات فی بلدانها «۱» ووضعوا ضرائب ثقیلة وعقوبات مالیة کبیرة علی المتخلفین وعلی أعضاء هذه الشرکات بحیث إنّ بعض هذه العقوبات وصلت إلی أکثر من ۰۰۰/ ۲۰ دولار. وبذلک تمّ ایقاف عمل ونشاط هذه الشرکات المشبوهة فی بلدانها، ولکن بالرغم من ذلک صدر الإذن لهذه الشرکات بالعمل فی بلدان أخری لنهب أموال تلک الشعوب وخاصة بلدان العالم الثالث حیث ازداد نشاط هذه الشرکات فی هذه البلدان، وهذا یبیّن معنی حقوق الإنسان لدی الغربیین! وقد اتسع نشاط هذه الشرکات تدریجیاً فی البلدان الآسیویة بحیث إنّ بعض هذه الشرکات اتخذت من هذه البلدان مرکزاً أصلیاً للعمل من قبیل «الفلیپین» و «هنک کنک» و «مالیزیا» و «الامارات العربیة» وأمثالها کیما یمکنهم نهب أموال الناس فی هذه البلدان بشکل مریح. وللأسف فإنّ هذا الفیروس الخطر قد دخل إلی بلدنا العزیز ایران فی عام ۲۰۰۰ م وبفترة قصیرة انتشر هذا المرض فی المدن التی یسکن التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰ فیها عضو من أعضاء هذه الشرکات بحیث إنّه صار حدیثاً شائعاً فی المجامیع والطرقات والمطاعم والحدائق العامة والأسواق وحتی فی الباصات وسیارات الأجرة حیث أصبح الناس یتحدثون عن نشاط هذه الشرکات، وکان اقتراح الدخول فی سلک هذه الشرکات والانظمام لعضویتها حدیث الشباب فی مختلف الأماکن، ولعلک أیها القارىء العزیز قد طرح علیک مثل هذا الاقتراح فی الأزقة والشوارع أو فی محل عملک أو فی أسرتک من خلال بعض المعارف والأقرباء. وللأسف فإنّ بعض المنتفعین فی الداخل الذین کانوا یشهدون النهب والسلب لأموال الناس من قِبل هذه الشرکات الخارجیة لم یتمکنوا من التفرج علی هذه العملیات غیر المشروعة وهذه الأرباح الطائلة المحرمة ولم یتمکنوا من التخلص من وساوس الشیطان، ولذلک أقدموا علی تأسیس شرکات مشابهة فی داخل البلد وأحیاناً کانوا یضعون لها أسماء مقدّسة لتسهیل عملهم فی نهب أموال الآخرین الذین کانوا یأملون فی الحصول علی الربح الوفیر، وقد أقدم بعضهم علی بیع لوازم وضروریات المعیشة للمشارکة فی هذا العمل المحرّم أو اقترضوا مبالغ ربویة أیضاً إلی حد أنّ عدد الشرکات التی تعمل علی تسویق هذه الشبکة قد وصل فی بعض المدن إلی ثلاثین شرکة. وبالطبع فإنّ الکثیر منها قد تمّ توقیف نشاطها وعملها من قِبل المسؤولین فی الوقت المناسب، وقد أعلن بعضها عن توقف نشاطها بشکل رسمی أیضاً وطلبوا من المشترکین الإقدام علی سحب أموالهم ومراجعة مکاتب الشرکة الخاصة لذلک «۱». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۱ ولکنّ نشاط هذه الشرکات لم یتوقف بشکل کامل،

وکما ذکرنا حال الشرکات الأجنبیة، فإنّ هذه الشرکات الداخلیة استمرت فی نشاطها فی مدن مختلفة وبأسماء متنوعة. وقد تدخلت القوّة القضائیة فی تعقّب هذه الشرکات فی بعض المدن وتمّ توقیف بعض الشرکات الداخلیة والخارجیة، ولکنّ هذا العمل کان فی الغالب کعلاج الواقعة بعد الوقوع وبعد وصول شکاوی عدیدة من قِبل کثیر من المغرر بهم. وأخیراً فکّر المسؤولون بالتصدی القانونی لهذا الفیروس الخطر الذی تلوثت به أکثر المدن فی ایران، وقد أقدم مجلس الشوری الإسلامی فی تاریخ ۴/ ۳/ ۱۳۸۴ ه. ش علی إصدار لائحة قانونیة لمواجهة هذه الشرکات المذکورة. ونأمل صدور قانون جامع یمنع نشاط هذه الشرکات الاقتصادیة غیر المشروعة رغم أنّ السلطة القضائیة استطاعت بنفس هذه القوانین الموجودة من توقیف الکثیر من هذه الشرکات والحد من نشاطها، ولکنّ هذا المقدار غیر کافٍ لقلع هذا المرض الخطر من جذوره. ونأمل أن نشاهد فی المستقبل القضاء علی هذه الشرکات المشبوهة بشکل کامل فی جمیع مناطق بلدنا الإسلامی بل جمیع مناطق العالم، ونأمل أن یکون هذا الیوم قریباً إن شاء اللّه. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳

الفصل الثانی: کیفیة عمل الشرکات المذکورة

اشارة

إنّ جمیع هذه الشرکات، سواء الخارجیة أو الداخلیة، والتی تعرض للمشترکین بضاعة أو نوعاً من الخدمة أو تزاول نشاطها بدون ذلک، والتی تتبرقع بأسماء مقدّسة وشعارات براقة لخداع أکبر عدد من الأفراد، تهدف لشیء واحد: هو نهب أکبر مقدار ممکن من أموال هؤلاء الأفراد وتقسیم مقدار قلیل «۱» فقط بین الأعضاء الرئیسیین الذین یتمکنون من کسب عدد معین من المشترکین، وکذلک إلحاق الضرر الکبیر بأکبر عدد ممکن من الناس من الطبقات السفلی. ولحسن الحظ فإنّ ملفات التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴ الکثیر من هذه الشرکات الآن تخضع للتحقیق فی مراکز الأجهزة القضائیة «۱». إنّ ما تقدم آنفاً یبیّن الماهیة الأصلیة لعمل الشرکات المذکورة، ولکن من أجل بیان الجزئیات والتفاصیل لعمل هذه الشرکات نشیر إلی نحوین من أنحاء هذا العمل:

۱. جذب المشتری بدون تقدیم بضاعة أو خدمة له

إنّ الشرکات الغربیة الأصلیة مثل الشرکة النمساویة والکثیر من الشرکات الداخلیة تتحرک فی عملها بما تقدم آنفاً، وعلی سبیل المثال نبیّن کیفیة عمل الشرکة النمساویة کنموذج لعمل هذه الشرکات، ثم نبیّن اسلوب وکیفیة عمل إحدی الشرکات الداخلیة: إنّ نمط عمل الشرکة النمساویة ذکر بشکل کامل فی کتاب «الفتاوی الجدیدة» الجزء الأول الصفحة ۱۴۰ وفیما یلی نص هذه المسألة: «هناک مؤسسات فی النمسا تعطی المراجعین استمارات تحت شعار (اکسب ثلاثین ألف دولار بلا تعب) علی النحو التالی: أ) یشتری المراجع (زید مثلًا) الاستمارة من الشخص الموجود فی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵ التسلسل الخامس بمبلغ ۳۰ دولاراً. ب) ثم یحرر صکاً مصدقاً باسم الشخص الکائن فی التسلسل الأول بقیمة ثلاثین دولاراً وصکاً مصدقاً آخر بمبلغ ۳۰ دولاراً أیضاً باسم المؤسسة ترسل مع الاستمارة المشتراة والتی دوّن فیها إسمه وأوصافه (أی ان مجموع ما یدفعه ۹۰ دولاراً). ج) وبعد مدّة زمنیة، یستلم (زید) أربع استمارات حذف منها اسم التسلسل الأول وزحفت الأسماء فی التسلسلات التالیة مرتبة واحدة إلی الأعلی لکل اسم، وهکذا یستقر اسم (زید) فی التسلسل الخامس. د) یقوم (زید) ببیع الاستمارات الأربع التی وصلته إلی أربعة مراجعین جدد بسعر ۳۰ دولاراً للاستمارة الواحدة، وهکذا یستلم ۳۰ دولاراً علاوة علی الدولارات التسعین التی دفعها. ه) یتبع المراجعون الذین اشتروا استمارات (زید) الطریقة التی بیّناها فی (ب) ویستلم کل منهم أربع استمارات، فیزحف اسم زید إلی المراتب الأعلی حتی یصل إلی الترتیب الأول، وهنا یتوجب علی کل مراجع جدید أن یودع ۳۰ دولاراً فی حساب زید فیکون المجموع ۳۰۰۰۰ دولار ثم یخرج اسمه

من القائمة وتصعد الأسماء التالية وهلم جرّا» «۱». التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶ وبالطبع ليس جميع هذه الشركات تتحرك فی عملها بالشكل المذكور رغم أنّ كيفية عملها تتشابه تقريباً، وأمّا الأسلوب الذی تستخدمه إحدی الشركات الداخلية الذی يختلف قليلًا مع عمل الشركة النمساوية فإننا ننقله نصاً من كتاب «الفتاوی الجديدة، الجزء الثالث، ص ۱۴۰»: «قامت شركة ايرانية بمشروع يسمی (مشروع التعاون والاتحاد) وتسجيل أسماء الأعضاء الراغبين، وكل عضو مكلّف يدفع مبلغ (۱۳۰۰) تومان مثلًا، لحساب الشركة ويتمّ دفعه من قِبل أربعة أشخاص مذكورين فی قائمة سبعة نفرات (كل نفر يدفع ۲۰۰ تومان أو ۵۰۰ تومان لحساب الشركة) وبعد دفع المبلغ المذكور يصبح هؤلاء الأشخاص أعضاء فی قائمة السبعة، ويخرج الشخص السابع من الاشتراك، وبهذا الترتيب تستمر العملية بإضافة عضو جديد للشركة، إلی أن يصير الشخص الأول سابعاً ويخرج بالتالی عن هذه القائمة، هذه الشركة تدّعی أنّها فی هذه المرحلة تدفع إلی ۸۲۳۵۴۳ نفراً لكل واحد منهم ۲۰۰ تومان يدفع لحسابهم الشخصی، بحيث يكون المجموع ۰۰۰/ ۴۰۰/ ۶۸۱/ ۱ تومان، ويدفع جميع هذا المبلغ من قبل الأعضاء الجدد لحسابه الخاص؟» «۱». إنّ هذا النوع من عمل الشركات الداخلية كثير ومتنوع، وفی الواقع إنّ التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۷ هذا العمل بحكم بيع أوراق اليانصيب فی زمان الشاه حيث أفتی الفقهاء بحرمته، وسوف يأتی الكلام عن هذا الموضوع فی المباحث الآتية.

۲. جذب المشتری بتقديم بضاعة أو خدمة

إنّ أكثر الشركات الخارجية المشبوهة تتحرك فی عملها بهذا الأسلوب من النشاط الاقتصادی بخلاف الشركات الداخلية المشابهة حيث لا نجد مثل هذا العمل لديها إلّاقليلًا. وعلی أية حال فالمستعمرون الجدد فی هذا النوع من النشاط يقدمون بضاعة للمشتری بأضعاف قيمتها الواقعية، مثلًا إذا كانت قيمة البضاعة الواقعية بين مائة وخمسين إلی مائتی ألف تومان فإنهم يبيعونها بخمسمائة ألف تومان أو أقل «۱»، بالنسبة لك كمشتری فأنت مكلّف بشراء هذه البضاعة بشكل أقساط لنفرين آخرين، بحيث يكونان علی جناحك الأيمن والأيسر، وهذان الشخصان يدفعان بالترتيب المبلغ المذكور لحساب الشركة. وبهذا النوع من العمل يتمّ اختيار أعضاء بشكل هرمی أو بشكل أصل وفروع كما يلی: ...-- ۴۰۹۶-- ۲۰۴۸-- ۱۰۲۴-- ۵۱۲-- ۲۵۶-- ۱۲۸-- ۶۴-- ۳۲-- ۱۶-- ۸-- ۴-- ۲-- ۱ وهذا يعنی أنّه بعد المشتری الأول تمّت عشر معاملات من هذا القبيل وتمّ جلب عدد أكبر من المشترين، وطبقاً لمقررات هذه الشركة التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۸ فإنّه يتمّ بيع ۱۰۲۴ بضاعة بقيمة خمسمائة ألف تومان عندما يصل الرقم إلی الأحد عشر مشتری الذين تمّ تعريفهم وتقديمهم بواسطتك (بشكل مباشر أو غير مباشر) فيكون قيمة المجموع ۰۰۰/ ۰۰۰/ ۵۰۰ تومان تقريباً. والشركة المذكورة تقدم مبلغاً زهيداً منه ۱۰/ ۱ من القيمة إلی الفروع والباقی يكون من نصيب الشركة. ومعلوم أنّ أفراد الفرع الأخير الذين لا يوفّقون لكسب مشتری أو لا يكون بالمقدار والعدد اللازم فإنّهم المتضررون الواقعيون من هذه العملية، لأنّهم لا يستلمون بضاعة بمقدار مالهم بل أحياناً لا يتمّ ارسال أية بضاعة لهم «۱»، وعلی فرض إرسال بضاعة فإنّ قيمتها تعادل ۱۳ القيمة الحقيقية وسوف نذكر نماذج من عمل هذه الشركات فی الفصل القادم.

الفصل الثالث: معلومات مختصرة عن خمس شركات خارجية

اشارة

فی هذا الفصل نشير إشارة مختصرة إلی عمل وأسلوب وخصوصيات بعض الشركات الخارجية المعروفة ليكون القراء الأعزاء علی حذر من الوقوع فی مصيدة هذه الشركات.

أ) بنتاكونو (شركة فيوجراستراتجی)

اشارة

۱. تاریخ التأسیس: عام ۱۹۹۴ م. ۲. مکان التأسیس: مودنای الایطالیة. ۳. الخدمات: یتمّ إرسال بطاقة Superema للأعضاء، وطبقاً لما تدعیه الشرکة فإنّ العضو سیکون قادراً علی الاستفادة من الشرکة والمؤسسات التابعة لها سنویاً بما یعادل ۱۲۰۰ دولار من جراء التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۰ التسهیلات وتخفیف الثمن من ۵ إلی ۶۰ بالمائة «۱». ۴. العاملون علی نقل هذا الفیروس إلی ایران: إنّ اوّل من أدخل هذه البطاقات وقام بتوزیعها فی داخل ایران أفراد من أُسرتین فی مشهد حیث استلموا فی عام ۲۰۰۰ م هذه البطاقات من الامارات العربیة المتحدة بواسطة أحد أقربائهم هناک. ۵. إنّ العملة الصعبة التی خرجت من البلد بواسطة هذه الشرکة فی عام ۲۰۰۰ م: ۰۰۰/ ۶۸۰/ ۱۹ دولار.

أسلوب عمل بنتاکونو:

یقدم إلیک شخص- وهو من أعضاء شرکة بنتاکونو- استمارة معلومات عن هذه الشرکة وفی هذه الاستمارة یوجد أسماء سبعة أشخاص، والشخص فی المرتبة السابعة هو الذی یقدم إلیک هذه الاستمارة، وأمّا الشخص المذکور فی المرتبة الأُولی من هذه الاستمارة یقدم إلیک عنوانه وخصوصیاته المصرفیة بصورة ورقة کبیرة مطبوعة، وعلیک أن تقوم بالمراحل التالیة: التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۱ أ) أن تقدم مبلغ ۴۰ دولاراً للشخص الذی قدّم لک الاستمارة المذکورة وهوالمذکور فی المرتبة السابعة، علی أساس أنّ هذا المبلغ کثمن للبیع المباشر. ب) أن ترسل حوالة مصرفیة بمبلغ ۴۰ دولاراً للشخص المذکور اسمه فی اوّل اللائحة. ج) أن ترسل ۴۰ دولاراً أمریکی لشرکة بنتاکونو. وبعد إرسال هذه الحوالة مع المشخصات المطلوبة یتمّ اصدار شهادة جدیدة من قِبل الشرکة المذکورة وإرسالها لک، فی هذه الشهادة یتمّ ادراج اسمک فی المرتبة السابعة من اللائحة المذکورة. وهکذا یتمّ تقدم الاسماء الموجودة فی مرتبة أعلی (مثلًا الشخص الذی اشتریت منه استمارة المعلومات یکون فی المرتبة السادسة) وأمّا الشخص المذکور فی المرتبة الأُولی فإنّه یحصل علی مبلغ ۴۸۰/ ۸۷ دولاراً ویحذف اسمه من اللائحة المذکورة بالنسبة لک، فعندما تتمکن من بیع ثلاثة استمارات (کشهادة معلومات) التی ترسل إلیک من ایطالیا بواسطة البرید فسوف تتمکن من الحصول علی مبلغ ۴۰ دولاراً لکل واحدة منها، وبذلک تستطیع تعویض ما أنفقته فی المرحلة الأُولی.

ب) جولدکوئیست (کوئست اینترنشنال)

اشارة

۱. تاریخ التأسیس: عام ۱۹۹۸ م. ۲. مکان التأسیس: بریطانیا. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۲ ۳. مقرّ العمل: فی دولة هنگ کنگ، ولهذه الشرکة فرع رسمی فی دبی. ۴. البضاعة المعروضة: سکّة ذهبیة، عقد ذهبی و ساعة ذهبیة وأمثال ذلک بعیار ۲۴. ۵. کیفیّة البیع: نقد وأقساط؛ وبالطبع فالغایة الأساسیة للشرکة من البیع بالأقساط هی أن تباع البضاعة بعدّة أضعاف قیمتها الواقعیة! ۶. المدخل: مدینة لار شیراز فی عام ۲۰۰۰ م. ۷. ومن أجل الحیلولة دون إفلاس الشرکة فإنّها لا تعطی امتیازاً أکثر من ۵۰۰۰ دولار فی الاسبوع! ۸. یتمّ ضرب السککة الذهبیة من منتوجات الشرکة بشکل یدوی. ۹. یتمّ انتاج منتوجات الشرکة بواسطة شرکات معتبرة من قِبل (بی اج مایرز مانت) الألمانیة (B. H. Mayer's Mint)، والمرکز الملکی للذهب فی استرالیا وأمثال ذلک. ۱۰. لیس المعیار فی أن یکون الشخص عضواً فی الشرکة فی زمن معین، بل المعیار هو مقدار ونوع عملک فی جذب المشارکین «۱».

أسلوب عمل جولدکوئیست:

یقوم المشترک الذی تمّ تعریفه وتقدیمه للشرکة بشراء سکة ذهبیة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۳ کلکسیونیة بشکل أقساط بما یعادل ۰۰۰/ ۵۵۰ تومان (والقیمة الواقعیة لها ۰۰۰/ ۲۰۰ تومان تقریباً) ویسدد المبلغ المذکور لحساب الشرکة، ثم یبدأ بالعمل علی کسب المشترکین الذین یقومون بشراء السکة الذهبیة. فإذا تمکن من کسب نفرین یکون أحدهما إلی جهة الیمین والآخر إلی جهة الشمال، ویتمکن هذان الشخصان بدورهما من کسب نفرین آخرین بحیث یکون المجموع الذی یتمّ کسبه ستة أشخاص بواسطة هذا الشخص (بأن یکون شخصان بلا واسطة وأربعة أشخاص بالواسطة) ویدفع کل واحد من هؤلاء ۰۰۰/ ۵۵۰ تومان لحساب الشرکة فتقوم الشرکة بدفع ۲۵۰ دولاراً (بما یعادل ۰۰۰/ ۲۲۵ تومان تقریباً) بعنوان امتیاز لهذا الشخص (وبالطبع فإنّ بعض البضائع لا یحسب لها امتیاز إلّاإذا استطاع هذا العضو کسب عشرة أشخاص للشرکة ویکون الامتیاز ۴۰۰ دولار فی مقابل کل عشرة مشترین). بمعنی إذا تمکن الشخص العضو من کسب ۶ أشخاص ودفع ۰۰۰/ ۳۰۰/ ۳ تومان لحساب الشرکة، فإنّ الشرکة المذکورة ستربح ۰۰۰/ ۰۰۰/ ۲ تومان تقریباً. ولا تدفع سوی ۱۰/ ۱ من هذا الربح بعنوان امتیاز لحساب المشترک ویکون ۱۰/ ۹ من الربح لها! مضافاً إلی ذلک إذا لم یتمّ کسب المشترکین بصورة متعادلة، أی لو فرضنا أنّه استطاع کسب خمسة أشخاص إلی الجناح الأیسر ولم یتمکن من کسب مشترکین فی الجناح الأیمن سوی نفرین فإنّه لا یستحق أی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۴ امتیاز، مضافاً إلی ذلک فإنّ الامتیاز المذکور لا یشکل عملًا وامتیازاً مهماً، لأنّه لو استطاعت الشرکة أن تطرح نفسها فی أوساط الناس من خلال الإعلام والتبلیغات التجاریة فإنّ ذلک یکلّفها عدّة أضعاف من النفقات المخصصة للامتیازات المقررة للأعضاء، فعلی هذا الأساس فإنّ نشاط الشرکة المذکورة والشرکات المشابهة لیس سوی احتیال علنی ونوع من القمار المبطن، لأنّ هذه العملیة تتمّ علی أساس أخذ أموال ومبالغ طائلة من الناس ولا یتم دفع مقابل ذلک سوی ۱۰/ ۱ وتقسیمها بین الأعضاء الأصلیین، وما یبقی من الربح ۱۰/ ۹ یتمّ اخراجه من البلد بواسطة هذه الشرکة علی شکل عملة خارجیة. فهل یمکن اطلاق اسم علی هذه العملیة سوی نهب أموال الناس وثروات البلد العامة؟

ج) شرکة سبع قطع ألماس (my ۷ diamond)

اشارة

۱. تاریخ التأسیس: عام ۲۰۰۰ م. ۲. مکان التأسیس: النمسا. ۳. البضاعة: قطعة من الألماس بحجم فص خاتم. ۴. تدعی الشرکة أنّه: أ) إنّ جمیع العلماء أیّدوا عمل هذه الشرکة وأنّ أرباحها حلال شرعاً. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۵ ب) إنّ دائرة عملها تشمل ۱۲۰ دولة فی العالم. ج) إنّ المبلغ الذی تأخذه الشرکة فی مقابل البضاعة یمثل قیمتها الواقعیة. د) لا یوجد خاسر فی إطار هذه العملیة الاقتصادیة. ه) إذا تمّ تنشیط عمل هذه الشرکة فی البلد فإنّ ذلک سیحلّ مشکلة البطالة. و) السلطة القضائیة فی ایران أیدت مشروعیة عمل هذه الشرکة. ز) هناک مندوب رسمی للشرکة فی ایران. ح) المهم مقدار ونوع العمل، لا تقدّم المشترک وعضویته فی الشرکة من الناحیة الزمانیة. (وینبغی أن یکون معلوماً أنّ جمیع هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة کما سوف یأتی تفصیله).

أسلوب عمل شرکة سبع قطع ألماس:

یقوم الطالب للاشتراک بدفع مبلغ ۲۰۰ دولار کقسط أولی لقطعة الألماس التی تبلغ قیمتها من ۷۰۰ إلی ۹۰۰ دولار، وبذلک یکون الشخص عضواً فی الشرکة، فیما لو تمکن من کسب ثلاثة أشخاص لجهة الیمین وثلاثة أشخاص لجهة الشمال. أی یکون مجموع ما یکسبهم ستة أشخاص فإنّه سیحصل علی ۱۰۰ دولار امتیاز، بحیث تأخذ الشرکة منه بعنوان قسط لقطعة الألماس، و ۵۰ دولاراً الأخری التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۶ یتمّ دفعها لحساب الشخص المذکور. وبعبارة أخری إذا استطاع العضو کسب ستة

أشخاص مشترين للشركة ويقوم كل واحد من هؤلاء بدفع ۲۰۰ دولار لحساب الشركة بحيث يكون المجموع ۱۲۰۰ دولار، فإنّ الشركة المذكورة تقوم بدفع ۱۲/ ۱ من المبلغ المذكور بعنوان امتياز إلى العضو الأول. وتقول الشركة: «إذا استغرق كسب شخصين فى المرتبة الأولى وشخصين فى المرتبة التالية شهراً واحداً فإنّه سيتمّ دفع ۰۰۰/ ۱۱۳ دولار لحسابك إلى نهاية العام». وبالطبع فإنّ ما يعادل إثنى عشر ضعفاً للمبلغ المذكور أى ۰۰۰/ ۳۵۶/ ۱ دولار يكون من أرباح الشركة! وسيتضح لاحقاً أنّ هذه المبالغ الطائلة لا يتمّ كسبها بواسطة الانتاج الصناعى ولا التجارة والزراعة والرعى وأمثال ذلك، بل من خلال الاحتيال وإغراء مجموعة كبيرة من المشتركين.

د) جولدماين

اشارة

۱. تاريخ التأسيس: عام ۲۰۰۰ م. ۲. مكان التأسيس: النرويج. ۳. المنتوجات: أجناس كلكسيونية (تحفية) مختلفة، مثل ساعة ذهبية وعقد ذهبى بعيار ۲۴. ۴. انهاء العمل: إذا أراد العضو إنهاء عمله فى الشركة وترك عملية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۷ التسويق بإمكانه دفع بقية ثمن البضاعة ليتمّ إرسالها إليه فيما بعد. ۵. الحد الأعلى للإمتياز (بورسانت): إنّ الشركة المذكورة لا تدفع لكل عضو أكثر من ۴۵۰ دولاراً يومياً بعنوان امتياز للعضوية. وهذا بذاته يمثّل أحد طرق الاحتيال لكسب أكبر مقدار ممكن من الربح للشركة.

أسلوب عمل جولدماين:

يتمّ التعرّف على الشركة بواسطة أحد المشتركين لغرض الدخول فى هذه التجارة ودفع مبلغ ۶۰ دولاراً كمقدمة لثمن السكّة الذهبية. ثم تعطى اسماً تجارياً من قِبل الشركة لتتمكن بعد ذلك من الانفتاح على الآخرين فى عملية التسويق، فإذا استطعت كسب شخص واحد على جناحك الأيمن وآخر على جناحك الأيسر فتعطى ۴ دولارات كمنحة من قِبل الشركة، ومن هنا فصاعداً تزداد المنحة بازدياد عدد المشترين بشرط ايجاد التعادل ثلاثة بثلاثة «بمعنى أنّه فى مقابل كسب ستة مشترين يتمّ جذبهم بواسطتك وبواسطة معاونيك تكون منحتك ۳۰ دولاراً كامتياز» فعندما يصل عدد المشترين حدّ التعادل بأن يكون القاسم ۵ فيتمّ رفع ۳۰ دولاراً عنك على أساس ثمن الأقساط، وهكذا يستمر هذا العمل حتى يتمّ تسديد أقساط البضاعة المشتراة من قِبلك. وفى هذه الصورة يتمّ إرسال البضاعة الذهبية المقررة لك وبعد ذلك يتمّ تسديد امتيازاتك المالية بشكل كامل لحسابك المصرفى. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۲۸ ملاحظة: فى المرحلة الأُولى إذا استطعت كسب ثمانية أشخاص فإنّ منحتك ستكون ۳۴ دولاراً تدفعها الشركة لك، فى حين أنّ سهم الشركة يساوى ۴۸۰ دولاراً، أى بما يقارب ۱۴ ضعفاً من الربح يكون من نصيب الشركة. وهكذا يتصور البعض أنّ هذه الشركة بدفعها لبعض الامتيازات للمشتركين من البداية أنّها أكثر إنصافاً من باقى الشركات، ولكن من خلال مراجعة حسابية بسيطة يتّضح أنّ عملية الاحتيال لهذه الشركة أشدّ من سائر الشركات.

ه) اى. بى. ال EBL

اشارة

تاريخ التأسيس: عام ۲۰۰۳ م. منتوجات الشركة: بطاقة فى pmt تتضمّن ترجمة X العدد من الكلمات إلى ۱۲ لغة من لغات العالم الحيّة. المكتب الرئيسى: ماليزيا الشعب الفعّالة: المدينة الإينترنتية فى دبى «دبى اينترنت سيتى». مكان العمل: تعمل هذه الشركة فى

الوقت الحاضر فی بلدان عدیدة نظیر مالیزیا، سننغافورا، أندونیسیا، الصین، الامارات العربیة المتحدة، ایران، الیابان، تایوان، و أمریکا. ملاحظة: إنّ هذه الشرکة لا تعمل فی أی من البلدان الاروبیة ولیس لها أی عضو أو مشترٍ. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۲۹ وتدعی هذه الشرکة ما یلی: ۱. أنّ لها شعبة ومکتب رسمی فی ایران. ۲. أنّها مؤیدة من قِبل الحکومة الایرانیة. ۳. أنّ لها عقوداً مع بعض المصارف الحکومیة. ۴. أنّها تتمتع بتأیید بعض المسؤولین فی ایران. ۵. أنّها وخلافاً لسائر الشرکات، تمنح المشترکین ستة أنواع من الربح. ۶. إنّ الأعضاء الناشطین فی هذه الشرکة ینالون الربح بسرعة. ۷. إنّ منتوجاتها متنوعة. (ولکن کما سیتبین لاحقاً أنّ جمیع هذه الأمور لیست سوی غطاءٍ وقناعٍ لتسهیل عملیة الاحتیال وکسب الأرباح الطائلة غیر المشروعة من قِبل هذه المؤسسة).

أسلوب عمل ای. بی. ال:

إنّ تقسیم امتیازات هذه الشرکة، وإن کان یختلف ظاهراً عن نمط تقسیم امتیازات سائر الشرکات المشابهة، ولکنها تتفق معها فی الأصول الکلیة الحاکمة علی هذه العملیة، ومن هنا نصرف النظر عن بیان وشرح تفاصیل هذه العملیة. *** إنّ ما تقدّم آنفاً فی هذا الفصل عبارة عن معلومات إجمالیة تتصل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۰ بعمل خمس شرکات أجنبیّة معروفة تتمتع بنشاط واسع فی الجمهویة الإسلامیة، ولکنّ الشرکات الاقتصادیة الخارجیة غیر المشروعة لا تنحصر بما تقدّم ذکره، ولکنّنا ورعایة للاختصار نکتفی بما تقدم ذکره من الشرکات العاملة فی ایران ونصرف النظر عن التفاصیل. مضافاً إلی ذلک فإنّ الخبراء یعتقدون بأنّ جمیع هذه الشرکات «متفقة فی الأصل الأساس» ولیس بینها اختلاف إلّابحسب الظاهر فقط، ومن هنا لا نری ضرورة لبیان حال کل واحدة منها، ونلفت النظر فی هذا الموضوع إلی أمرین: ۱. إنّ العواقب السیّئة لعمل هذه الشرکات التی تعمل فی الغالب تحت عنوان «بنتاکونو» علی مفاصل الاقتصاد العام للبلاد واضح جدّاً، من قبیل: خروج العملة الصعبة من البلاد، عدم دفع ضرائب للحکومة وأمثالها من الآثار السلبیة لنشاط هذه الشرکات (صحیفة همشهری، بتاریخ ۲۷/ ۷/ ۸۳). ۲. وقد کتبت صحیفة الشرق، بتاریخ ۳۱/ ۴/ ۸۴، فی مقالة لها بعنوان «جولدکوئیست بمثابة سوق متزلزل» ما یلی: «إنّ الکثیر من أنظمة هذه الشرکات قد استفاد من تجربة «بنتاکونو» غیر الموفقة مدّة معینة لأمر التسویق، وعلی هذا الأساس طرحت فی السنوات الأخیرة عدّة أنواع من عملیات التسویق الهرمی وتحت عناوین من قبیل «برایم بانک»، «سولاتیر کمبرلی»، «مای سون دایاموند» و ذلک، بحیث یتمّ تعطیل التسویق بعد انقضاء المدّة المفیدة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۱ المعینة من قِبل المسؤولین عن هذا الأمر، وتتخذ هذه الأنظمة شکلًا آخر بعد ذلک، وتصبّ هذه العملیة بنفع القائمین والمسؤولین الأصلیین عن هذه الشرکات والشبکات الاقتصادیة». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۳

الفصل الرابع: نماذج من الشرکات الداخلیة

نشیر فی هذا الفصل إلی بعض الشرکات العاملة داخل البلاد «ایران» والتی تقتبس نظامها فی الغالب من شرکة «بنتاکونو»، فبعد رواج عمل ونشاط تلک الشرکة فی ایران، وبحجة منع خروج العملة الصعبة من البلاد تمّ تأسیس هذه الشرکات من قِبل تلک الشرکة الأجنبیّة، وعملت هذه الشرکات علی نهب أموال الناس کما هو الحال فی الشرکات الخارجیة وایجاد الخلل والارتباک فی مفاصل النظام الاقتصادی فی البلاد من خلال التلوث بنشاطات اقتصادیة غیر مشروعة. وقد أدّی ذلک إلی نتائج سلبیة وعواقب وخیمة علی مجمل النشاط الاقتصادی «۱»، التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۳۴ والجدیر بالذکر أنّ الکثیر من هذه الشرکات المذکورة أعلاه تمّ تعطیل عملها بواسطة إدارة الأمن والمخابرات فی کل محافظة من محافظات ایران، والبعض منها أوقف نشاطها الاقتصادی بعد أن اطلع القائمون علیها علی عدم مشروعیة مثل هذه الأعمال ومخالفاتها للقانون، بل تقدّموا إلی الإعلان فی الصحف الواسعة الانتشار عن جدول زمنی خاص لمراجعة المشترکین والمساهمین من أجل استلام أموالهم «۱»، وهذا بحدّ ذاته عمل جید وجدیر بالتقدیر، ولکن مع الأسف لا تزال بعض هذه الشرکات الداخلیة مستمرة بنشاطها وعملها غیر المشروع.

الفصل الخامس: أدلّة الحرمة

۱. أكل المال بالباطل، أو الربح غير المشروع

اشارة

يقول اللّه تعالى فى الآيتين ۲۹ و ۳۰ من سورة النساء: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً* وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً». إنّ موضوع «أكل المال بالباطل، أو الربح غير المشروع» والتصدى الشديد لهذه المسألة من قبل الوحى ورد أيضاً مضافاً للآيات المذكورة، فى الآية ۱۸۸ من سورة البقرة، والآية ۱۶۱ من سورة النساء، والآية ۳۴ من سورة التوبة أيضاً. وعلى هذا الأساس فإنّ أكل المال بالباطل يعدّ، طبقاً لصريح الآيات الأربع المتقدمة فى القرآن الكريم، من المحرمات والذنوب الكبيرة وتقود الإنسان إلى جهنّم، ولا شك فى أنّ الأرباح الحاصلة من الاشتراك التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۳۶ فى عضوية هذه الشركات التى تقوم على أساس التسويق الهرمى (Network Marketing)، هو مصداق بارز لأكل المال بالباطل وبالتالى فهو حرام شرعاً.

ماذا يعنى أكل المال بالباطل؟

يقول سماحة آية اللّه العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) فى جوابه عن هذا السؤال: «المراد من أكل المال بالباطل هو أن يملك الإنسان أموالًا من دون بذل أى جهدٍ مفيد أو عمل ايجابى، وهذا المعنى هو ما يظهر بوضوح فى عمل شركة جولدكوئيست وأمثالها، فالأشخاص الذين يقعون فى المراتب الأُولى من القائمة يربحون أموالًا طائلة بدون أن يقوموا بعمل مهم، والأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة هم المتضررون الحقيقيون فى هذه العملية، وهذا بالضبط يشبه القمار». ومن أجل توضيح هذا المطلب نلفت النظر إلى ما ورد فى مقالة إحدى الصحف المعروفة: «إذا تمّ كسب ۵ ۰۰۰/ ۰۰۰ نفر لهذه اللعبة فإنّ ما يقارب ۵۰ ۰۰۰ نفر تتعلق بهم أرباح طائلة، وما يقارب ۱ ۲۰۰/ ۰۰۰ نفر لا ينالون أى مقدار من الربح، وأمّا بقية الشركاء والمساهمين، أى ۳ ۷۵۰/ ۰۰۰ نفر هم من المتضررين فقط دون أن تتعلق بهم حصة من السكّك الذهبية» «۱». وكما ترون فإنّ عدداً محدوداً من المشاركين (۵۰ ۰۰۰/ نفر وكذلك التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۳۷ الشركة نفسها) يربحون أموالًا طائلة دون أن يقدموا عملًا ايجابياً مهمّاً، والأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة (۴ ۰۰۰/ ۰۰۰ نفر تقريباً) هم الخاسرون الواقعيون فى هذه العملية، وهذا معنى أكل المال بالباطل. ويقول أحد نواب مجلس الشورى الإسلامى فى توضيح عمل هذه الشركات المذكورة: «فى هذه الشركات التى توجب على كل عضو أن يكسب عضوين آخرين، فإنّه على أساس المحاسبات الجارية فإنّ ۷۵٪ من هؤلاء الأشخاص لا يتعلق بهم أى ربح، ويتعلق ۱۵٪ من الأعضاء ما يعادل نصف ما تمّ دفعه للشركة، و ۷٪ من هؤلاء الأعضاء يتعلق بهم ما يعادل حق عضويتهم فى الشركة، و ۳٪ منهم فقط والذين يقعون فى رأس الهرم يحصلون على ربح وفير». ويضيف أيضاً: «فى الشركات الهرمية التى يجب على كل عضو فيها كسب خمسة أعضاء آخرين للشركة فإنّ ۹۶٪ من أعضاء هذه الشركة لا يحصلون على أى ربح، و ۲٪ من الأعضاء يستلمون نصف أموالهم، و ۱٪ يستلمون عين مالهم فقط، وأقل من ۱٪ من الذين يقفون فى رأس الهرم يربحون مبالغ طائلة» «۱» وأمّا بقية هذه الأموال الطائلة فيصبّ فى جيب المؤسسات المذكورة.

العلاقة بين أكل المال بالباطل والانتحار!

سؤال: ما هى العلاقة بين «ظاهرة الانتحار» و «ظاهرة تصرف الشخص بأموال الناس بالباطل»، حيث ورد هذا المعنى فى الآية الشريفة

مورد البحث؟ الجواب: والجواب عن هـذا السؤال واضـح، فإنّ القرآن الكريم عنـدما ذكر هذين الأمرين على التوالى فإنّه يريد الإشارة إلى نقطـة اجتماعيـة مهمّـة، وهى: «أنّ العلاقـات الماليـة بين النـاس إذا لم تقم على أساس سـليم وصـحيح وأنّ اقتصاد المجتمع إذا لم يتحرك فى إطـار سـليم ولم يتصـرف البعض فى أموال الآخرين بالباطل وبصورة غير مشـروعة، فإنّ مثل هـذا المجتمع سـيبتلى بظاهرة الانتحـار. ومضافاً إلى ازديـاد ظاهرة الانتحار الفردى فإنّ الانتحار الاجتماعى أيضاً سـيكون من الآثار الضـمنية لهـذا الخلل فى مجمل العلاقـات الماليـة بين الأفراد» «۱». والشاهـد الحى على هـذه الحقيقـة هو مـا نراه من وقـائع وحوادث وثورات فى المجتمعـات البشـرية المعاصـرة، وبما أنّ اللّه تعالى رحيم بعباده ولا يريـد لهم إلّاالخير والصـلاح فإنّه حـذّرهم وأنـذرهم من مسألـة أكل المال بالباطل وأنّ المعاملات المالية غير المشروعة ستقود المجتمع البشرى إلى التورط فى منزلقات الهلكة والضلالة «۲».

مصير الملوثين بالأموال الحرام:

ويتحرك القرآن فى الآية ۳۰ من سورة النساء ليرسم لنا فى واقع الحياة عاقبة الأشـخاص الذين يتصرفون بالأموال الحرام ويقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً».

۲. الاحتيال

إنّ هذا العمل هو فى الحقيقة نوع من الاحتيال المقترن بالغش والخداع وهو عمل حرام بفتوى جميع علماء الإسـلام، بل إنّه عمل ذميم وقبيح بنظر جميع عقلاء العالم. وتوضيح ذلك: إنّ جميع الناس لا يشتركون فى مثل هذه الأعمال الاقتصادية، إمّا بسبب المنع الشرعى، أو عـدم المجوّز القانونى، أو عـدم التمكن المالى، أو عـدم اطّلاعهم على مضـمون مثل هـذه النشاطات المالية، أو عدم اعتمادهم على ادّعاءات الشـركات المذكورة، أو عدم امتلاكهم لحالة الصبر أو الوقت الكافى للانتظار، أو لأسباب أخرى. وعلى هذا الأساس فإنّ فئة معينـة تدخل فى دائرة عضوية هذه الشـركات. فلو فرضـنا أنّ ۷ ۰۰۰ /۰۰۰ شـخص صاروا أعضاء أحدى هذه الشـركات مثل شركت جولـدكوئيست، ودفع كل شـخص منهم مبلغ ۸۶۰ دولاـراً لحساب الشـركة المـذكورة، فلو قسـمنا هؤلاء الأفراد إلى مجاميع من سـبعة أشخاص، فإنّه سيكون لدينا ۱ ۰۰۰ /۰۰۰ مجموعة ولكل مجموعة رئيس و ۶ أعضاء تحت يده، فإذا ضـربنا العدد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۴۰ ۰۰۰ /۰۰۰ /۷ فى المبلغ ۸۶۰ دولاـراً فـإنّ الحاصـل هو ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۲۰ /۶ دولاـر، و ۳/ ۱ مـن المبلغ المـذكور، أى ما يقارب ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۰۶ /۲ دولار يمثّل القيمـة الواقعية للبضاعة التى تعهدت الشـركة بدفعها للأعضاء و ۳/ ۲ الباقى، يعنى ۰۰۰ /۰۰۰ /۰۱۴ /۴ دولار سـيكون ربحاً خالصاً للشـركة المـذكورة. والشـركة فى مقابل هـذا الربح العظيم تدفع لكل واحد من رؤساء المجموعات، وعـددهم فى المثال مورد البحث ۰۰۰ /۰۰۰ ۱ شخص، تدفع ۲۵۰ دولاراً، وحصيلة ضرب ۰۰۰ /۰۰۰ ۱ نفر فى ۲۵۰ دولاراً، ۰۰۰ /۰۰۰ /۲۵۰ دولار. فإذا خصـمنا هذا الرقم من أرباح الشـركة فإنّ الربح الخالص للشركة، سيكون حينئذٍ ۰۰۰ /۰۰۰ /۷۶۴ /۳ دولار. وهـذا يعنى بالنتيجـة أنّ ۶ ملايين شـخص قـد خـدعوا وتضـرروا فى هذه العملية، ويكون ۱۰/ ۱ من مجمـوع أموالهم سيتخذ طريقه إلى جيوب ۰۰۰ /۰۰۰ ۱ شخص من رؤوساء المجموعات، و ۱۰/ ۹ الباقى منه سيصب فى جيب الشركة المذكورة. فهل هناك عمليـة احتيال أوسع وأضـخم من هـذه العمليـة؟! يقول الناطق الرسـمى باسم السـلطة القضائيـة فى ايران: إنّ تقديم أى معونة أو انضـمام إلى شـركة جولـدكوئيست يعتبر على أسـاس القـانون تشديـد العقوبـات، من أنواع الرشوة والاختلاس والغش ويعـد جرماً فى القانون، ويعاقب المجرمون، مضافاً إلى لزوم ردّ أصل المال، بالسجن والغرامة النقدية بما يعادل أصل المال أيضاً. ويضيف هذا الناطق أيضـاً: فى الوثائق المطروحـة فى محاكم طهران فإنّ الشـركة ملزمـة بـدفع التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۴۱ الغرامة، وأمّا ممثلو الشـركة الـذين لم يوفوا بوعـدهم للناس فإنّهم يواجهون انـذاراً جدياً من قبل المحاكم الشـرعية ويجب عليهم دفع الغرامة أيضاً، وقد نال بعض المتضررين حقّهم القانونى بذلك «۱».

۳. القمار العالمی

إنّ اللّه تعالی تحدّث فی الآیة ۲۱۹ من سورة البقرة عن تحریم الخمر والمیسر، والمیسر هنا بمعنی القمار وقد أُخذ من مادة «یُسْر»، وتعنی السهل تارة وتأتی بمعنی القمار تارة أخری والظاهر أنّ المعنی الثانی بدوره یعود إلی المعنی الأول وهو السهل والیسیر، بمعنی أنّ لاعب القمار یروم الوصول إلی مالٍ وثروة بیسر وسهولة، ومن هنا قیل للقمار أنّه «میسر» «۲». وإذا أردنا تقدیم تعریف جامع للقمار فلابدّ من القول إنّ القمار یعنی التضحیة بالمال والشرف من أجل الحصول علی أموال الآخرین من خلال الخداع والغش والتزویر، وأحیاناً یکون لغرض الترفیه وقد لا یحصل المرء علی أی منهما «۳». ألیس الهدف الذی تتوخاه الشرکات مورد البحث، هو الحصول علی أموال الناس بطریق الخداع والاحتیال؟ ألیست غایة الکثیر من المساهمین والمشترکین فی عملیات هذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۴۲ الشرکات المذکورة هو الحصول علی ثروة طائلة بطریق سهل ویسیر حتی لو تمّ ذلک علی حساب مصلحة الآخرین وإلحاق الضرر بهم؟ ألا یعدّ التلوث بالقروض الربویة من أجل المشارکة فی هذا القمار العالمی، بمثابة التضحیة بالمال والشرف وحیثیة الإنسان؟ وعندما یتحرک البعض من أجل نیل أرباح طائلة بطرق مشبوهة وإن استلزم ذلک التضحیة بالکثیر من الأفراد والأموال، ألیس أنّ هؤلاء الأشخاص قد ضحّوا بشرفهم، والأشخاص المتضرّرون قد ضحّوا بأموالهم بهذه الطرق غیر المشروعة؟ علی هذا الأساس لا شکّ لدینا من أنّ حقیقة التسویق الهرمی لهذه الشرکات لیس أکثر من قمار عالمی وإن کان أصحاب هذا القمار یتبرقعون ویعملون علی إخفاء قباحة عملهم تحت ستار من العناوین الموهومة من قبیل: معاملة، هدیة، مصالحة، امتیاز وأمثال ذلک کیما یحققوا لأنفسهم مزیداً من الثراء الفاحش علی حساب مصالح الناس وتدهور أحوالهم الاقتصادیة.

۴. أوراق الیانصیب (Loterie)

اشارة

لا شکّ فی أنّ العملیات الاقتصادیة المشبوهة لهذه الشرکات مورد البحث تشبه إلی حدّ کبیر أوراق الیانصیب التی کانت متداولة فی زمان الطاغوت «الشاه» وقد أفتی الفقهاء بحرمتها، والآن ظهرت بلباس جدید وتحت عنوان الشرکات الخارجیة والداخلیة. وبالطبع فإنّ القرآن الکریم قد ذکر هذا الموضوع أی «الیانصیب» بکلمة «الأزلام» ولهذا العمل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۴۳ سابقة تاریخیة طویلة کالخمر والقمار، حیث کان الناس قبل الإسلام ملوّثون به أیضاً. وقد ورد فی الآیة ۳ من سورة المائدة بیان حرمة أحد عشر شیئاً، وأحد هذه الموارد هی اللحوم التی تستخرج بالیانصیب وتکون من حصة الطیور. وهنا نلفت نظر القراء الأعزاء إلی ما وردَ فی التفسیر الأمثل فی بیان هذا المقطع من الآیة: «وهناک نوع آخر من اللحوم المحرمة، وهو اللحوم التی تذبح وتوزع بطریقة القمار، وتوضیح ذلک هو أنّ عشرة من الأشخاص یتراهنون فیما بینهم فیشترون حیواناً ویذبحونه، ثمّ یأتون بعشرة سهام کتب علی سبعة منها عبارة «فائز»، وعلی الثلاثة الأخری کتبت عبارة «خاسر»، فتوضع فی کیس وتسحب واحدة واحدة باسم کل من الأشخاص العشرة علی طریقة الإقتراع، فالأشخاص الذین تخرج النبال السبعة الفائزة بأسمائهم یأخذون قسماً من اللحم دون أن یدفعوا ثمناً لما أخذوه من اللحم، أمّا الأشخاص الثلاثة الآخرون الذین تخرج النبال الخاسرة بأسمائهم فیتحملون ثمن الحیوان بالتساوی، فیدفع کلّ واحد منهم ثلث قیمة الحیوان دون أن ینال شیئاً من لحمه. وقد سمی الجاهلیون هذه النبال ب «الأزلام» وهی صیغة جمع من «زلم» وقد حرم الإسلام هذا النوع من اللحوم، لابمعنی وجود أصل الحرمة فی اللحم، بل لأنّ الحیوان کان یذبح فی عمل هو أشبه بالقمار، «وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ» ویجب القول هنا أن تحریم القمار وأمثاله لا ینحصر فی اللحوم فقط، بل إن القمار محرم فی کل شیء وبأیّ صورة کان. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۴۴ ولکی تؤکّد الآیة موضوع التحریم وتشدد علی حرمة تلک الأنواع من اللحوم تقول فی الختام: «ذَلِکُمْ «۱» فِسْقٌ» «۲». هل أنّ عمل الشرکات مورد البحث یختلف عمّا ذکر آنفاً فی تفسیر الآیة الشریفة؟ کلّا لیس

فقط لا يوجد أى تفاوت بينهما، بل إنّ اليانصيب الجديد أقبح من السابق، لأنّ المثل الذى ورد فى تفسير الآية الشريفة، فإنّ ۳/ ۱ من أموال المشاركين يكون من نصيب ۳/ ۲ آخرين، فى حين أنّ الشركات مورد البحث تحصل ۱۰/ ۹ من أموال المشتركين والمساهمين و ۱۰/ ۱ من هذه الأموال يكون من حصة بعض المشتركين فقط.

الآثار والتبعات الاجتماعية والاقتصادية السلبية:

إنّ الكثير من المقامرين وبسبب أنّهم أحياناً يربحون فى القمار وأحياناً يكون مقدار الربح بالملايين من أموال الآخرين، فإنّهم لا يجدون فى أنفسهم رغبة للعمل والمساهمة بنشاطات اقتصادية سليمة ونافعة وبالتالى فإنّ عجلة الاقتصاد والانتاج ستتضرر بهذه النسبة والمقدار. وإذا دققنا النظر رأينا أنّ جميع الأشخاص المقامرين وأُسرهم يمثّلون عالة على المجتمع حيث يستفيدون من أتعاب الآخرين بدون أن يقدّموا أى نفع للمجتمع. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۵ ولا أنسى أننى عندما كنت أعمل فى سلك القضاء مع أحد أصدقائى تحدّثنا عن عمل الشركات الاقتصادية المذكورة، فأشار صديقى إلى هذا المطلب، وقال: «إنّ معلم ابنى هو أحد أعضاء هذه الشركات وحسب الظاهر كان يتصدر القائمة، أى رئيس مجموعة من الأعضاء وكان يحصل على مبالغ كبيرة يتمّ دفعها لحسابه المصرفى. وقد كان هذا المعلم يعمل على ترغيب الطلّاب للمشاركة فى هذه الشركة المذكورة، وقد أعلن لهم أنّه غير مستعد بعد الآن للاستمرار فى التعليم والتربية وسوف يترك هذه المهنة لأنّه حصل على عمل جديد ينال من خلاله أضعاف ما يناله من مهنة التعليم!». ومضافاً إلى تلوّث المشاركين بهذه النشاطات الاقتصادية غير المشروعة، فإنّ الأشخاص الذين يرتبطون بهم سوف يفقدون روحية العمل والمثابرة والنشاط، لأنّ الأرباح الطائلة بدون تقديم أى خدمة أو تعب بإمكانها أنّ توسوس لهم وتحبط من نشاطهم فى حركة الحياة والواقع. وقد ورد فى تقرير سرى لإدارة المخابرات والأمن فى إحدى المحافظات عن عمل إحدى هذه الشركات مورد البحث فى نشاطها فى تلك المحافظة ما يلى: «لقد خلقت معاملات هذه الشركة جوّاً ملتهباً فى فضاء المدينة وأدّت إلى فقدان العمّال والموظفين الدافع النفسى للاستمرار فى عملهم، مضافاً إلى أنّ استمرار هذه الظاهرة والحصول على المال بدون تعب (أى بدون أن يكون نتيجة خدمة أو منفعة يؤدّيها الفرد للمجتمع) التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۶ بإمكانه أن يسدّد ضربات قوية لاقتصاد المجتمع». والخلاصة إنّ الأضرار الناشئة من القمار والأعمال المماثلة له بلغت إلى حدّ أنّ الكثير من البلدان غير الإسلامية قد منعت من مزاولته بشكل قانونى بالرغم من تلوّثهم عملًا بهذا النوع من النشاط المشبوه، على سبيل المثال فإنّ بريطانيا قد منعت هذا العمل بشكل قانونى عام ۱۸۵۳، والاتحاد السوفيتى فى عام ۱۸۵۴، وأمريكا فى عام ۱۸۵۵، وألمانيا فى عام ۱۸۷۳ «۱». واللافت للنظر أنّ المؤسسات والشركات محل البحث لا تتمتع بإذن قانونى فى بلدانها ولا يسمح لها بالعمل فى هذه البلدان «۲»، ولهذا السبب فإنّه فى السنوات الأخيرة لم نستلم من البلدان الاروبية حتى ولا سؤال أو رسالة أو أميل واحد يتصل بهذا النوع من النشاطات الاقتصادية، فى حين أننا كنّا فى السابق نستلم العديد من الأسئلة المختلفة من تلك البلدان الغربية فيما يتصل بهذه الأمور. والأعجب من ذلك أنّ بعض الدول الاروبية مضافاً إلى منعها نشاط الشركات المذكورة فى تلك البلدان فإنها قامت بتحذير شعوبها بشدّة من التورط بمثل هذه الأعمال ووضعت غرامة نقدية ثقيلة على مَن يشترك فى عضوية هذه الشركات، تقدّر بأكثر من ۲۰/۰۰۰ دولار. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۷ ونظراً لما تقدّم فهل يصدق أى انسان عاقل بأنّ هذه الشركات الغربية جاءت لإسداء المعونة لشعوب العالم الثالث المحرومة من خلال حذف الوسطاء والدلالين وايجاد فرص عمل للشباب العاطلين وأمثال ذلك؟

خروج العملة الصعبة وآثارها السلبية:

هل فكرتم بمقدار العملة الصعبة التى تعمل هذه الحاضنة الأكثر حناناً من الأُم «۱» على إخراجها من البلاد ومقدار الآثار السلبية والعواقب الخطيرة لهذه الظاهرة؟ مرّة أخرى نلفت نظركم إلى تقرير سرى من قِبل إدارة المخابرات المركزية لإحدى المحافظات: «لقد

تـمّ التعرّف لحـدّ الآـن على أكـثر مـن ۱۵۰ شـخصاً من الناشـطين من شـركة ... الـذين تصـدروا قائمـة الأسـماء وصـاروا من رؤوسـاء المجموعات، وكذلك عدد الأفراد المتورطين فى هذه اللعبة ومقدار ما تمّ إخراجه من العملات الصـعبة من البلاد وهى كالتالى: الحدّ الأدنى للأشخاص المتورطين يبلغ ۱۵۰* ۱۰۹۳: ۱۶۳۹۵۰. الحدّ الأكثر للأشخاص المتورطين ۱۵۰* ۳۲۸۰: ۴۹۲۰۰۰. الحدّ الأدنى من العملات الصعبة الخارجة: ۱۶۳۹۵۰* ۴۰ دولار: ۸۰۰/ ۵۳۵/ ۶ دولار. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۴۸ الحدّ الأكثر من العملات الصعبة الخارجة: ۴۹۲۰۰۰* ۴۰ دولار: ۰۰۰/ ۶۸۰/ ۱۹ دولار. وتوضـيح ذلك، أنّ كل شـخص يصل إلى رئيس القائمة فإنّه لابدّ أن يشترك مع ۱۰۹۳ شخصاً على الأقل و ۳۲۸۰ شـخصاً على الأكثر فى هذه اللعبة. فلا يخفى على أى إنسان مطّلع وخبير، الآثار والنتائج السـلبية لخروج العملة الصعبة عندما لا يرد إلى البلاد ما يعادل هذه العملة من البضاعة النافعة والمفيدة، وخاصة إذا كانت هذه الأموال تصب فى جيوب الأعداء الذين يسـعون إلى الكيد للإسـلام والمسلمين «۱» وتنفق على السـلاح وتشديد الضغوط على البلدان الإسـلامية، وبالطبع فإنّ كل مقـدار من العملة الصـعبة يخرج من البلاد فإنّ الخطر سـيزداد ويتفاقم. وقد أعلن مدير إدارة الروابط العامة للمصـرف المركزى فى حـديث هـاتفى مع برنامـج الفقه والحيـاة لراديو المعـارف أنّه بسـبب شـدّة نشـاط التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۴۹ الشـركات الاقتصاديـة المبشوهـة محل البحث فى دولـة ألبانيا وخروج العملة الصـعبة من هذا البلد بشـكل واسع فإنّ ذلك سـبب فى سقوط حكومة ألبانيا». ومع الأخذ بنظر الاعتبار لما تقدّم آنفاً فهل يبقى شك عند القرّاء الأعزاء فى أنّ هذه الشركات مورد البحث هى شـركات تعمـل فى إطـار الاحتيـال وبمثابـة مركز للقمار العالمى من أجل نهب أموال الشـعوب تحت عنوان التسويق الهرمى؟ وبالطبع فإنّ الأدلـة الأصـلية على حرمـة هـذا النوع من الأعمال الاقتصاديـة هو ما تقـدم من الأدلـة الخمسة، وأمّا مسألة خروج العملـة الصـعبة فبمثابة تأييد لما تقدّم من الافرازات السـلبية لهذه الظاهرة، ولذلك فإنّ عمل الشـركات الداخلية المشابهة بلا شك غير مشـروع أيضاً ومضـرّ بالمجتمع واقتصاد البلد حتى لو لم يقترن بظاهرة خروج العملة الصعبة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۱

الفصل السادس: أسئلة وأجوبة

السؤال الأـوّل: ألم يرد فى القرآن الكريم أنّ كـل نوع من المعاملات إذا تمّ بتوافق الطرفين فهى معاملـة مشـروعة طبقاً للآيـة الشـريفة: «تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ»؟ إذن فعلى أى أسـاس يفتى الفقهـاء بحرمـة هـذه المعاملات؟ الجواب: إنّ الكلام المـذكور الـذى نُقل عن الآية الشـريفة هو مطلب صحيح بحدّ ذاته، ولا مجال للإشكال والبحث فيه، ولكن ليس هناك علاقة بين هذا الموضوع الوارد فى الآية وبين التسويق الهرمى للشـركات المـذكورة، لأنّ مثل هـذه النشاطات الاقتصاديـة أولًا: ليست تجارة ومعاملة حقيقية، بل كما تقدّم سابقاً فإنّ حقيقـة هـذه النشاطات والأعمال شـىء يشـبه القمار والاحتيال وأوراق اليانصـيب وأكل المال بالباطل، وإذا تمّ تقـديم بضاعة معينة فى هـذه المعاملـة فإنّها بمثابـة غطاء على هـذه الأعمال غير المشـروعة، وبالتالى فإنّه لم يتحقق مصـداق التجارة على نحوالحقيقـة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۵۲ وثانياً: على فرض وجود معاملـة حقيقيـة فى البين، فإنّه لا توجـد حالة التراضـى من الطرفين، لأنّ الأشـخاص الـذين يـدخلول فى هـذه اللعبـة الكاذبـة يشتركون فيها بطمع الحصول على أرباح طائلة، ولهذا يرضون بشـراء بضاعة بعدّة أضـعاف قيمتها الواقعيـة، فإذا علموا بعـدم حصولهم على ذلك الربـح وربّما لا تصل إليهم البضاعة المذكورة إطلاقاً، فإنّهم لا يرضون أبـداً بدفع أموال فى مقابل ذلك، والشاهد على ذلك وجود متضـررين كثيرين قدّموا شـكاواهم إلى المحاكم القضائية بعد اليأس من الحصول على امتياز مالى «۱». والخلاصة إنّه بالنسبة لهذه الأعمال فإنّه لا توجد تجارة حقيقية ولا رضى من الطرفين. السؤال الثانى: إنّ فقهاء الشـيعة العظام يجوزون أخـذ بعض الامتيازات المالية وفقاً لشـروط معينة، فلماذا لا يجيزون هذا الامتياز المالى فى مورد البحث؟ الجواب: كما تقدّم فى الجواب عن السؤال السابق، فإنّ مسألة الامتياز «بورسانت» ليس أكثر من غطاء لعملية الاحتيال الكبير الذى تقوم به هـذه الشـركات، وليس هناك قصـد جـدّى بالنسـبة لهذا الأمر. ولهذا السـبب فإنّ العرف المطّلع الذى يرى مجموعة هذه النشاطات

والفعالیات یعتبرها من قبیل أکل المال بالباطل. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۵۳ ونلفت النظر إلی تحلیل صحفی دقیق ورد فی إحدی الصحف المحلیة بالنسبة لأحلام الإمتیازات «بورسانتها» التی یحلم بها المساهمون: «من الیسیر اثبات هذه الحقیقة، وهی أنّ أکثر من ۵/ ۸۷ لا- یُوفقون لنیل امتیاز مالی فی العملیة، وبعبارة أخری ینبغی أن لا نتوقع أن یحصل علی هذا الامتیاز سوی ۱۰٪ من الأشخاص المشترکین، والباقی یجب علیهم الانتظار لحین نمو واتساع الشبکة، فلو أنّ شخصاً طرح هذا السؤال فی جلسة إرشاد الأعضاء الجدد: إذا لم یتمکن الجمیع من إکمال فروعاتهم ولم یصلوا لمرحلة حساب الامتیازات فماذا سیحصل لأموالهم المودعة لحساب الشرکة؟ فسوف یجیبون عن هذا السؤال بما یلی: «یجب علی هؤلاء الأشخاص الانتظار إلی حین نمو الشرکة وزیادة أفرادها، وبما أنّه طبقاً لقانون عضویة الأفراد «جولدکوئیست» فإنّ کل فرد ینضم إلی هذه الشبکة فإنّه یکون عضواً هو أو ورثته فی «جولدکوئیست» لمدّة ۹۹ عاماً، وعلیه فإنّه سوف یحصل فی یوم من الأیّام علی امتیاز من هذه الشرکة». وقد قام أحد الأشخاص بتحقیقات دقیقة حول عمل «جولدکوئیست» حیث یقول فی هذا المجال: «إنّ النمو السکانی فی ایران یعادل ۷/ ۲٪، وعلیه فبعد أن تصل حرکة السوق فی ایران إلی الصفر فإنّ أی واحد من هؤلاء المتضررین لا یصل إلی حین الحصول علی امتیاز مالی وکسب ثروة خیالیة من قِبل شرکة جولدکوئیست» «۱». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۵۴ السؤال الثالث: ألیس أنّ البائع والمشتری إذا توافقا علی قیمة مبیع معین ولم تقرر الحکومة الإسلامیة لهذا المبیع سعراً خاصاً، فإنّ هذه المعاملة صحیحة حتی إذا کانت قیمة المبیع أکثر من الحدّ المتعارف، إذن لماذا یمنعون المعاملة مع الشرکات مورد البحث بسبب بیعها لبضاعة بأکثر من قیمتها الواقعیة؟ الجواب: إنّ الاسلوب الذی تتبعه الشرکات المذکورة للوصول إلی مقصودها هو فی الواقع بمثابة غطاء وتعمیة لاستثمار أموال الناس، لا أنّها تمثّل معاملة حقیقیة حتی إن کانت قیمة المعاملة أکثر من المتعارف، ولذلک فإنّ المشترین إذا علموا من البدایة أنّهم لیس بإمکانهم توفیر وجبران القیمة الاضافیة من خلال جلب المشترین الجدد فإنّهم سوف لا یرضون اطلاقاً بمثل هذه المعاملة، ولهذا السبب فإنّ الأشخاص الذین یقعون فی المراتب المتأخرة الذین یؤخذ من أموالهم للأشخاص فی المراتب العلیا وغیر قادرین علی جبران خسارتهم الکبیرة، غیر راضین عن أصل المعاملة، ومن هنا فإنّ الکثیر من هؤلاء المتضررین بعد الیأس من جبران خسارتهم یتقدّمون للشکوی لدی المحاکم القضائیة «۱»، وقد استطاع بعضهم من استرداد التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۵۵ أموالهم بهذه الطریقة «۱». السؤال الرابع: بالرغم من أنّ أجناس الشرکات المذکورة تباع بعدّة أضعاف قیمتهاالواقعیة، ولکن طبقاً لما یقوله المسؤولون فی هذه الشرکات فإنّ هذه الأجناس ونظراً لمحدودیتها فإنّها فی المستقبل ستتخذ لها سمة التحفة وستزداد قیمتها بسبب الصورة أو الرسم الموجود علیها، فهل أنّ هذا المعنی لا- یزیل الإشکال الشرعی المذکور لهذه العملیة؟ الجواب: إن قصّة التحفة «کلکسیون» بدورها إحدی الأکاذیب الکبیرة لهذه الشرکات، والشاهد علی هذا المدعی ما ذکره مسؤول ملاحقة قضیّة جولدکوئیست فی السلطة القضائیّة، حیث صرح بقوله: «إنّ الشرکة المذکورة قد وعدت المساهمین بأن تعرض فی السوق ۹۹۹۹ سکّة ذهبیة، ولکنّها فی نفس الوقت طلبت السماح لها بادخال التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۵۶ ۳۰ ألف سکة أخری للسوق. فعلی هذا الأساس فإنّ هذه السکک الذهبیة لا تکون لها قیمة التحفیات. وکذلک فإنّ بعض المبیعات التی عرضتها هذه الشرکة مبیعات زائفة حیث باعت الشرکة سلاسل فضیّة مطلیة بالذهب علی أساس أنّها سلاسل ذهبیة» «۱». وعلیه فإنّ قصة تحول هذه السکک الذهبیة إلی تحفیات، الذی هو أمر غیر واقعی، لا یحلّ مشکلة فی البین «۲». السؤال الخامس: نظراً إلی أنّ أجناس هذه الشرکات تتمتع بضمانة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۵۷ مالیة، فعلی فرض أنّ الأعضاء لا یوفقون لکسب مشترین جدد للشرکة فإنّ بإمکانهم الاستفادة من حق الضمان، وفسخ هذه المعاملة وبالتالی استعادة أموالهم، فهل أنّ هذا المعنی لا یحلّ المشکل الشرعی الموجود؟ الجواب: إن الضمان المالی للأجناس المذکورة إذا کانت متوفرة فی بلدنا وکان بإمکان المشترین الحصول علیها فإنّ ذلک سیکون توجیهاً معقولًا، إلّاأنّ هذه الضمانات موجودة فی بلدان غیر قابلة للوصول إلیها مثل دولة الصومال «۱». وفی المقابل فإنّ ضمانات المشترکین الصومالیین تتوفر فی بلد بعید عن بلدهم وغیر قابل للحصول. ولهذا فإنّ المتضررین فی داخل ایران الذین لم یتمکنوا من

استعادة أموالهم يلجأون إلى المحاكم القضائية ويطلبون منها المعونة لاستعادة أموالهم «۲». فعليه فإنّ نفس مسألة الضمان بالشكل المذكور يعتبر دليلًا آخر على عدم سلامة عمل هذه الشركات، ويعدّ شاهداً جليّاً على عملية الاحتيال الكبير. السؤال السادس: تدعى بعض هذه الشركات أنّها تبيع أجناسها ومبيعاتها بقيمتها الواقعية، فما حكم الانضمام لعضوية مثل هذه الشركات؟ الجواب: إنّ هذه الشركات غير صادقة فى ادّعائها لأنّها من أين التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۸ تحصل على الأموال الطائلة لتدفعها لرؤوساء المجاميع؟ هل أنّها تملك أعمالًا انتاجية وخدماتية أو زراعية وأمثال ذلك، أو أنّ هذا الادّعاء هو من قبيل الأكاذيب التى تطلقها هذه الشركات لكسب اعتماد المشتركين؟ من المعلوم أنّ عملهم ليس شيئاً غير هذا، وجميع خطتهم ودسيستهم تكمن فى هذا العمل، الواقع أنّ حقيقة جميع هذه الشركات تتلخص فى أمرين: أ) بيع البضاعة أو الخدمة بعدّة أضعاف قيمتها الحقيقية «۱». ب) ثم العمل بشكل منظم وهرمى لجذب المشتركين الجدد من خلال إدامة عملية التسويق المنظم وعلى شكل شبكات، وكلا هذين الأمرين فى منهج عمل هذه الشركات يقودان الأفراد المساهمين إلى منزلقات الانحراف. السؤال السابع: إذا كان التسويق الهرمى لهذه الشركات غير جائز شرعاً فلماذا أقرّ مجلس الشورى الإسلامى قانون تجارة الألكترونيات؟ ألا تعنى هذه الفتوى بالتحريم قطع الرابطة مع أى شكل من أشكال المعاملات والمبادلات التجارية عن طريق الاينترنت وأمثال ذلك؟ الجواب: إن قانون تجارة الألكترونيات الذى أقرّه نواب مجلس التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۵۹ الشورى الإسلامى يبيّن فى مضمونه كليات تجارة الألكترونيات وشروطها وقيودها ولا علاقة لذلك اطلاقاً بالتسويق الهرمى لهذه الشركات من أمثال جولدكوئيست، فلو أنّ فقيهاً من الفقهاء أفتى بجواز كليّات قانون التجارة والمعاملات التجارية، ثم أفتى بحرمة الاتجار والتعامل بالنسبة لمورد خاص من قبيل تجارة المخدرات، السجائر، المشروبات الكحولية، أسلحة الدمار الشامل، الآلات الموسيقية المحرمة، أدوات القمار وأمثال ذلك على أساس أنّها من مستثنيات التجارة المحللة، فهل هذا يعنى التناقض والخطأ فى الفتوى؟ مضافاً إلى أنّ مجلس الشورى الإسلامى قد أقرّ فى الآونة الأخيرة قانون منع التسويق الهرمى لهذه الشركات «۱». السؤال الثامن: مع الأخذ بنظر الاعتبار الظاهرة السلبية للعطالة ونظرة الإسلام السلبية لها، ووجود عدد كبير من الشبّان العاطلين عن العمل وارتفاع مستوى النفقات فى أمور المعيشة فى عصرنا الحاضر، فلماذا يتمّ منع اشتراك الشبّان فى مثل هذه الأعمال التى تؤمّن فرص عمل للكثيرين منهم وبالتالى تؤدّى إلى تحريك عجلة معيشتهم وتأمين نفقات حياتهم واقتصادهم؟ الجواب: صحيح أنّ العطالة تعتبر ظاهرة مذمومة بالنسبة للأشخاص القادرين على العمل، ولكنّ الاشتراك فى الأعمال المحرمة والمضرّة أقبح من ذلك. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۰ إنّ الإسلام لا يرى أنّ الهدف يبرر الوسيلة، بمعنى أنّ الإنسان إذا أراد الوصول لغاية مقدّسة فإنّه لا يحقّ له استخدام مقدّمات ووسائل غير مقدّسة، بل يجب أن يتحرك نحو الهدف المقدّس بوسائل وأدوات مقدّسة أيضاً، وعليه فإنّ عدم اشتغال الشبّان لا يجوّز التلوث بأعمال مشبوهة وشبيهة بالقمار واليانصيب وتعدّ من مصاديق الاحتيال وأكل المال بالباطل. وبتعبير أوضح: إنّ هذا الأمر لا يعدّ عملًا حقيقة بل هو نوع من العطالة الخفية والخطيرة، مضافاً إلى ذلك فإنّ هذه الأعمال مورد البحث وإن كانت بالنسبة لفئة من الناس تظهر بشكل أعمال كاذبة، ولكنّها فى مجملها تدعو إلى اليأس وتجمد النشاطات السليمة فى المجتمع، وتدعو الناس من خلال إغرائهم بتحصيل ثروات طائلة أن يتركوا الأعمال السليمة والنافعة ممّا يسدد ضربة قوية للاقتصاد والمجتمع، وسيأتى تفصيل هذا الموضوع بشكل أوفر إن شاء اللَّه فى البحوث اللاحقة. السؤال التاسع: نظراً إلى أنّ مسألة التسويق للشركات الخصوصية والحكومية ومراكز الانتاج وتقدّم الخدمات فى بلادنا تعدّ من الأمور المتداولة والقانونية ومن الأعمال المشروعة، فلماذا صار التسويق الهرمى لهذه الشركات غير مشروع والحال أنّه كسائر أشكال التسويق المتعارف؟ الجواب: أوّلًا: إنّ التسويق المتداول والسائد فى البلاد ليس من نوع التسويق الهرمى لهذه الشركات، بل هو تسويق لإيجاد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۱ مشترين للمبيعات أو الخدمات المنظورة، فيتمّ من خلال ذلك اعطاء حصّة ونسبة مئوية من الربح الحاصل من هذه المعاملة للشخص المتكفّل لأمر التسويق طبقاً للتوافق المسبق، وبعد ذلك لا يكون هناك ربح إضافى لهذا الشخص، وحال هذا التسويق حال الموظف الذى يستلم حقوقه الشهرية بغض النظر عن وجود مشترين وعدمه

وكـذلك فإنّ عدد المشترين لا يؤثر فى مقدار حقوقهم الشـهرية فى حين أنّ التسويق الهرمى لخدمة هذه الشـركات ليس كذلك، بل كلّما ازداد عـدد المشترين «بالطبع مع شـروط خاصة» سواء كان كذلك بالواسـطة أو بدون واسـطة، فإنّ مقدار الامتياز المالى سـيرتفع أيضاً. ثانياً: إذا كانت عمليـة التسويق الـداخلى بـدورها تشابه عمل التسويق الهرمى لهـذه الشـركات فإنّ فتوى التحريم ستشـملها أيضاً، كما أنّ الكثير من الشـركات الداخليـة التى تعمل مثل الشـركات الخارجيـة فى عملية التسويق الهرمى تمّ تعطيلها. السؤال العاشـر: لماذا نرى مراجع التقليـد المحترمين يتأخرون فى اصدار فتاواهم ونظراتهم بالنسـبة لهذه المسائل؟ فأحياناً تصدر الفتوى بعد انتهاء كل شـىء وتلوّث الناس وتورطهم بالمخالفة الشـرعية. الجواب: لقد أجاب سـماحة آية اللّه العظمى مكارم الشـيخ ناصـر الشـيرازى (مدّ ظلّه) عن هذا السؤال بما يلى: «نحن أصدرنا الفتوى بصورة شـفوية وكتبية بالنسـبة لنشاط وعمل هذه الشـركات المشـبوهة، حتى أننا جعلنا قسماً مهمّـاً من جلسات التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۶۲ الاسـتفتاء مختصة بهذا الأمر «۱». وقـد أعلنا هذه الفتوى للناس بطرق مختلفـة، ومن ذلـك (سـايت اينـترنت) المتعلق بنـا، والجزء الأـول «۲» والثـانى والثـالث من كتـاب الفتاوى الجديـدة وبعض الصـحف المعروفة «۳» وحتّى أننا بعثنا هـذه الفتوى إلى الراديو والتلفزيون فى الجمهورية الإسـلامية وأُذيعت للناس عدّة مرّات»» .السؤال الحادى عشر: إن الكثير من هذه الشركات مورد البحث تدعى أنّها تنفق قسماً من أرباحها على المؤسسات الخيرية والمحتاجين من الناس، فهل أنّ هذا العمل يجوّز نشاطها الاقتصادى شرعاً؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۳ الجواب: إنّ سؤالكم هذا يذكرنا بالسارق الـذى كان يسـرق أموال الناس ثم يتصدّق بها على المحتاجين، وعندما سألوه: لماذا تفعل ذلك؟ أجابهم: إنّ القرآن الكريم يقول فى الآية ۱۶۰ من سورة الأنعام أنّ جزاء سيئة مثلها، ولكنّ يقرر أنّ ثواب كل حسنة بعشر حسنات، فعلى هذا الأساس فإنّ اللّه‌تعالى يعاقب على السـرقة عقوبـة واحـدة ولكن يجازى على الصدقة والإحسان على الفقراء بعشـرة أضـعاف، فلو أننا خصـمنا عقوبة السـرقة من هذه الحسـنات العشـر فسـيبقى تسع حسـنات وهكذا أحصل من هذا العمل على الثواب أيضاً!! وبنظركم هل أنّ منطق هذا السارق صـحيح؟ قطعاً غير صـحيح، لأنّ اللّه تعالى يثيب على عمل الخير بعشـرة أضـعاف، ومن الواضـح أنّ الإحسان على الفقراء من مال السـرقة لا يعدّ خيراً وبالتالى لا يسـتحق عليه ثواباً، وهكذا الحال فى مساعدة الشـركات المذكورة للمؤسـسات الخيرية (على فرض تحقق ذلك واقعاً) فإنّه يشـبه عمل هـذا السارق، لأنّ هذه الشـركات قد حصـلت على ثروات طائلة من أموال الناس بطرق غير مشـروعة وبعد ذلك تعطى قسـماً قليلًا منها للمؤسـسات الخيرية، فهذا العمل لا يؤدى إطلاقاً إلى كسب المشـروعية لنشاط هذه الشـركات. وفى السابق أيضاً كانت مؤسـسات اليانصيب تمنح نسبة مئوية من أرباحها للمؤسسات الخيرية ولكن فى نفس الوقت فإنّ مراجع الدين قد حرّموا عملها. السؤال الثانى عشـر: إذا كان عمل الشركات مورد البحث فيه إشكال التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۶۴ شرعى وقانونى، وفى نفس الوقت فإنّ عملها يضرّ باقتصاد البلد ويترتب عليه افرازات سلبية، فلماذا لم تعترض على عملها المنظمات والمراكز الرسمية، بل قيل إنّها تتعاون معها؟ الجواب: إنّ المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية فى ايران قد حذّر الناس مرّات عديدة من خلال وسائل الإعلام من خطر التلوّث بهذا النوع من الأعمال والنشاطات، وسـنذكر نماذج من تحذيرات هذا المصـرف فى الفصل العاشر «۱». ومن جهة أخرى فإنّ مجلس الشورى الإسـلامى قد أصدر قانوناً بتاريخ ۴/ ۳/ ۱۳۸۴ ه ش يقرر منع التسويق الهرمى المنظم لأعضاء هذه الشركات، وإن شاء اللّه سيُصدر فى المسـتقبل القريب قانوناً جامعاً وكاملًا فيما يخصّ هذه المسألة. وبالنسبة للسلطة القضائية وقوات الشرطة فى المدن والمحافظات المختلفـة فإنّها قـد تصـدت لأعمال هذه الشـركات بعد اسـتلام شـكاوى عديدة من قِبل المتضـررين فى هذه العملية «۲»، ولحـدّ الآن فإنّ هـذه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۶۵ المسائـل لازالت تحت التحقيق. وهكـذا ساهمت إدارة المخابرات المركزية فى المحافظات المختلفة فى مسألة التصدى لنشاط هذه الشركات، وقد سبق أن ذكرنا نماذج منها فى المباحث السابقة، وعليه فإنّ المراكز والـدوائر الرسـمية قـد عملت بوظيفتها ومسؤوليتها فى دائرة عملها رغم أنّه ينبغى الاعتراف بأنّ هـذا العمل كان متأخراً فى الواقع.

الفصل السابع: الاستغلال والاحتيال وأساليب الخداع

اشارة

إنّ الشرکات الشبکیة المذکورة کانت فی بدایة عملها، وعندما لم تجد مانعاً أمامها، تعلن عن أمورها بصراحة، ولکن عندما واجهت فتاوی التحریم من قِبل الفقهاء فإنّها عملت علی اخفاء حقیقتها للتغلب علی هذه الفتاوی واستخدام أسالیب مراوغة وخادعة من أجل تیسیر أمورها، وفی ما یلی نشیر إلی نماذج من هذه الأسالیب المراوغة:

أ) الاستغلال السیء

اشارة

إنّ الشرکات المخادعة مورد البحث ولغرض الحصول علی أرباح أکثر قد أقدمت فی موارد مختلفة علی عملیة الاستغلال السیء لبعض الأمور، ونشیر هنا إلی أربعة نماذج من هذا القبیل:

۱. الإستغلال السیء لتصاویر الإمام الراحل قدس سره

«إنّ ضرب السکة الذهبیة بصورة الإمام الخمینی قدس سره وبواسطة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۶۸ مؤسّسة صیاغة السکک «بی اچ مایر» فی السنة السابقة وجعل هذه السکة فی فهرس البضاعة لشرکة جولدکوئیست یعتبر حیلة مخادعة لکسب امتیاز معنوی فی ایران بالقوة، والقائمون والمسؤولون عن شرکة جولدکوئیست، اعتبروا صیاغة هذه السکّة دلیلًا لتوجیه وتبریر اطروحتهم وفعالیتهم الاقتصادیة فی بلدنا ایران، وقد استأذنوا مؤسسة تنظیم ونشر آثار الإمام الخمینی قدس سره لهذا العمل حیث أصدرت المؤسّسة المذکورة جواز طبع صورة الإمام الراحل لمرکز صیاغة السکک الذهبیة فی ألمانیا ویدّعی هؤلاء المسؤولون أنّ عمل شرکة جولدکوئیست قد حظی بالتأیید الرسمی فی ایران ولیس هناک منع قانونی من عمل هذه الشرکة. ویری أحد المسؤولین فی مؤسسة تنظیم ونشر آثار الإمام الخمینی قدس سره أنّ ادّعاء هؤلاء فی الواقع یعکس جزءً من الحقیقة والذی یتطابق مع رغباتهم وأشاعوا هذا المعنی للمشترکین والطالبین لشراء سکّة جولدکوئیست. أمّا أصل هذه القضیّة فإنّ المسؤول الفنی فی مؤسسة تنظیم ونشر آثار الإمام یقول فی هذا الصدد: «إنّ الإذن بضرب السکّة الذهبیة مع صورة الإمام الراحل قدس سره قد صدر منا لمؤسّسة «بی اچ مایر» فی ألمانیا حیث إنّهاتتمتع بسابقة تاریخیة طویلة فی انتاج المسکوکات والمدالیات الذهبیة وتاریخها یمتد ۱۳۰ عاماً فی هذا العمل، وفی الواقع أننا بعد طلب تلک المؤسسة لصیاغة سکة ذهبیة فیها صورة الإمام الراحل لغرض اقتنائها من قِبل هواة التحف الذهبیة فی العالم وبعد أن أیدت وزارة الخارجیة هذه المؤسسة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۶۹ فنحن أصدرنا الإذن علی أساس الضوابط الثقافیة لدینا، وقلنا لهم یجب أن یتمّ طبع صورة الإمام قدس سره علی أحد جانبی السکّة الذهبیة طبقاً لإرادتنا ونظرنا وهذا هو ما وقع أیضاً (ولا علاقة لهذه المؤسّسة بعمل جولدکوئیست وأمثالها). ثم أضاف: «نظراً لأهمیة البعد الإلهی والمعنوی لشخصیة الإمام الراحل قدس سره فقد تمّ انتخاب صورة له وهو فی حال القنوت وکتب فی أعلی الصورة هذه العبارة (العالم محضر اللّه) وهی العبارة المعروفة من کلمات الإمام الراحل قدس سره وفی القسم الأسفل من السکّة کتبت عبارة (الإمام الخمینی مؤسس الجمهوریة الإسلامیة فی ایران) وفی الجانب الآخر من السکة کتبت خصوصیات (المصرف المرکزی الصومالی رپابلیک)، وهذا فی الواقع ممّا یدعم قیمة هذه السکّة». إلی هنا لا نری أی إشکال شرعی أو قانونی فی هذه المسألة ولکن هذا المعنی هو أحد جوانب المسألة، أمّا الجانب الآخر لها فتکمن حقیقة أخری، حیث إنّ القائمین علی جولدکوئیست استغلوا هذه السکّة أسوأ استغلال، حیث إنّهم ومن دون الإشارة للموارد المندرجة فی المجوّز القانونی الصادر من قِبل هذه المؤسسة الذی یؤکد علی البعد الثقافی لهذه السکّة فقط، أخذوا یلوّحون

للمشترکین بأنّ هذا المجوّز یعتبر دلیلًا قانونیاً علی جواز عملهم ونشاطهم فی ایران، وقد ورد فی بعض الأخبار ما یشیر إلی ملاحقة المسؤولین القضائیین لهذا الموضوع واهتمامهم الجدّی بالتحقیق فی هذه المسألة» «۱». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۷۰ ویقول مدیر الروابط العامّة لمحکمة الثورة فی طهران بالنسبة لما أُشیع من کسب الإذن من قِبل مؤسسة حفظ ونشر آثار وتعالیم الإمام الخمینی من قِبل شرکة جولدکوئیست حول ضرب السکّة الذهبیة باسم الإمام فی بعض منتوجات هذه الشرکة: «إنّ هذه المؤسسة لم تصدر لحدّ الآن أی مجوّز رسمی لهذا العمل بل إنّها اعترضت علی ذلک أیضاً». ویضیف هذا المسؤول: «إنّ شرکة جولدکوئیست طلبت لحدّ الآن ثلاث مرات الإذن من مکتب وحفظ ونشر الآثار، وقد ووجه هذا الطلب بالرفض فی کل هذه المرات الثلاث. ثم أضاف: إنّ الشرکة المذکورة تدعی فی سایتها الاینتریتی أنّها تتمتع بإذن ومجوّز لضرب سکّة الإمام الراحل قدس سره علی بعض منتوجاتها وذلک من قِبل مؤسسة نشر الآثار، ولکنّ المسؤول فی هذه المؤسسة تقدّم بشکوی ضد هذه الشرکة إلی الجهات القضائیة بسبب استغلال واستخدام ختم هذه المؤسسة. وقد أعلن أیضاً أنّ الاتهام الصادر ضد شرکة جولدکوئیست هو إیجاد الخلل فی مفاصل النظام الاقتصادی فی البلاد» «۱».

۲. تزویر وجعل ختم وامضاء مراجع التقلید!

کأنّ القائمین علی شرکة جولدکوئیست لا یمتنعون من أی تزویر فی هذا الشأن، ونحن نملک الیوم الکثیر من الأدلة والمدارک علی أنّ جمیع مراجع التقلید العظام قد أفتوا بحرمة أرباح شرکة جولدکوئیست، ولکنّ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۷۱ القائمین علی هذه الشرکة لا زالوا یستغلّون سذاجة بعض البسطاء من الناس ویدّعون أنّ بعض مراجع التقلید العظام أجازوا لهم هذه الأرباح. وقد کتب لنا أحد المهتمین بمجال الصحافة فی رسالة له: «لقد کنّا حاضرین فی جلسة عضویة جولدکوئیست، وقد أظهر لنا الدلیل (رئیس المجموعة) استفتاءاً من آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه) ویدّعی فیه أنّ الأرباح التی تحصل علیها شرکة جولدکوئیست بلا إشکال» «۱». وبما أننا نعرف ختم وإمضاء سماحة الشیخ مکارم الشیرازی فقد فحصنا ورقة الاستفتاء هذه وإمضاء سماحته بدقّه، فی البدایة لم یتبادر لنا شیء مثیر للشک، ولکن أخبرنی صدیق لی أنّ فتوی سماحته الصریحة فی هذا الشأن مذکورة فی صحیفة کیهان. ولهذا السبب ذهبت إلی قم وتوجهت إلی مکتب سماحة المرجع الکبیر وأظهرت لهم ورقة مصوّرة من الاستفتاء المذکور، وهناک علمت أنّ أیادی شرکة جولدکوئیست قد أقدمت علی جعل ختم وامضاء هذا المرجع الکبیر من أجل استغلال عقائد الناس الدینیة. وقد تمّ جعل ختم وإمضاء مراجع دین آخرین أیضاً بواسطة أیادی شرکة جولدکوئیست، وقد أعلنوا للناس کذباً وتزویراً أنّه لا یوجد منع شرعی لنشاطهم. إنّ الدافع لهؤلاء علی إشاعة مثل هذه الأکاذیب واضح ومعلوم، ولکن لماذا لا یقوم الأشخاص الذین یرومون العضویة والاشتراک فی هذه الشبکات باتصال هاتفی بمکاتب الآیات العظام التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۷۲ ومراجع الدین لکی یتضح لهم صحة أو سقم ادّعاءات هذه الشرکات المشبوهة؟ «۱». ولعل ذلک بسبب أنّ سماحته کان یشدد علی تحریم نشاط هذه المؤسسات بقوّة «۲». مضافاً إلی ذلک فإنّ عمل شرکة جولدکوئیست بدأ من محافظة شیراز «۳» ونظراً لوجود مقلّدین فی هذه المحافظة لسماحة الشیخ ناصر مکارم الشیرازی، فإنّ القائمین علی هذه الشرکة أرادوا استغلال اسمه فی هذا الشأن.

۳. التفسیر الخاطیء لفتاوی بعض مراجع التقلید

فی أحد الأیّام وبعد انتهاء جلسة الاستفتاء لسماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه)، توجهنا نحو مدرسة الإمام الحسین علیه السلام وفی الطریق لفت نظری إعلان علی واجهة إحدی المحلات التجاریة تعلن فیه إحدی الشرکات الداخلیة عن التسویق الهرمی، وبدافع من واجب النهی عن المنکر دخلت إلی ذلک المحل الذی یعرض فیه هذا الاعلان للشرکة المذکورة، وبعد أداء التحیة

والسلام تحدثت معه بلسان طيب مقترن بالاحترام والأدب عن حرمة عمل الشركة المذكورة وأنّ أعمال التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۳ الشركات المشابهة الداخلية والخارجية حرام شرعاً وقانوناً، ومن جهة قضائية فإنّ المتورط فى مثل هذا العمل يرتكب جرماً ومعرّض للملاحقة القانونية «۱». فقال صاحب المحلّ الذى كان شاباً مؤدّباً: «لقد سألنا عن هذه المسألة بعض مراجع التقليد وأجازوا لنا هذا العمل». فسألته: من أى مرجع من هؤلاء المراجع حصلتم على المجوّز الشرعى؟ فقال: أحد هؤلاء المراجع هو سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه)! وبكامل التعجب طلبت منه نموذجاً من هذا الاستفتاء المذكور، فقدّم لى نسخة منه، وعندما قرأته التفت إلى أنّ الاستفتاء المذكور لا يرتبط اطلاقاً بنشاط وعمل التسويق الهرمى لهذه الشركات، وأنّ هذه الشركات استغلت بعض الفتاوى بصورة سيئة لتبرير نشاطها المشبوه. وفيما يلى ننقل نص الاستفتاء المذكور ونترك الحكم على هذه المسألة بعهدة القراء الأعزاء: التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۴ بسمه تعالى مكتب سماحة آية اللّه العظمى مكارم الشيرازى (مدّ ظلّه) مع تقديم السلام والتحية إذا وهب شخص مبلغاً من المال لآخر بشرط أن يقوم المستلم للهبة بدفع شىء مقابل ذلك أو يعمل عملًا مقابل ذلك (الرجاء بيان ما يلى): أ) هل يمكن تسمية هذا الفعل بالهبة أو الهدية؟ الجواب: يسمّى هذا العمل بالهبة المعوّضة. ب) إذا لم يدفع المستلم للهبة ما يقابل ذلك ولم يعمل بالشرط المذكور، فهل يجوز للواهب استعادة ماله؟ الجواب: إذا لم يعمل الموهوب له بالشرط المذكور، فإنّ الواهب له حق الرجوع فى الهبة «۱».

۴. انتقاء العبارات من فتوى الإمام الراحل قدس سره

وقد ذكر أحدهم فى رسالة يعترض فيها على فتوى تحريم التسويق الهرمى ويستدلّ فى هذه الرسالة بالمسألة ۲۸۷۰ من الرسالة العملية للإمام الخمينى قدس سره حيث يذكر فيها جواز مثل هذه المعاملة مورد البحث، والمسألة المذكورة فى فتاوى الإمام الخمينى طبقاً لما ورد فى رسالة هذا الشخص كما يلى: «إذا تمّ تشكيل شركة أو مؤسسة وأصدرت هذه الشركة بطاقات لغرض تقديم معونة للمؤسسات الخيرية من قبيل المستشفيات أو التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۵ المدارس الإسلامية ودفع الناس مبلغاً من المال للمساهمة فى تقديم المعونة لهذه المؤسسات، وقامت الشركة المذكورة بدفع مبالغ مالية من أموالها الخاصة أو من الأموال التى حصلت عليها من بيع البطاقات وبإذن من جميع المشتركين والمساهمين فى شراء هذه البطاقات وعلى أساس القرعة فلا مانع من ذلك». وعندما راجعنا رسالة توضيح المسائل للإمام الراحل قدس سره التفتنا إلى أنّ كاتب الرسالة المذكورة نقل مقطعاً من المسألة المذكورة فى كتاب الفتاوى بحيث يمكن استغلال تفسير هذه العبارة، ولم يذكر باقى المسألة، وأمّا الباقى الذى لم يذكره من المسألة فى كتاب فتاوى الإمام فهو كالتالى: «ولكنّ هذا مجرّد فرضية، والبطاقات التى تباع الآن ويجرى عليها عمل القرعة ليست كذلك، وأموال البطاقات وكذلك القرعة حرام». على هذا الأساس، أوّلًا: إنّ ذيل المسألة الذى لم ينقله الكاتب المذكور فى رسالته يجيب بوضوح على ما نحن فيه. ثانياً: على فرض عدم وجود العبارة المذكوة فى ذيل المسألة، فإنّ صدر المسألة الذى استند عليه هذا الكاتب لا ينسجم مع عمل هؤلاء، لأنّ المشترين إذا علموا بأنّهم سيحرمون من الامتياز المالى، فإنّهم سوف لا يرضون بدفع المال والمشاركة فى هذا العمل. النتيجة أنّه كما قال الإمام الراحل قدس سره فى ذيل المسألة مورد البحث: «إنّ هذا المعنى مجرّد فرضية» وليس له مصداق خارجى. ولا يبعد أنّ العلّة فى سوء استخدام هذه الفتاوى هو أنّ أحد أسباب التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۶ فشل الاطروحات المشابهة لجولدكوئيست فى السابق نظير «بنتاكونو» و «تجارت الماس» و «پرايم بانك» هو مخالفة مراجع التقليد العظام بصراحة لهذا النوع من الفعّاليات المشبوهة وغير المشروعة «۱».

ب) أساليب الخداع

۱. إنّ الكثير من الشركات الخارجية وبعبارة أصح: التسويق والتبليغ لهذه الشركات تعلن أنّ مخالفة علماء ومراجع التقليد لنشاطهم إنّما

هى مخالفة مؤقتة وذلك بسبب عدم اطلاعهم الكافى على كيفية عمل هذه الشركات «۲»، وبلا شك أنّه لو قدّمت لهم معلومات كافية عن نمط عمل هذه الشركات فإنّهم سيوافقون على ذلك. فى حين أنّ هذا الادعاء قد ثبت عكسه فى الواقع والعمل، فليس فقط لم تتغير فتاوى مراجع التقليد المحترمين تجاه عمل هذه الشركات، بل إنّ الشركات المذكورة أقدمت بدورها على تكذيب وتزييف بعضها للبعض الآخر، وأخذت تدعى أنّ عمل الشركات السابقة غير مشروع «۳». ۲. إنّ بعض الشركات الداخلية وضمن تكذيبها للشركات الخارجية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۷ بسبب اخراج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة خارج البلاد، وكذلك باختيارها أسماء جذابة ومقدّسة، طرحت بدورها اسلوباً مراوغاً آخر، وذلك أنّها كتبت فى ورقة الاشتراك ما يلى: «نحن فى هذا العمل قد استشرنا مراجع الدين العظام، وحصلنا على تأييدهم فى ذلك، ومن أجل أن تطمئنوا لمشروعية هذا العمل يمكنكم أيضاً مراجعة مراجع التقليد لكم كيما تنضموا إلى العملية باطمئنان». فى حين أنّ جميع مراجع التقليد العظام- حسبما نعلم- يخالفون مثل هذه الأعمال، ولكنّ الشركات المذكورة بهذه الحيلة تلقى فىذهن المشترى أنّ هذا العمل مشروع ولا يحتاج إلى سؤال واستفتاء. وبالطبع فلابدّ من القول إنّ بعض الشركات الداخلية راجعت مراجع التقليد قبل الشروع فى عملها، وعندما انتبهت إلى عدم جواز مثل هذه الأعمال لم تشرع بعملها. وكذلك فإنّ بعض الشركات التى بدأت بعملها وبعد الاطلاع على عدم مشروعية هذا العمل توقفت عن الاستمرار فى عملها، وأعلنت فى الصحف الواسعة الانتشار هذه الحقيقة وطلبت من المشتركين مراجعة مكاتبها وفق زمان معين لاسترداد أموالهم، وكما أنّ عمل الطائفة الأولى من هذه الشركات قبيح وذميم ويستحق الملامة، فإنّ عمل الطائفة الثانية والثالثة يستحق الثناء والتقدير والشكر. ۳. قامت بعض الشركات الخارجية، كما تقدّم فى الفصول السابقة، بالإعلان عن دفعها لمبلغ معين كامتياز للمشتركين، مثلًا، أنّها لا تدفع فى كل اسبوع ۵۰۰۰ دولار كامتياز مالى «بورسانت»، ورغم أنّ عدداً كثيراً من المشتركين سينضمون إلى هذه الشبكة طيلة اسبوع واحد، فإنّ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۸ الامتياز الذى يستحقه العضو الذى يتولى كسب هؤلاء الأفراد لا يكون أكثر من ۵۰۰۰ دولار! لأنّه إذا تجاوز هذا الحدّ فيمكن أن تصاب الشركة بالافلاس. وهذه الحيلة هى من أجل أنّ المشترى لا يفكر باحتمال الضرر والخسارة وعدم كسب مشترين وأعضاء جدد لهذه الشبكة، بل يتصور أنّ كسب الأعضاء الجدد أمر سهل ويسير ولا يقبل الشك، فى حين أنّ الحقيقة خلاف ذلك وأحد الأشخاص الذين كانوا من أعضاء إحدى هذه الشركات يقول: «لقد استغرق كسب مشترٍ جديد منى تسعة أشهر». مريم. ف، إحدى أعضاء جولدكوئيست، تقول بعد بيان كيفية ارتباطها بالشركة المذكورة: «لقد اشتريت فى البداية إحدى السكّك الذهبية الباهضة الثمن لشركة جولدكوئيست، وبدأت بالعمل على كسب الأفراد وزيادة عددهم ولم أهتم بدروسى إلّاقليلًا». وتضيف هذه الطالبة الجامعية: «وأخيراً لم اتمكن من كسب أفراد جُدد للشبكة سوى نفرين من أعضاء أُسرتى وبدورهما لم يتمكنا من كسب أفراد لهما وفى النتيجة تعطل فرعنا عن العمل» «۱». ويقول شخص آخر من طلّاب جامعة طهران أيضاً: «لقد انضممت لشبكة جولدكوئيست بعد الحديث عنها مع رفاقى، ولكننى لم أتمكن من الحصول على المال لفترة طويلة وقد استغرق منى هذا العمل مدّة من الزمان، وبعد الاستمرار فى هذا العمل وبسبب عدم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۷۹ حصولى على المال من هذا الطريق خرجت من عضوية هذه الشركة وبعت السكّة الذهبية التى اشتريتها بمبلغ ۴۸۰ دولاراً بثمن زهيد» «۱». ۴. ومن جملة الحيل التى تستخدمها هذه الشركات هى الامتياز المالى الذى تدفعه للمشتركين وتضفى عليه هالة من الاعلان والمناورات الإعلامية، لأنّه أوّلًا: إنّ الكثير من هذه الشركات لا تعطى شيئاً من هذا الامتياز فى بداية العمل، بل عندما يكسب العضو عدداً معيناً من المشتركين (ستة أشخاص فى الحدّ الأدنى) يتعلق به الامتياز. ثانياً: إنّ كسب الامتياز مشروط بوصول عدد المشترين لحدّ معين وفى شروط خاصة (كأن يكون عدد الأفراد فى كل جهة بشكل متعادل حتى يتمّ دفع الامتياز للعضو). إنّ هذه الشركات تحصل على مبالغ طائلة بهذه الحيل من المشتركين «۲»، ولا تدفع من هذه الأموال سوى مبلغٍ قليلٍ لرؤوساء المجاميع والباقى يعود لحسابها الخاص.

ج) المطالب المخالفة للواقع

إنّ الکثیر من هذه الشرکات موردالبحث تدعی «الصدق والحقیقة» التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۰ وأنّذلک من جملة الأرکان الإساسیة لعملها وتهتم بهذا المعنی کثیراً فی مجال الاعلان ومن خلال الاعلانات التجاریة، فی حین أنّ مراجعة وثیقة عمل هذه الشرکات یثبت عکس ذلک، وبالطبع فإنّ هذا الأمر قد یکون طبیعیاً وأمراً متداولًا، لأنّ الاحتیال وأکل المال بالباطل والقمار والیانصیب لا ینسجم مع الصدق وقول الحقیقة، ومن هنا نلفت النظر لعدّة نماذج من هذه الحیل: ۱. إنّ مراجع التقلید یؤیدون عملنا! إنّ هذه الشرکات قد بذلت اهتماماً کبیراً بهذه الدعوة الکاذبة، ومن أجل اظهار صحّة عملهم القبیح قامت هذه الشرکات بارتکاب عمل شنیع آخر، وهو تزویر ختم وإمضاء بعض مراجع التقلید «۱» من أجل إثبات حقانیة وصدق هذه الأکاذیب، وقد تقدّم بیان هذا المعنی من إساءة استغلال الفتاوی فیما سبق. فی حین أنّ مراجع التقلید العظام کما تقدّم فی المباحث السابقة وسیأتی فی الفصل العاشر أیضاً، أفتوا بتحریم الأعمال والنشاطات المذکورة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۱ ۲. إنّ هذه الأعمال والنشاطات الاقتصادیة تصب فی مصلحة البلد علی المدی الطویل! ولکن أی بلد هذا؟ بلا شک أنّ البلد المذکور هو بلد هذه الشرکات الخارجیة المشبوهة التی تعمل علی تسویق منتجاتها بهذا الشکل، لأنّها تتمکن من اخراج مبالغ طائلة من العملة الصعبة من بلدنا ومن البلدان الأخری بدون تعب أو وضع رأس مال کبیر فی هذا الشأن وتقوم بهذه الصورة بسرقة ونهب ثروات بلدان العالم الثالث بشکل علنی. ویقول رئیس الدائرة القضائیة فی مشهد فی خصوص إحدی هذه الشرکات مورد البحث، إنّ هذه الشرکة قامت من خلال تشکیل مجامیع اقتصادیة فی الظاهر بکسب ثروات کبیرة لعدد قلیل من الأشخاص بدون أی انتاج اقتصادی مفید وبدون إنتاج داخلی، وأدّی ذلک إلی خروج ملایین الدولارات من البلاد بصورة غیر قانونیة وبالتالی سددت ضربة قاصمة لاقتصاد البلاد «۱». إنّ الشرکات المخادعة مورد البحث، مضافاً لمسألة خروج العملة الصعبة من البلاد وما یترتب علی ذلک من مشاکل اقتصادیة أخری، فإنّ الآثار السلبیة لهذه العملیة لا تقتصر علی ذلک، وسنتطرق لبیان هذه الحقیقة فی الفصل اللاحق. ۳. نحن نضمن عدم اشباع السوق! عندما نسمع هذا الکلام نتذکر المثل المعروف «هل نصدق ذیل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۲ الدیک أم القسم بالعباس «۱»» فهل نصدق ادّعاءکم هذا أو ما نراه من مجامیع الأفراد المتضررین الذین یتقدّمون کل یوم بالشکاوی للمحاکم القضائیة، واللافت للنظر فی هذا الشأن أنّ الاکذوبة واضحة إلی درجة أنّ بعض هذه الشرکات الصادقة جدّاً مورد البحث! ومن أجل الخلاص من عاقبة شکاوی المتضررین، أعلنت رسمیاً استعدادها لتعویض خسارة هؤلاء المتضررین. انظر فی هذا المجال لما ورد فی صحیفة رسالت فی ۱۰ آبان ۱۳۸۳: «قیل إنّ شرکة جولدکوئیست اقترحت من خلال مکتبها المرکزی الواقع فی دولة هنک کنک علی المسؤولین القضائیین فی بلدنا تعویض الخسائر والأضرار التی لحقت بالحکومة والشعب الایرانی، والجدیر بالذکر أنّ الشرکة المذکورة قد ضربت سککک ذهبیة علیها صورة الإمام الراحل قدس سره وباعتها ل ۱۲۰ ألف نفر فی ایران حیث واجهت بعد ذلک شکاوی الناس، وقد تقدم أیضاً بعض المراکز الاقتصادیة الحکومیة بالشکاوی ضد هذه الشرکة بسبب بیع هذه السککک الذهبیة وخروج مقادیر کبیرة من العملات الصعبة من البلاد، وقد استطاع المدعی العام فی طهران من خلال تقدیم شکوی للقضاء توقیف ۵۵۰ کیلو من هذه السککک التی تعود لتلک الشرکة». وبما أنّ عدد المتضررین من بعض الشرکات المذکورة مثل جولدکوئیست کثیر جدّاً فإنّ المسؤولین القضائیین أجازوا إدانة عمل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۳ هذه الشرکات من أجل تعویض خسارة المتضررین فقط وحذروا الشرکات المذکورة من العمل علی کسب عناصر جدیدة للشرکة «۱». ولکشف القناع عن مقولة «التسویق بدون اشباع» وکشف حقیقة هذه الأکذوبة الکبیرة نلفت النظر لما ورد فی صحیفة کیهان بتاریخ ۳۰/ ۷/ ۱۳۸۳: «إذا فرضنا أنّ الزمان اللازم لکسب مشترکین اثنین بواسطة کل عضو هو شهر واحد، فإنّ عدد الأشخاص الذین یملکون سکة ذهبیة ویعملون فی مجال التسویق یبلغ ۴ آلاف و ۶۹ ضعفاً. فی حین أنّه لو کان عدد الأشخاص الذین یعملون فی مجال التسویق فعلًا ۲۵۰ ألف نفر فمع غایة التفاؤل والمسامحة فإنّ عدد الأشخاص الذین سیقومون بعملیة التسویق فی نهایة العام یبلغ ملیارد و ۲۴۰ ملیون نفر. وبالطبع فإنّ کسب

المشترى فی الظروف الفعلیة بإمکانه أن یکون شهراً واحداً بشکل متوسط، وکلما إزداد نمو وامتداد المثلث الهرمی یقل من نموه ورشده وفی النهایة سیکون مصیره التوقف الحتمی بعد مدّة من الزمان، وبالطبع فإذا کان مقدار النمو قلیلًا جدّاً فإنّ ذلک لا یتفاوت مع التوقف بالنسبة للمشترى، لأنّ الحصول على جائزة من الشرکة فی کل مرحلة یجب أن یکون عدد الأشخاص ثلاثة على جهة الیمین وثلاثة على جهة الشمال. وأدنى سرعة متصورة فی الوقت اللازم لکسب مشتریین اثنین بواسطة کل عضو یعمل فی التسویق، ستة أشهر، فمع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ عدد سکان ایران ۷۰ ملیون شخص، وعدد الأشخاص التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۴ المستعدین ذهنیاً ومالیاً لشراء السکة الذهبیة بحدود ۳۰ ملیون شخص تقریباً، وزیادة عدد الدلالین والمسوّقین إلى أربعة أضعاف سنویاً، فمع هذا المقدار من النمو المذکور والاتساع الشبکی فسوف نشاهد توقف النظام بشکل کامل بعد أربع سنوات». ما تقدّم یمثّل ثلاثة نماذج من الادعاءات المخالفة للواقع لهذه الشرکات «۱»، وقد تقدّم أیضاً بعض النماذج منه فی فصل الأسئلة والاجوبة، وسوف نشیر إلى بعض النماذج الأخرى فی الفصول اللاحقة، وبالطبع فإنّ عملیة التمویه والخداع والکذب من قِبل الأشخاص الذین یهدفون إلى کسب أرباح طائلة بأیة قیمة وبأیة وسیلة تمثّل أمراً طبیعیاً لدى هؤلاء «۲». ولکنّ العجب من بعض المواطنین الذین سقطوا فی فخاخ هذه الشرکات المشبوهة.

الفصل الثامن: ممهدات ومعطیات النشاطات غیر السلیمة مورد البحث

اشارة

بالرغم من أنّ التصدی لمظاهر مصادیق الجرم أمر لازم وغیر قابل للاجتناب (وبالنسبة للشرکات المذکورة فقد نواجه تقصیراً فی عملیة التصدی لها رغم أنّ الأعمال التی قام بها المسؤولون فی مکافحة هذه الظاهرة مشهودة ومعتبرة) ولکن بدون شک فإنّ هذا المقدار غیر کافٍ فی هذا المجال، ویجب من أجل ازالة الجرم معرفة جذوره وأسبابه والتصدی لمواجهة رأس السهم ومحاربة أصل هذه الظاهرة لإزالة آثار هذه الجریمة من الأساس، ومن جهة أخرى فإنّ المواجهة الجدیة والشاملة لکل جرم تحتّم فی البدایة معرفة تفاصیل هذا الجرم ثم مطالعة معطیاته وتبعاته بشکل دقیق وبدون حکم سابق من جهات مختلفة، وفی المرحلة الثالثة نتوجه لمواجهة ومکافحة ذلک الجرم من خلال الاستفادة من طرق مختلفة بحیث لا تتضمن سوى أقل النفقات والتبعات السلبیة. ومع الأخذ بنظر الاعتبار ما تقدّم آنفاً نتوجه لدراسة الممهدات التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۸۶ لفعالیة وعمل شرکات التسویق الهرمی غیر السلیم ثم نقوم بدراسة التبعات السلبیة والمفاسد الاقتصادیة والاجتماعیة لهذه الظاهرة إن شاء اللّه:

أ) الممهدات والمقدمات

اشارة

إنّ شیوع عمل شرکات التسویق الهرمی فی بلدنا ورغبة القائمین على تلک الشرکات المشبوهة فی نهب أموال وثروات هذا الشعب یعود لوجود بعض الممهدات لمثل هذه الأعمال فی بلدنا حیث نشیر هنا إلى بعضها:

۱. مشکلة العطالة

لا شک فی أنّ ظاهرة العطالة تشکل معضلة عالمیة تشکوا منها أکثر بلدان العالم، وهذه الظاهرة تعود فی جذورها إلى طبیعة الحیاة التکنولوجیة والآلیة فی عصرنا الحاضر. وبلدنا أیضاً بدوره لیس استثناء من هذه القاعدة، ومع الأسف فإنّ عدد العاطلین عن العمل کبیر، وللعطالة آثار وافرازات سلبیة کبیرة ومتعددة، وبإمکانها أنّ تکون أرضیة ممهّدة للکثیر من الجرائم، وبلا شک فإنّ أهم العوامل

المساعدة لنشاط الشركات الاستعمارية المذكورة هى ظاهرة العطالة. وهذا المعنى ليس ادّعاءً فارغاً بل إنّ مجموعة من الخبراء أيضاً يؤيدون هذا المعنى، ونلفت النظر إلى بعض النماذج من أقوال هؤلاء الخبراء: التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۷ الاوّل: يقول أحد علماء الاجتماع بالنسبة لنشاطات هذه الشركات وأعمالها المشبوهة: «إنّ بعض الأفراد والمؤسسات الخارجية على علم بنسبة العطالة فى بلدان العالم الثالث والظروف المعيشية الخاصة التى تعيشها هذه الشعوب، ومن هنا وجدوا فرصة سانحة لإشاعة مثل هذه الأساليب السقيمة» «۱». الثانى: يقول نائب مدير المجمع الطبى لجامعات طهران: إنّ عملية مكافحة العطالة من قبل الحكومة تجاه الخريجين والمتخصصين فى البلاد ضعيفة، وبالتالى فإنّ هذا العمل الضعيف وغير الكافى أدّى إلى سوق هؤلاء باتجاه مثل هذه الأعمال الاقتصادية غير العلمية. «۲» الثالث: إنّ حالة طلب الثروة تشكل هاجساً عاماً لدى الناس وخاصة لدى الأشخاص الذين يعيشون مشاكل مالية يومية، وبالنسبة للشباب الذين يعيشون حالة العطالة عن العمل وعدم وضوح المستقبل لديهم بل عدم القدرة على كسب المال لتأمين النفقات الضرورية لهم، فإنّ ذلك يعتبر أفضل وسيلة للتورط فى مثل هذه اللعبة الاستعمارية حيث ينفذ المستعمرون والمحتالون من هذه النافذة. «۳» الرابع: عندما يقترن التضخم الاقتصادى بالركود الاقتصادى ويزداد عدد العاطلين عن العمل يوماً بعد آخر ويعيش المجتمع الجمود وعدم الحركة، فإنّ هذه الأوضاع والأحوال تمثّل فرصة جيدة لعملية التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۸ الاستغلال الاقتصادى الذى تقوم به هذه الشركات بالاستفادة من التلاعب الاقتصادى للحصول على ثروات مجانية، ومن هنا فلا عجب لتأييد الناس لهذه الاطروحات الخيالية والوهمية لشركة «جولدكوئيست» و «اى. بى. ال». «۱» أجل فإنّ مشكلة العطالة تعتبر إحدى الظواهر السلبية التى تمهد لمثل هذه الفعاليات غير الاقتصادية والمشبوهة، ويجب على المسؤولين التفكير بجدية لحلّ هذه المعضلة العامة، وبالطبع فإنّ هذا العمل ليس باليسير، ولكنه بلاشك ليس محالًا.

۲. المشاكل الاقتصادية

إنّ الاقتصاد الايرانى كان فى عهد الشاه اقتصاداً مريضاً جدّاً لأنّه أوّلًا: يعتمد اعتماداً كلياً على الموارد النفطية. و ثانياً: إنّ الأساس المعتمد فى النشاطات الاقتصادية يتمثّل فى استيراد البضائع والخدمات من البلدان الأخرى وخاصة البلدان الاستكبارية. و ثالثاً: إنّه اقتصاد مرتبط بشكل كامل بالخارج وخاصة بالدول الغربية. ومع مرور ربع قرن على الثورة الإسلامية فإنّ بعض جوانب هذا الاقتصاد المريض قد تحسن بحمد اللّه، ولكن مع ذلك فهناك عوارض أخرى غير اختيارية، فمن جهة عاشت ايران ثمان سنوات من الحرب المفروضة، ولذلك فإنّ اقتصادنا لم يستعد عافيته وسلامته بشكل كامل، وبديهى أنّ الخلل فى هذا الاقتصاد سيترتب عليه نتائج وآثار متعددة، التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۸۹ منها ما تقدّم من مشكلة العطالة، ويرى الخبراء أنّ الاقتصاد غير السليم يعتبر قاعدة مناسبة لترويج واشاعة أعمال اقتصادية غير سليمة أخرى. ويقول نائب مدير المجمع الصنفى لجامعات طهران ضمن اعترافه بأنّ نظام التسويق الهرمى فى بلدان مثل ايران التى تعيش اقتصاداً مريضاً، يعدّ ظاهرة مترسخة، ويقول: «إنّ مثل هذه النظم فى التسويق لا تجد فرصة للنمو فى بلدان مثل ايطاليا أو بريطانيا (وهى مكان تأسيس بعض هذه الشركات مورد البحث) حيث يأخذ المدير الصغير فيها ما يقارب ۳۲۰ ألف دولار سنوياً فى حين أنّ الشخص المدير فى جولدكوئيست يحصل سنوياً على ۲۶۰ ألف دولار فى أحسن الحالات» «۱». ويقول أحد خبراء علوم الكامبيوتر فى هذا المجال: «إنّ اقتصاد البلد لايعيش التوازن والتعادل من حيث تحقيق العدالة، ومن هنا فإنّ أفراد المجتمع، وبدافع من الحصول على المال، يتجهون نحو هذه الشركات». ويضيف أيضاً: «إنّ الشركات الاينترنيتية كثيرة وكذلك من السهل ايجاد الارتباط معها عبر الاينترنيت، وهذه الشركات لا تجد نجاحاً فى البلدان الصناعية المتقدمة قطعاً، وعليه فإنّها تتجه إلى البلدان النامية وتعمل على خداع الناس بالوعود الكاذبة للحصول على ثروات وأموال طائلة من هذه الشعوب» «۲». والنتيجة، أنّ الحالة الاقتصادية فى بلدنا تعتبر أرضية مناسبة لنشاط التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۰ التسويق الهرمى التى لم تجد نجاحاً لعملها فى البلدان المتقدمة منذ سنوات. وعلى هذا الأساس فإذا أردنا العمل بشكل أساسى للتصدى لهذه النشاطات

الاقتصادیـة غیر السـلیمة، فیجب التحرک علی مسـتوی معالجـة المشاکل الاقتصادیـة، ومن الطبیعی أنّ هـذا العمل یحتاج إلی عزم عام وتعبئة جمیع الإمکانات والطاقات.

۳. فقدان التخطیط والبرمجة المتکاملة

یقول أحـد مسؤولی جامعـة طهران فی حـدیث مع وکالـة أنباء (ایسـنا) بعد إبداء قلقه بالنسـبة لشـیوع التسویق الهرمی (جولدکوئیسـت وأمثالها) فی الجامعات وخاصـة فی الأقسام الداخلیـة للجامعات: «إنّ عـدم وجود وضوح للمسـتقبل فی دائرة العمل والحالة الاقتصادیة المتردیـة لنخبـة من طلّاب الجامعات والنفقات الباهضـة للمعیشـة فی المدن الکبیرة بالنسـبة لهؤلاء الطلّاب، وعدم الاسـتفادة من طاقات طلّاب الجامعـات فی المشـاریع الوطنیـة الکبیرة ذات الأبعـاد المختلفـة، وضـعف الجو العلمی وتـدنّی مسـتوی التحقیقـات العلمیـة فی الجامعات، کل ذلک أدّی إلی ابتعاد بعض طلّاب الجامعات عن الروح العملیة والثقافیة الأصیلة والتوجه لأعمال موهومة للحصول علی ثروة کبیرة بـدون تعب وصـرف کل طاقاتهم وأوقاتهم فیهذا السبیل» «۱». إذا تحرک المسؤولون فی الحکومة بشـکل جدی وتجنبوا الدخول فی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۱ صراعات حزبیة وسیاسیة غیر مثمرة وبذلوا جهدهم فی حلّ هذه المعضلات الاقتصادیـة والاجتماعیـة، فسوف لا نشاهد هذا العدد الکبیر من شـریحة الطلّاب الجامعیین وهم متورطون فی شـراک هذه المؤسـسات المشبوهة.

۴. الجهل وعدم الاطلاع

لاـ شـکّ فی أنّ إحـدی الممهـدات لجمیع الجرائم الاجتماعیـة هی الجهـل، فـالبعض لیس لـدیهم اطلاـع علی أصل الجرم، أو مقـدار العقوبـة المترتبـة علیه، أوالتبعات والآثار السـلبیة لهـذا العمل، ولهذا السـبب نری أنّ الأشـخاص العارفین بهذه الأمور قلّما یتورطون فی ارتکـاب الجریمـة والإـثم. ومن هنا نری أنّ عملیـة التسویق الهرمی لهـذه الشـرکات المراوغـة یجـد مکانه فی هـذا الوسط وتتجه هـذه الشرکات نحو الأشخاص الذین لا یحیطون علماً بعواقب هذا العمل.

۵. ضعف الإیمان وحبّ الدنیا

ربّما لا یکون الـدافع لـدی البعض فی ممارسـة هذه الأعمال هو مشـکلة العطالة، ولا أنّهم جاهلون بماهیة وحقیقة عمل هذه الشـرکات مورد البحث، ولکنّهم فی نفس الوقت یقعون فی مصـیدة هـذه الشـرکات، والسـبب الأسـاس لتورط هؤلاـء وتلوّثهم فی أعمال مخالفة للشـرع هو الطمع بالحصول علی ربـح وفیر والعیش برفاهیـة وراحة بدون تعب. إنّ مثل هؤلاء الأشـخاص لو کانوا یتمتعون بإیمان قوی ویتأملون فی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۹۲ الآثار السـلبیة للثروات غیر المشروعة والعواقب الوضعیة لأکل المال الحرام وما یترتب علیه من سـلب البرکة من الأسـرة والبیت فإنّهم قلّما یتجهون نحو هذا المنزلق، لاسـیّما إذا أصـغینا لکلام سیّدالشـهداء الإمام الحسـین علیه السـلام وهو یخاطب الجیش الأموی الـذی جاء لمحاربته فی یوم عاشوراء حیث کشف لهم هـذه الحقیقـة، وهی أنّ علّة خروجهم لمحاربـة ابن بنت رسول اللّه صـلی الله علیه و آله هو أنّ بطونهم امتلأـت من الحرام، فعنـدما یتـدبر هؤلاـء الأفراد بکل هـذه الآثار والنتائـج الوخیمة لهذا العمل فإنّهم بلا شک سـینتبهون ویتحرکون من أجل انقاذ أنفسـهم من شـباک هذه الشـرکات المخادعة. علی هـذا أساس فإنّ ضـعف الإیمان وحبّ الـدنیا والحرص علی الماـدیات تمثّل ممهدات وقاعدة للسـقوط فی هذا المنحدر الأخلاقی والانـحراف الاجتمـاعی الکبیر، وینبغی علی القـائمین والمسؤولین عن الأمور الثقافیـة والدینیـة السـعی بجدیـة لرفع هـذا العامل المهم. وهناک عوامل أخری مؤثرة أیضاً فی تکریس هذا الانحراف والفساد الاقتصادی «۱» نصرف الکلام عنها رعایة للإختصار.

ب) التبعات والآثار السلبیة

اشارة

أشـرنا فی البحـوث السابقـة لبعض العـوارض والتبعـات السـلبیة التسویـق الهرمی أو الاحتیـال المشـبوه، ص: ۹۳ والمخربـة لعمل هـذه الشرکات المشبوهة، وهنا سنبحث بشکل مستقل أهم هذه التبعات والآثار:

۱. احتمال حدوث ارباک اجتماعی

عنـدما تتسع دائرة نشاط هذه الشـرکات غیر السـلیمة ویتمّ اشـباع السوق، ولا یتمکن المشترکون المتأخرون، الذین یقعون فی المراتب الأخیرة من السلسـلة الهرمیة، من کسب مشترٍ جدید، ویرون أنّ رأس مالهم قد ذهب أدراج الریاح، فإنّهم سـیعیشون ردود فعل مختلفة لا یمکن التنبؤ بالکثیر منها ولا معالجتها. یقول أحد المسؤولین فی النظام المصـرفی لمراسل صحیفة القدس: «إنّ أضرار هذه الشرکات علی مجمل الاقتصاد یمکن دراسـتها من بعـدین: ففی البعـد الأول: یتمّ دراسـة القضـیّة من خلال ظاهرة خروج العملـة الصـعبة (الـذی سیأتی الکلام عنه فی البحوث اللاحقـة). و یضـیف قائلًا: إنّ هـذه التجارة الرابحة الهادئة لها معطیات خفیة أخری أیضاً، فالآن یوجد ۲ ملیون شاب فی البلاد یشـکون من معضـلة العطالة، فلو أنّ هؤلاء اتجهوا نحو هذا المنزلق فإنّ فاجعة کبیرة ستحلّ بمجتمعنا» «۱». وتنقل صحیفـة القدس فی العدد نفسه عن أحد علماء الاجتماع قوله: «إذا شـعر الشاب العاطل، الذی واجه ألف مشـکلة فی مسألة توفیر رأس المال والـدخول فی عضویة هذه الشـرکات، بالخسارة والإحباط، التسویق الهرمی أو الاحتیال المشـبوه، ص: ۹۴ فإنّه یمکن أن یتورط فی أی جنوح لجبران هـذه الخسارة». وعلیه فلا یبعـد أن تکون غایـة القائمین الأصـلیین علی هـذه الشـرکات مورد البحث، مضافاً إلی نهب أموال الناس، ایجاد الخلل والإرباک الاجتماعی أیضاً، ففی الواقع أنّ الغایة هی تخریب وتدمیر المجتمع من جهات مختلفة.

۲. الاضرار الاقتصادیة غیر القابلة للإصلاح

لا یخفی علی أی إنسان عاقل، الأضـرر الاقتصادیة الکثیرة لعمل هذه الشـرکات المشـبوهة، ولذلک فإننا فی هذا البحث نذکر وجهات نظر بعض الخبراء فی هـذا المجال: أ) لو فرضـنا أنّ هذه الظاهرة المخربة والمشـکوکة لا تلحق أی ضـرر بالأفراد، فإنّ الحدّ الأدنی من ضررها هو خروج مبالغ طائلـة من العملة الصـعبة من البلد فی کل یوم، حیث تصب فی جیوب الطامعین والأجانب «۱». ب) یقول أحد الخبراء أیضـاً: «إنّ الحـدّ الأـدنی من المشـکلة الـتی خلقتهـا شـرکة (بنتـاکونو) و (الشـرکات المشابهـة) هو خروج مئـات الآلاـف من الـدولارات ووضع رؤوس الأموال هـذه بیـد أشـخاص معـدودین». ویضـیف هـذه الخبیر قائلًا: «فی الوقت الـذی نتحرک فیه للتصـدی لأعمال التهریب وعصابات المهربین للعملات الصـعبة فی داخل البلاد، وأحیاناً نتصدی بشـکل رسـمی ومن خلال القوة القضائیة لباعة الدولار التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۹۵ علی الأرصفة ونصادر رؤوس أموالهم، نقف مکتوفی الأیدی مقابل هذه الظاهرة الوخیمة التی تؤدی لخروج عشرات الآلاف من الدولارات کل یوم خارج البلاد» «۱». ج) ویقول الدکتور رحیمی أحد خبراء الاقتصاد فی بلـدنا: «إنّ أخطر حربـة اقتصادیـة للغربیین ضـد اقتصـاد مجتمعنـا تتمثّل فی خروج العملـة الصـعبة من البلاد» «۲». د) ویقـول رئیس الـدائرة القضائیـة الرابعـة فی مشـهد بالنسـبة لشـرکة «فیوجراستراتجی» الإیطالیة فی تحقیق له عن هذه الشـرکة: «تقوم هذه الشـرکة من خلال تشکیل شبکة سیّارة اقتصادیة حسب الظاهر، بالعمل علی نهب ثروات الناس وکسب أرباح طائلة لفئة معدودة من عملائها بدون تقـدیم أیـة قیمـة إضافیة أو انتاج داخلی، وبذلک تعمل علی اخراج ملایین الدولارات بصورة غیر قانونیة من عجلة الاقتصاد فی البلاد وتسدد ضـربات قاصمة لمفاصل الاقتصاد الداخلی» «۳». ه) ویری بعض وکلاء مجلس الشوری الـذین أیّدوا قانون منع عمل الشـرکات الهرمیة المذکورة: «إنّ مثل هذه النشاطات الاقتصادیة غیر السـلیمة تسـبب إلحاق الضرر بطبقات المجتمع المختلفة وتعمل بأسالیب غیر

مشروعة على تقديم فعاليات غير منتجة فى مقابل إخراج مبالغ طائلة من الثروة الوطنية على شكل عملة صعبة من البلاد وبذلك تلحق التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۶ أضراراً كبيرة وغير قابلة للاصلاح لمفاصل الاقتصاد الوطنى» «۱». و) يقول نائب مدير المجمع الصنفى لجامعات طهران فى توضيح نظام التسويق الهرمى لشركة جولدكوئيست التى دخلت ايران بواسطة أحد طلّاب الجامعات فى عام ۲۰۰۲ م وامتدت بسرعة فى الوسط الاجتماعى: «إنّ عدد أعضاء هذه الشركة فى الحال الحاضر يبلغ فى طهران فقط ۳۰۰ ألف نفر، وطبقاً للاحصائيات الرسمية المنتشرة من قِبل العلاقات العامة فى محاكم الثورة والمحاكم العرفية فى شهر «مهر ۱۳۸۳» من العام المذكور فإنّ ما يقارب ۸۴ مليون دولار من العملة الصعبة تمّ اخراجه من خلال هذه الشبكة من البلاد إلى الخارج» «۲». ز) وأخيراً يقول أحد الخبراء أيضاً: «فى السنوات الأخيرة وبسبب نشاط الشبكات غير القانونية هذه التى تعمل على جمع أموال الناس وترغيبهم من أجل نيل أرباح موهومة من خلال كسب أفراد جدد للشبكة فإنّ ۵/ ۳ مليارد دولار تمّ اخراجه من البلاد». ويضيف كلچوئيان: «إنّ هذه العملة الصعبة التى خرجت من البلاد بسبب عمل هذه الشركات غير القانونية إذا قورنت بعوائد النفظ فإنّها تشكل نسبة كبيرة من ثروة البلاد، وهذا بحدّ ذاته يشكل خطراً يهدد الاقتصاد الوطنى». التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۷ ويضيف هذا الخبير، بعد بيان أنّ اتساع عمل هذه الشركات سيؤدى إلى معضلات كثيرة سواء فى الجانب الأمنى أو الاقتصادى أو القضائى: «مع الأخذ بنظر الاعتبار الاعلان الرسمى عن عدم قانونية ومشروعية أعمال هذه الشركات، إلّاأنّها لا زالت مستمرة فى الخفاء على كسب الأعضاء والمشتركين وبالتالى كسب أموال وأرباح أكثر» «۱». سؤال: إنّ أعضاء «نت وركَ ماركتينگ» يدّعون: «إنّ هذا النشاط الشبكى ليس لا يؤدى إلى خروج العملة الصعبة من البلاد فحسب، بل يؤدى إلى جذب وإدخال العملة الصعبة إلى داخل البلاد، لأنّه وإنّ كان حسب الظاهر سيتمّ خروج مقادير من العملة الصعبة إلى الخارج فى مقابل شراء منتوجات هذه الشركات، ولكن بعد أن يوفق المشترى للحصول على امتيازات مالية فإنّ مقادير من العملات الصعبة ستدخل إلى البلاد». الجواب: بإمكاننا الكشف عن زيف هذا الادعاء بحساب بسيط، لأنّ دفع امتياز مالى لكل عضو لا يمكن إلّامن خلال كسب عدد معين من المشترين وطبق شروط معينة حيث يتمّ انضمامهم للشبكة بواسطة ذلك العضو وشرائهم لمنتوجات الشركة، وعلى هذا الأساس فمن الواضح أنّ مقدار الامتياز المذكور لا يشكل سوى نسبة مئوية قليلة من مقدار المبالغ التى يدفعها المشترون الجدد للشركة المذكورة «۲»، وعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة كل سكّة ذهبية تساوى ۸۶۰ دولاراً، فإنّ المشترى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۹۸ الأول وستة أشخاص من شبكته الذين يتمّ ربطهم بالشبكة من خلاله يدفعون ۶۰۲۰ دولاراً لحساب الشركة، ولو أنّ ما يعادل ۳/ ۱ من مجموع هذه الأموال يبعث إليهم سككك ذهبية فإنّ ۳/ ۲ من المبلغ المذكور أى ۴۰۱۴ دولاراً يتمّ اخراجه من البلاد وتكون حصة العضو الأول من الشبكة ۲۵۰ دولار بعنوان امتياز، وإذا خصمنا الامتياز المذكور من ۳/ ۲ من المبلغ المذكور فسيكون لدينا ۳۷۶۴ دولاراً من العملة الصعبة بشكل خالص قد تمّ إخراجه من البلاد. إنّ هذه الظاهرة السلبية الخطيرة، ومن خلال توضيحات الخبراء الذين تقدّم ذكرهم، إلى درجة من الوضوح والبداهة بحيث لا تحتاج إلى شرح وبيان أكثر «۱».

۳. اعاقة النشاطات السليمة

لقد أشرنا بشكل إجمالى فيما سبق لهذا المورد أيضاً، ومن أجل إكمال هذا الموضوع نكتفى ببيان آراء ونظرات بعض الخبراء فى هذا المجال: أ) يقول أحد المسؤولين السابقين فى جامعة اصفهان الصناعية بعد بيانه هذه الحقيقة، وهى أنّ شيوع نظام التسويق الهرمى أدى إلى اعاقة طلّاب الجامعات عن الدرس والتحقيق العلمى وجذبهم نحو مثل هذه الأعمال والنشاطات الموهومة، قال: «إنّ الحصول على أموال كبيرة وبسرعة ورغبة طلّاب الجامعة فى الحصول على عمل مربح أدى إلى صرف أنظارهم نحو عمليات التسويق الهرمى والدخول فى نشاطات اقتصادية موهومة وغير علمية» «۱». ب) مسؤول آخر فى المجمع الصنفى لجامعة طهران بعد بيان أنّ الطاقات والقوى الإنسانية المتخصصة تعتبر فى هذا العصر اوّل المنابع لعملية التنمية فى البلاد، يقول: «للأسف فإنّ شيوع هذا النظام بين طلّاب

الجامعات أدی إلی تورطهم فی عملیات هذه الشبکات وعدم الاستفادة منهم ومن تخصصهم العلمی فی مجالات الانتاج العلمی والاقتصادی» «۲». التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۰ ج) ویقول أحد الخبراء فی المسائل الاقتصادیة: «إنّ من الآثار السلبیة لمثل هذه الفعالیات المخربة وغیر القانونیة فی بلدنا علی المستوی الاجتماعی والثقافی، انعدام الرغبة لدی الشبّان بالنسبة للعمل والنشاطات المنتجة والمفیدة» «۱».

۴. ضعف العلاقات والضوابط الاخلاقیة

یقول الناطق الرسمی باسم السلطة القضائیة: «إنّ الأعمال المجرمة والمشبوهة لهؤلاء الأشخاص أدّت إلی خلق جو من النزاعات والکراهیة بین أفراد الأُسرة الواحدة» «۲». ویقول أحد المتخصصین فی جامعة طهران فی حدیثه عن أن اتساع عمل جولدکوئیست (والشرکات المشابهة) فی ایران سیؤدی- حسب قوله- لفاجعة اقتصادیة فی البلاد: «فی هذا المجال تهتم هذه الشبکات بدلًا من التسویق العلمی والمثمر، بنوع من کسب الأفراد والمشترکین علی أساس استغلال الضوابط الأسریة والعواطف النفسیة الموجودة بین الأشخاص وبالتالی تعمل علی تحویل جمیع هذه الضوابط والعواطف الإنسانیة إلی روابط شکلیة وکاذبة علی مستوی العمل والممارسة» «۳».

۵. افول روحیة طلب العدلة و الحق

ویقول أحد المسؤولین فی المجمع الصنفی لجامعات طهران: التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۱ «إنّ النظام الحاکم علی عملیة التسویق الهرمی لشرکة جولدکوئیست وأمثالها لا یعدّ سمّاً مهلکاً ومدمراً لشریحة طلّاب الجامعات فحسب بل یتوجه ضرره إلی جمیع مفاصل البعد الثقافی فی المجتمع الإیرانی، لأنّه إذا استمرت هذه العملیة غیر العلمیة وغیر المثمرة فی الامتداد والاتساع، فمضافاً إلی خروج مقادیر کبیرة جدّاً من ثروات البلاد إلی الخارج علی شکل عملة صعبة وما یفضی ذلک من الأضرار الشدیدة لاقتصاد البلاد، فإنّه یمتص روحیة طلب العدالة والدفاع عن الحق بین طلّاب الجامعات وجمیع شرائح المجتمع» «۱».

۶. إهدر رأسمال العمر

اشارة

إنّ الوقت من ذهب کما یقال، ولا ینبغی إهداره وإتلافه بدون مبرر ومسوغ معقول، فإنّ إهدار الوقت والعمر هو فی الحقیقة إهدار أثمن رأسمال فی حیاة الإنسان بحیث لا یمکن تعویضه. وللأسف فإنّ هذه النشاطات الاقتصادیة غیر السلیمة تعمل علی إهدار سنوات عزیزة من عمر الإنسان من دون استثمارها فی مجالات نافعة ومن دون أن یعود علیه بشیء مفید. ویقول الدکتور سعیدی مع الإشارة إلی الآثار الاجتماعیة والثقافیة والاقتصادیة السیئة لعمل جولدکوئیست (والشرکات المشابهة): «إنّ الحدّ الأدنی من حجم وقیمة الأموال التی تخرج من البلاد بسبب هذا القمار فی کل عام أکثر من ملیارد دولار، وینفق أعضاء هذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۲ الشرکات فی کل یوم ۱۰ ساعات من أفضل أوقات حیاتهم، فلو فرضنا أنّ قیمة کل ساعة بالحساب المالی تساوی ۱۰۰۰ تومان فإنّ هذا العمل یکلف البلاد ما یقارب من ۳۶ ألف ملیارد دولار سنویاً یتمّ انفاقها علی هذه النشاطات الموهومة بحیث یمکن ایجاد أفضل الإمکانات العمرانیة والرفاهیة والطبیة فی البلاد بهذه الثروة العظیمة وبذلک یعیش البلد تحولًا عظیماً فی عجلة التقدم والرقی الحضاری» «۱». ومن الآثار السلبیة الأخری هی إشغال قوات الشرطة والقوة القضائیة بهذه الأمور وبالتالی یتمّ إعاقتهم عن الأعمال الضروریة، وکذلک إشغال المسؤولین فی دائرة الأمور الثقافیة والدینیة وخاصة مراجع التقلید العظام والحوزات العلمیة بأمور

جانبيـة، والتقليل من الـدوافع الروحيـة للعمل والنشاط المثمر، وخروج السـيولة النقدية من الاشـتغال فى الفعاليات الاقتصادية الايجابية، ومـع شـروع الشـركات الداخليـة المشابهـة فى عمليـة التسويق الهرمى نواجه تبعـات ونتائـج سـلبية أخرى تـترتب على هـذه النشاطـات الاقتصاديـة الكاذبـة، ولاـ يسـعنا المجال للتفصـيل فى هـذا المختصـر. نسأل اللّه تعالى أن يحفظ الجميع من شـرّ هـذه الآفـة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الكبيرة.

الكلمة الأخيرة: المسؤوليات

نظراً لما تقدّم فى البحوث السابقة من أنّ عمل الشـركات المذكورة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۱۰۳ فى عملية التسويق الهرمى، سواء الخارجيـة منها أو الداخلية، هو حرام شـرعاً بعدّة أدلة، وكذلك ما يترتب عليه من أضـرار اقتصادية و اجتماعية واخلاقية وسياسـية مختلفـة ويعتبر بحـدّ ذاته اسـداء معونة كبيرة لأعداء الإسـلام وما يترتب عليه من تبعات وعوارض سـلبية على المدى القصـير والطويل بحيث لا يمكن جبران هذه الأضرار، وضرورة التصدى لمثل هذه الأعمال التى لا يخفى ضررها على أحد، ولذلك: نتوقع من المسؤولين المحترمين فى الحكومة الإسـلامية التصدّى للمراكز المرتبطة بنحو من الأنحاء مع هذه الشـركات، والعمل على اجهاض أى عمليـة تؤدى لتقويـة هـذه المراكز والشـركات. ونأمل من وكلاء الشـعب فى مجلس الشورى الإسـلامى وضع قانون جامع وشامل يمنع مثل هـذه الفعاليات كيما يمكن القضاء على أيـة أرضـية تساعد على تشـجيع ونمو مثل هذه العمليات فى المسـتقبل حتى لا نرى نشاط وعمل شـركة جديـدة باسم جديـد مرّة أخرى. ومن الجدير بالقوة القضائية والقضاة المحترمين، التصدى بشدّة، فى إطار القوانين طبعاً، للأيـادى الداخليـة والخارجيـة لهـذه المـؤامرة الاقتصاديـة الواسـعة والعمـل على اسـترداد حقـوق وأمـوال المتضـررين منهم، وبإمكـان المسؤولين فى جهاز المخابرات والأمن جمع معلومات وافيـة عن هـذه الجماعـة الفاسدة وتقديمها للسـلطات القضائية ولوكلاء مجلس الشورى أيضاً كيما تساهم فى علاج هـذه الظاهرة الوخيمـة. ولا يخفى دور قوات الشـرطة المهم فى مجال مواجهـة هـذا الخطر الكبير، وبإمكـان مراكز الإعلاـن الجمعى وخاصـة الراديـو والتلفزيـون أن التسويـق الهرمى أو الاحتيـال المشـبوه، ص: ۱۰۴ تعمـل على توفير المعلومـات الجامعـة والشاملـة وتقـديمها للنـاس، وبهـذه الطريقـة تتولى إعلام الناس بالأخطار والأضـرار الكامنـة لمثل هـذه النشاطات الاقتصادية الموهومة ليجتنبوا التلوّث بهذه الظاهرة المدمرة. وبالنسـبة لشعبنا العزيز أيضاً بإمكانه من خلال احياء فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر المهمّـة والمقدّسـة، إخبار الأشـخاص المخـدوعين بعوارض وأضـرار هـذه الأعمال على المسـتوى الاقتصادى وغير الاقتصـادى من أجـل إزالـة كـل أرضـية للتلوّث والتورط بهـذه الأعمـال. إنّ الوظيفـة الشـرعية للأعضـاء ورؤوسـاء المجـاميع فى هـذه الشركات الذين أدركوا عدم مشروعية الأموال التى يحصلون عليها من خلال هذه العملية أن يتوقفوا عن الاستمرار فى هذا العمل، وأن يقوموا بخصم النفقات التى أنفقوها فى هذه العملية والباقى يعيدونه- فى صورة الإمكان- إلى أصحابه الأصليين، وفى غير هذه الصورة يدفع هذا المال للمتضـررين الذين لم يحصـلوا على سكّة ذهبية ولا امتياز مالى (وبالطبع يدفع إليهم بمقدار خسارتهم التى أنفقوها فى هـذا الشأن) ومن أجل تسـهيل هـذه العمليـة يمكن الاسـتفادة من المحاكم القضائية التى تجمع العديد من الوثائق لهؤلاء المتضـررين، وفيما لو لم يتمكن الشـخص من ذلك فإنّه يتصـدق به بنيّـة أصـحابه الأصـليين ولا ينبغى له إطلاقاً إدخال هذه الأموال الحرام إلى بيته وصـرفها فىمعيشـته لأنّها تمحق البركة من حياته. وأخيراً إذا تقدّم المتضررون والخاسرون بالشكوى لدى المحاكم التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۵ القضائية الخاصة بالتحقيق فى مثل هذه الموارد ضد هذه الشركات وأبرزوا الوثائق مورد الحاجة فبإمكانهم الاسـتعانة بهذه المحاكم القضائية لإحقاق حقوقهم من جهة، وإيقاف هذه الأعمال غير السـليمة لهذه الشـركات من جهة أخرى وانزال العقوبـة القانونيـة بأصـحاب هـذه الشـبكات الاسـتعمارية. نأمل أن يتحقق ذلك اليوم الذى يعمل فيه كل فرد منّا بمسؤوليته فى محاربة هذه المؤسسات الاقتصادية المشبوهة لننقذ بلادنا من شرّها. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۰۷

الفصل التاسع: الاستفتاءات

بما أنّ الأعضاء العاملین فی التسویق الهرمی لبعض هذه الشرکات الاستعماریة مورد البحث قد نشروا بتاریخ ۲۶/ ۱/ ۸۱ استفتاء مجعولًا عن سماحة آیة اللّه العظمی الشیخ ناصر مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه) وأعطوا کل فرد من الراغبین فی الاشتراک، صورة من هذه الفتوی واستغلوا هذه الفتوی أسوأ استغلال، ومن جهة أخری کانوا یوحون للمشترکین والأعضاء أنّ مراجع التقلید غیر مطلعین علی عملهم بشکل واف، ولو أنّهم علموا بجمیع تفاصیل وجزئیات هذا العمل فإنّهم یؤیدونه ولا یقفون منه موقفاً سلبیاً، لهذا السبب أقدم بعض العلماء علی تحریم مثل هذه الفعالیات. ولهذا اخترنا من بین مئات الأسئلة الواردة لسماحة المرجع مکارم الشیرازی بالنسبة لمشروعیة الشرکات المذکورة، عشرین نموذجاً منها رغم أنّ بعضها یبدو مفصلًا أو مکرراً فی الوهلة الأولی، ولکن کل واحد منها یتضمن نقطة مهمة خاصة لا- تخفی علی أصحاب النظر والتحقیق. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۸ وضمناً فإننا قد ذکرنا تاریخ الأجوبة التی تقدّم بها سماحته عن هذه الأسئلة لیتضح جیداً أنّ سماحته قبل ست سنوات (من تاریخ ۱۹۹۹ م) کان علی اطلاع کامل علی کیفیة عمل هذه الشرکات المذکورة، ولم یؤید أیّاً من هذه الشرکات الداخلیة والخارجیة، ومضافاً إلی أنّ سماحته أفتی بحرمتها الشرعیة، فإنّه یعتقد بأنّ هذا العمل مضرّ بحال الأعضاء المشترکین وکذلک مضر باقتصاد البلد بشکل عام. وممّا تقدم آنفاً نبدأ بذکر الاستفتاءات المتعلقة بالیانصیب (وهذه الشرکات ترتبط بعنصر مشترک مع الشرکات مورد البحث): السّؤال ۱- ما حکم الاشتراک فی الإعانة القومیّة أو القرعة التی تجری فی الدول الأجنبیة (کبطاقات الیانصیب السابقة فی إیران) والتی یشارک فیها الناس برغبتهم فیدفعون مبلغاً من المال ویحصل بعض الأفراد منها علی مبالغ طائلة؟ وإذا فاز الشخص بالجائزة فهل یجوز له صرف نقودها؟ الجواب: لبطاقات الیانصیب وأمثالها حکم المیسر، فإذا حصل الشخص علی مال عن هذا الطریق ولا یعرف أصحابه وجب دفعه إلی الفقراء المسلمین. السّؤال ۲- طرحت مدیریة تحسین المعیشة للبیع مؤخّراً أوراقاً بعنوان «بشائر تحسین المعیشة» تضمّنت عدداً من الأسئلة الصحّیة إذا أجاب علیها مشتری الورقة بشکل صحیح أصاب جائزة بالقرعة، وإلّا آل المبلغ المدفوع إلی الدولة. وقامت بعض المکاتب الخاصّة تحت هذا العنوان ونظراً لهوایة الشبّان الشدیدة لریاضة کرة القدم بطرح أوراق التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۰۹ للبیع یسجّل فیها المشترون تنبّؤاتهم بنتائج المباریات المقبلة علی أن یحصل ذوو الإجابات الصحیحة علی جوائز نقدیة. وإذا کان الرهان ممنوعاً شرعاً إلّافی حالات خاصّة، فهل تعتبر الحالة الاولی الهادفة إلی نشر الوعی الصحّی والثانیة الهادفة إلی تشجیع الشبّان علی التوجّه إلی الریاضة والحفاظ علی حرارة سوق المباریات الریاضیّة من مصادیق «السبق»؟ أم أنّهما من الرهان المحرّم لفوز البعض وخسارة البعض الآخر؟ الجواب: هذه الأشیاء، من الرهان المحرّم ولا- تجوز. أمّا فی حالة مدیریّة تحسین المعیشة فإذا کانت نیّة المشارکین التبرّع للمدیریة بلا مقابل بدون نیّة المراهنة وجوائزها موضوعة للتشجیع البحث فهی حلال. ولکن الظاهر أنّ ما یجری فی الحقیقة هو لیس بهذا الشکل وأنّ الکثیر من الناس یشارکون طمعاً بالجوائز. السؤال ۳- یتمّ بیع أوراق باسم «مرآة الصحة» للناس من قِبل منظمة حکومیة بمبلغ معین ویکتب فی بعضها أسئلة معینة ومن یجیب عنها أجوبة صحیحة یشترک فی القرعة ویتمّ اهداء الجوائز لمن خرجت اسماؤهم فی القرعة. وتصرف أرباح هذه الأوراق کما یقول المسؤولون، للُامور الخیریة. وأمّا من یشتری هذه الأوراق فهم علی ثلاثة أصناف: ۱. الأشخاص الذین یشترون هذه الأوراق لمجرّد المشارکة فی الامور الخیریة؟ ۲. الأشخاص الذین یشترون هذه الأوراق لغرض المشارکة فی القرعة لهذه المسابقة؟ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۱۰ ۳. الأشخاص الذین لا یتفاوت حالهم فیما إذا خرجت القرعة باسمائهم أم لم تخرج، فالرجاء بیان حکم البائع، والمشتری، ومن یمارس هذه العملیة. وضمناً هناک أوراق اخری لهذه الشرکة بمبلغ ۱۰۰۰ تومان لغرض مساعدة المصابین بالسِّل حیث تتمّ القرعة بین جمیع المشترکین مع فرق أنّ هذه الأوراق لا- تتضمن أسئلة وأجوبة بل یتمکن جمیع الذین یشترون هذه الأوراق من الاشتراک فی القرعة، فما حکم هذه الأوراق؟ الجواب: إنّ جمیع هذه الامور من قبیل الحظ والنصیب، وفیها إشکال شرعاً، إلّاأن یکون جمیع الأفراد من قبیل القسم الأول، أی أنّ نیّتهم من شراء هذه الأوراق مجرّد المساعدة فی عمل الخیر، ولکننا نعلم أنّ جمیع الأفراد لیسوا کذلک، بل إنّ الکثیر منهم

يشترون هـذه الأوراق لغرض المشاركـة فى القرعة، فإذا كانوا يعلمون بعدم اشتراكهم فى القرعة فلا يرضون بها، ومجرّد صـرف أرباح هـذه الأوراق فى الامور الخيرية لا يغيّر من ماهية المسألة، ولا يؤثر طرح السؤال فى حلّ هذا الإشـكال. ونأمل أن تتخذ أساليب جديدة لمساعدة المحرومين تنسـجم مع الأحكام الشرعية التى تتضمن مصلحة المجتمع. دمتم موفّقين دائماً، ۲۴/ ۷/ ۱۳۷۸ سؤال ۴- قبل مدّة دخل إلى ايران عن طريق الاينترنيت مشـروع للحصول على الثروة باسم «فيوجراستراتجى» أو «بنتاكونو»، وهذا المشـروع انتشر فى أكثر من ۱۴۰ بلداً فى العالم قبل عدّة سنوات. وقد دخل هذا المشروع إيران مع دخول نظام الاينترنيت إليها، فمضافاً إلى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشـبوه، ص: ۱۱۱ ذلـك فإنّ شـركات مختلفـة فى جميع أنحاء العالم تعرض مثل هـذا المشـروع. بحيث إنّ ايطاليا لوحـدها استطاعت فى عام ۲۰۰۲ م أن توفر مليوناً ومائتى ألف فرصة عمل على الاينترنيت، وفرص العمل هذه منتجة ومربحة. سيدنا المعظم! لا عجب فى ذلك لأننا نعيش فى عصـر الكامپيوتر وسواءً أردنا أو لم نرد فإنّ عـدد هـذه المشاريع فى العالم يزداد يوماً بعد آخر، فإذا لم نعرف كيفيـة مواجهتنا لمثل هـذه المسائل، وخاصـة بلحاظ الـدين والشـريعة المقدّسة التى تمثّل أساس حركتنا فى الحياة للوصول إلى السـعادة الدنيويـة والأخرويـة، فإنّ زخماً هائلًا من المسائل سيعترضـنا فى السـنوات القادمـة بدون أن نكون قد أعددنا لها عدّة مناسـبة، ولذلك قررنا توضيح تفاصيل المشروع المذكور بشكل مختصر ليتسنى لنا معرفة كيفية الاستفادة المشروعة الايجابية من هذا المشروع (وخاصـة بالنسـبة للأمور الخيريـة ومساعـدة الفقراء والمحرومين و ...) مع التعرف على الشـروط الخاصـة التى يراها علماء الإسـلام فى مشـروعية مثل هـذه الأعمال (كما أنّ مشـروع التأمين على الحياة لم يكن داخلًا فى بـدايته فى أىّ من العقود الإسـلامية ولكنّ المراجع العظـام الـذين يمثّلـون سـراجاً ودليلًا لهـدايتنا، قـد عملـوا على تـوفير الشـروط اللازمـة للانتفـاع من هـذا المشـروع الحيوى). إذا أردنا الاشتراك فى عضويـة مشـروع «فيـوجر» فينبغى دفع ۹۶ ألف تومـان، وذلـك كمـا يلى: ۱. اثنـان وثلاثين ألف تومان لشـراء اسـتمارة العضوية. ۲. اثنان وثلاثين ألف تومان توضع لحساب الشخص الأول فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۲ صدر الجدول (كما سيأتى توضيحه). ۳. اثنـان وثلاثين ألف تومان لحساب الشـركة الايطاليـة. وفى مقابل هـذه النفقات التى تمثّل (الثمن) وهناك مثمن، وهديـة نقديـة، وهدية غير نقدية، فيحصل عليها المشترك فى مدّة طويلة، وهذه الأمور كالتالى: ۱. المبيع: وهو عبارة عن بطاقة اعتبارية لتخفيض السعر باسم «سوپرما»، ولها اعتبار لمدّة سنة كاملة مع «سى دى» يتضـمن جزئيات مشـروع الشـركة المذكورة حيث يرسل إلى المشترك عن طريق عنوانه البريدى، وهذه البطاقة تتضمن مبلغ ۱۲۰۰ دولار كتخفيض لأسعار البضائع المشتراة وهى معتبرة فى أكثر بلدان العالم (۱۴۰ بلداً) وهى من أفضل بطاقات التخفيض فى العالم وأحسنها سمعة. وهذا المبلغ يعادل بنقود ايران ۹۰۰ ألف تومـان كتخفيض للسعر بـالقوّه، فيمـا إذا اشترك فى عمليـة الشـراء من المحلات التجاريـة أو الفنادق التى لها عقـد اشتراك مع هـذه الشـركة، حيث يمكن الاسـتفادة من هـذه البطاقـة فى عملية الشـراء. ۲. الهديـة النقدية: بما أنّ الاسـتفادة الأصـلية للشـركة يتمثّل بعمل البطاقـة الاعتباريـة بواسـطة المشتركين، فبعد شـراء بطاقة العضوية بواسـطة المشترك فإنّه سـيحصل على هدية تسويق ثلاث أوراق من اسـتمارات العضويـة حيث يتمّ ادراج اسم المشترك فى الرديف السابع من جدول المشتركين، ويرسل إليه بشـكل مجانى حيث يمكنه بيع كـل واحـدة من هـذه الأوراق بمبلغ اثنين وثلاثين ألـف تومـان. ۳. الهديـة الطويلـة الأمـد: إنّ المشـترك الـذى ورد اسـمه فى الاسـتمارات التسويـق الهرمى أو الاحتيـال المشـبوه، ص: ۱۱۳ الثلاث الأوليـة فى المرتبـة السابعـة، بعـد أن يبيع تلـك الأوراق الثلاث ويرسل تسع أوراق للمشتركين فى المرحلـة الثانيـة فإنّ اسـمه سـيكون فى المرتبـة السادسـة من الجدول، وبعد بيع هذه الأوراق وتكرر هـذه العمليات فى سبع مراحل (فى المرحلـة الأولى ۳ أشـخاص، فى المرحلـة الثانية ۹ أشـخاص، المرحلة الثالثة ۲۷ شخصاً، المرحلة الرابعة ۷۱ شخصاً ....) فإنّ اسمه يصل إلى المرتبة الأولى فى أعلى الجدول، ويحصل على منحة رئيس مجموعة (فى الواقع تعتبر هدية من قِبل الشـركة) فيخرج من قائمـة المشتركين ويخلى مكانه إلى الأشـخاص من بعده، وهذه المبالغ مجموعها ۴۸۰/ ۸۷ دولاراً. ونظراً لما تقدّم بيانه وتوضيحه آنفاً، فالرجاء الاجابة عن الأسئلة التالية: ۱. هل هناك إشكال شرعى فى بيع وشراء الاستمارات المذكورة؟ ۲. هل يجوز اسـتلام الهبة المشروطة بأمر «التسويق»؟ ۳. كيف يمكن الاسـتفادة المشروعة من هذا المشروع وما هى شروطه؟ الجواب: إنّ

المشروع الذى ذكرتموه لا يعدّ أمراً جديداً، فقبل سنوات قدّم إلينا هذا المشروع وأجبنا عنه فى ذلك الوقت، وذكرنا جواب هذه المسألة بشكل مختصر فى الفتاوى الجديدة ج ۱، ص ۱۵۰، وقد اتسعت دائرة هذا المشروع أخيراً، وللأسف فإنّ الكثير من الناس فى قد تورطوا فى هذا المشروع عن علم أو بدون علم. الحقيقة أنّ هذا العمل له أصل واحد ومجموعة من فروع وأغصان، وأصله يمثل نوعاً من القمار أمّا الأغصان والأوراق فربّما تظهر بشكل التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۴ أمور خيرية حسب الظاهر. والأنكى من الجميع أنّ القسم الأعظم من هذه المبالغ تصب فى جيب الشركات الخارجية أو أياديها فى الداخل وتعدّ إحدى الطرق الخطيرة لتدمير اقتصاد البلدان، ومن هنا فقد سمعنا أنّ الشركة الايطالية التى أبدعت مشروع «بنتاكونو» ليس لها الحق فى العمل داخل ايطاليا نفسها، ولكنّها يمكنها ممارسة نشاطها فى هذا المشروع خارج ذلك البلد، والدليل واضح، فإنّ مبالغ عظيمة تحصل عليها الشركة أو الأشخاص الذين يقفون فى صدر الجدول ليس من خلال انتاج وعمل مثمر ولا من خلال التجارة ولا لطبع الأوراق النقدية، بل هذه المبالغ تتعلق فى الواقع بالأشخاص الذين يقعون فى المراتب الأخيرة من الجدول وبعد أن يتمّ اشباع العمل بهذا المشروع ويتمّ خداع ملايين الأشخاص بهذه الطريقة، هذا يمثّل قماراً خطيراً ويؤدّى إلى أن يشتغل جماعة كبيرة من الناس بنشاطات اقتصادية كاذبة وموهومة وبالتالى لا يتسنى لهم التحرك فى مجال فعاليات واقعية. مضافاً إلى ذلك فإنّ ملايين الأشخاص الذين يقعون فى المرتبة الأخيرة من الجدول يرون أنفسهم فى يوم من الأيّام قد وقعوا مغبونين، وينتج من ذلك أشكال الجنوح السياسى والاجتماعى. وعلى هذا الأساس فإننا نفتى بأنّ هذا العمل مضرّ وحرام. ولا فرق بين المشاريع الداخلية والخارجية من هذا القبيل، حتى لو تلبّست بلباس بالأمور الخيرية. دمتم موفّقين، ۱۰/ ۱۱/ ۱۳۷۹ السؤال ۵- فى الآونة الأخيرة طرح مشروع اقتصادى مشكوك، التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۵ والظاهر أنّه مقتبس من البلدان الغربية، وتمّ تنفيذه بمجوز رسمى من الدولة الإسلامية فى بعض مناطق البلاد. والمشروع المذكور بهذا الشكل: إنّ الشخص الذى يروم الاشتراك فى هذا المشروع يستلم ورقة كتب خلفها أسماء سبعة أشخاص بمواصفات كاملة ورقم حسابهم المصرفى مع رقم الحساب المصرفى للمتولين لهذا المشروع. فالمستلم لهذه الورقة ومن أجل الاشتراك فى هذا المشروع يجب عليه وضع مبلغ ۵۰۰ تومان فى حساب المتولين و ۲۰۰ تومان فى حساب الأشخاص المذكورين خلف هذه الورقة، ثم يرسل الورقة المذكورة مع وثيقة الوصول المصرفية للمبلغ الذى وضعه فى المصرف، إلى مكتب الشركة بالعنوان المذكور. وبعد مدّة ترسل إليه من ذلك المكتب سبع أوراق اخرى ويكون اسمه مذكوراً فى أوّل القائمة خلف الصفحة ويكلّف بتوزيع هذه الأوراق المذكورة بين سبعة أعضاء فعّالين ويعمل المستلمون لهذه الأوراق بما ذكر سابقاً من العمل، ويستمر هذا المشروع على هذا المنوال. هؤلاء يدّعون أنّ كل شخص يشترك فى هذا المشروع سيحصل فى النهاية على ۰۰۰/ ۴۰۰/ ۶۸۱/ ۱ ريال، ويتمّ صرف عشرة بالمائة من هذه المبالغ التى توضع لحساب الشركة فى الامور الخيرية. فالرجاء بيان نظركم المبارك فى هذه المسألة. الجواب: إنّ هذه النشاطات الاقتصادية الكاذبة لا تجوز شرعاً، وتعدّ نوعاً من الغش والخداع على النمط الغربى، والشخص الذى يمارس هذا العمل يستحق العقوبة شرعاً، حيث يستلم بعض الأشخاص التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۶ مبالغ طائلة عن هذا الطريق ولا- يكون ذلك من خلال الانتاج ولا- التجارة، بل هى أموال الآخرين التى أُخذت منهم مكراً، ويتمّ تقسيمها لصالح الشركة والمشتركين معاً، ومن أجل حفظ الظاهر ربّما تخصص قسم منها لأعمال الخير. هذه المشاريع الاقتصادية الموهومة جاءت من الخارج، ونأمل أن ينتبه المسؤولون ولاينخدعوا بمثل هذه الامور. وينبغى على الحكومة الإسلامية المحترمة أن تتدخل فى هذه المسألة وتمنع النشاطات الاقتصادية الزائفة، حيث سيكون فى النهاية عدد المشتركين والدائنين كثيراً ويتوقف العمل أخيراً ولا- يحصل كثير من المشتركين على شىء وربّما يؤدى ذلك إلى فوضى اجتماعية. وينبغى على شعبنا العزيز أن يكون ذكياً وحذراً ولا- يقع فى مثل هذه المصائد والفخاخ. دمتم موفّقين، ۲۲/ ۲/ ۱۳۷۹ السؤال ۶- تأسس صندوق للقرض الحسنة مع شروط مذكورة وبهدف دفع قرض ۷۰۰ ألف تومان للأشخاص، والشروط هى: ۱. على الراغب فى استلام القرض دفع مبلغ ثلاثة آلاف تومان إلى الصندوق فى البداية بعنوان اجرة العمل للموظفين. ۲. كل طالب للقرض يجب أن يعرّف ثلاثة أشخاص آخرين محتاجين

للقرض أيضاً وهؤلاء بدورهم يدفعون مبلغ ثلاثة آلاف تومان للصندوق بعنوان اجرة عمل. ۳. ويستمر هذا العمل بهذه الصورة إلى أن يصير النفر الأوّل السابع فى القائمة، وفى هذه الصورة يمكنه مطالبة الصندوق بالقرض. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۷ ۴. وما يجدر ذكره أنّ صندوق القرض هذا لا يأخذ أى ربح على القرض الذى يدفعه للمشتركين سوى اجرة العمل المذكورة، فما حكم هذه العمليات الاقتصادية المذكورة من الناحية الشرعية؟ الجواب: إنّ هذا العمل فى الواقع يشبه نوعاً من القمار ويمتد بجذوره مع الأسف إلى الغرب، ونتيجته أنّه فى المرحلة الاولى يتمّ استلام ۶ ملايين تومان بعنوان اجرة عمل وفى مقابل ذلك يتمّ دفع ۷۰۰ ألف تومان بصورة قرض، وهذا المبلغ أيضاً يعود إلى جيب المؤسسة المذكورة، وأمّا اجرة العمل فهى عبارة عن حق الزحمة العائد للأشخاص الذين يعملون فى تلك المؤسسة حيث ينبغى اعطاؤهم ذلك المبلغ بمقدار عملهم، ولكنّ اطلاق اسم «اجرة عمل» على ۶ ملايين تومان يعدّ نوعاً من الخداع والغش، والإخوة الأعزاء لا يرغبون قطعاً فى تلويث أنفسهم بهذه المسألة غير المشروعة. دمتم موفّقين، ۱۴/ ۴/ ۱۳۸۰ السؤال ۷- تبعاً لترويج مشروع «مرآة الصحة» وأمثالها بواسطة الراديو والتلفزيون وبعض الصحف والمجلات فقد ظهرت اطروحات مشابهة فى بعض المدن ومراكز المحافظات أيضاً، حيث قام بعض الأشخاص بتأسيس مراكز قرآنية وخيرية لجمع مبالغ مالية من الناس، وفى الآونة الأخيرة ظهر مشروع جديد بعنوان «المشروع الوطنى للباقيات الصالحات» فى إحدى المحافظات وقد خصص ۲۰ مليون تومان جائزة لمن يشترى الأوراق التى يصدرها هذا المركز، فما هو رأيكم بالنسبة لمثل هذه النشاطات والأعمال؟ التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۸ الجواب: كلّها حرام، وهى تشبه بطاقات اليانصيب، ووضع أسماء مقدّسة عليها ليس لا يحلّ الإشكال فقط بل يزيده مشكلة. ورغم الظاهر الخدّاع لمثل هذه المشاريع فإنّ مفاسد كثيرة تترتب عليها. دمتم موفّقين، ۲۱/ ۱۲/ ۱۳۷۹ السؤال ۸- قمت مع بعض أصدقائى بالاشتراك فى رأس مال لشركة تدعى «جولدكوئيست»، وسمعت أنّ سماحتكم أفتى بحرمة الاشتراك فى هذه الشركة ولهذا رأيت أن أتقدم إليكم ببعض التوضيحات التى تمثّل أساس ذلك العمل والتى لم تذكر لسماحتكم، وهى كالتالى: إنّ التجارة الشبكية عبارة عن عملية شراء يقوم بها الأفراد من خلال شبكة الانترنت، ويتمّ شراء جميع أنواع البضاعة حتى المأكولات أيضاً من هذا الطريق. المسألة المهمّة هنا هى أنّ هذه الشركات حتى شركات المحصولات الغذائية، تخصص امتيازات مالية للمشترين لغرض حثهم على الشراء منها، وهذا الأمر يقبله بصراحة المواطن الأوربى أو الأمريكى. وشركة (Gildquest) تعتبر إحدى هذه الشركات التجارية التى تقوم بتسويق المنتجات للمشترين، ومن أجل رفع مستوى الشراء منها فإنّها مضافاً إلى الشراء الحر من أسواقها تمنح المشترين إمكانية الشراء منها بالأقساط. أمّا الموضوع الذى لم يذكر لسماحتكم من هذه العملية فهو أنّ الشخص عندما يدخل موقع الشركة على الانترنيت يسألونه: هل تقصد شراء سكة ذهبية فقط أم تقصد مضافاً لشراء السكة الاشتراك فى عملية التسويق أيضاً؟ حتى أنّ الشخص يمكنه تسجيل اسمه أولًا، ثم يضع المال فى حساب الشركة بعد شهر واحد، أمّا طريقة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۱۹ وضع المال فى حساب الشركة من خلال البطاقة الاعتبارية، وهى معتبرة تماماً وبدون خدعة، وهذه البطاقات ستحل يوماً محلّ النقود، وعليه فالشخص إذا لم يرغب فى المشاركة فى عملية التسويق يقوم بشراء بضاعة، وفى الحقيقة أنّ أحد الأساليب فى ظاهرة التضخم عبارة عن تبديل النقود بالذهب، إذن فهذه الطريقة هى طريقة عقلانية تماماً. وهذا الشخص الذى اشترى بضاعة كاملة يستلم سكة ذهبية وحتى لو لم يعرّف شخصاً آخر للشركة فإنّ ذلك لا يؤثر فى شرائه أبداً. إذن فالمسألة التى ذكرت لسماحتكم أنّه إذا لم يعرّف شخصاً آخر لا يدفع إليه المال ولا يستلم سكة ذهبية هو خاص بزمان يكون فيه الشخص نفسه راغباً فى الاشتراك فى عملية التسويق. ففى هذه الصورة يشترى بسعر مخفّض، ويدفع الثمن على شكل تسويق الذهب والمساهمة فى أرباح الشركة. فلو كان هناك ما يبعث على حرمة هذه التجارة فهو القسم الخاص بتعريف شخص آخر، وعلى هذا الأساس فإنّ عملية التسويق التى جذبت أشخاصاً كثيرين إليها حيث يشتغلون فى هذا الأمر تعتبر أمراً حراماً، ومخالفة لحكم الشرع، وإذا كان هذا القسم من العملية، وهو ما لم يعرّف أشخاصاً آخرين لا- يتمّ دفع المال إليه، هو الباعث على حرمة العمل فى شركة (Gildquest) فلابدّ من القول إنّه إذا لم يتمكن الشخص من تعريف الأشخاص الآخرين لها بعد ستة أشهر فإنّ الشركة تقوم

بإرسال سكة ذهبية أو مقدار من الذهب بمقدار المال الذى وضعه الشخص فى حسابها، وبديهى أنّ أحداً لم يذكر لسماحتكم هذا الموضوع. وعليه إذا لم يرغب الشخص فى تعريف شخص آخر للشركة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۰ وأراد الشراء بشكل كامل فإنّه يشترى بشكل كامل ويدفع ثمن الذهب بأجمعه، بل إنّه يتمكن فى بعض موارد هذا النظام من إخفاء اسمه ورقم حسابه، حتى لاـ يطلع عليه أحد من الناس، أمّا البضائع التى تبيعها هذه الشركة فتمتاز بعدّة خصوصيات تبعث على زيادة قيمتها بل زيادة مبيعاتها فى الوزن أيضاً، ومنها أنّها أولًا: مضروبة بشكل واحد فى جانبها، وثانياً: لها رصيد مالى من قبل دولة معينة، وثالثاً: إنّ عيار الذهب فيها (۲۴). رابعاً: إنّ موارد السكة فيها ينسجم مع الموضة. والخصوصية الأخيرة توجب أنّ هذا النوع من السكة عندما ينتهى من الأسواق فالأشخاص الذين يرغبون فى امتلاك هذا النوع من السكة يقومون بشراء هذه السكة من الشركة بأثمان مضاعفة. ولا أتصور وجود حرمة فى هذا الربح، لأنّه نوع من التجارة، والأثمان يتم تعيينها من قبل الشركة نفسها، والشىء الذى حدث وأكثر الأصدقاء اشتروا هذه السكك الذهبية أنّها ارتفعت قيمتها وأصبح لها ربحٌ اضافىٌّ ويقول البعض: «بما أنّ الشخص يحصل على مبلغ كبير من المال وبدون سعى وعمل فهو حرام» فلابدّ من القول: «إنّ هذا العمل يحتاج إلى مقدار كبير من السعى وبذل الجهد بحيث إنّه قد لا يبقى للشخص وقت للنوم» فمع الإلتفات إلى هذه التوضيحات نرجو من سماحتكم بيان نظركم فى هذه المسألة؟ الجواب: إنّ المشكلة الأصلية فى هذه المسألة أمران، ونحن ملتفتون إليها كاملًا، وسبب حرمة هذا العمل يكمن فى هذين الأمرين: الأول: إنّ هذه السكك الذهبية لا تباع بقيمتها الواقعية فى السوق، التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۱ بل تباع بضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمتها الواقعية، وقسم من هذا المبلغ الزائد يصير من نصيب تلك الشركة، وقسم منه من نصيب الشخص الأول فى قائمة الأسماء، حيث يُبتلى الأشخاص المتأخرون بالضرر قطعاً. وفى الواقع أنّ القسم الزائد من الثمن إنّما هو يشبه نوعاً من القمار ويدخل فى مصاديق قوله تعالى: (لاـ تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، وأمّا بعض الامور من قبيل نقش السكة وحالتها فى المستقبل فهى غطاء كاذب على هذا العمل الزائف. والآخر: إنّ الأشخاص الذين يساهمون فى هذه المعاملات لا يمثّل عملهم صناعة معينة ولا زراعة ولا تجارة إيجابية. فمن أين تحصل هذه الأموال الطائلة التى تصب فى كيس أشخاص الطبقة الاولى من قائمة الأسماء أو فى كيس الشركة؟ إذا كانت مثل هذه المعاملات من شأنها جعل الإنسان غنياً وثرياً، فالأجدر أن يترك الجميع أعمالهم ويتوجهون نحو هذه النشاطات الزائفة، وبكلمة واحدة، إنّ هذا العمل يشبه بطاقات النصيب، والقمار والربح فيه غير مشروع. وقد وردت إلينا عشرات الرسائل من هذا القبيل يسأل أصحابها عن توضيح المسألة وحكمها الشرعى، وقد أجبنا عنها جميعاً بالنفى. ويمكنكم استرجاع أموالكم من تلك الشركة وليس من اللائق أن يتلوث المؤمنون أمثالكم بمثل هذا العمل. دمتم موفّقين، ۱۴ / ۴ / ۱۳۸۱ السؤال ۹- بدأت شركة «انصار الموحّدين» للأمور الخيرية فى عام ۲۰۰۱ م بالعمل من أجل إزالة كابوس الفقر عن كاهل الناس والمشاركة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۲ فى الأمور الخيرية «سنّة الهدية الحسنة»، إنّ لائحة عمل هذه الشركة تشير إلى أنّها استطاعت من خلال جمع وتنظيم الهدايا الصغيرة للمشتركين أن تحلّ مشاكل عدد كبير من المواطنين المشاركين فى هذا المشروع الخيرى، ومن جهة أخرى فإنّ عدم وجود حتى مورد واحد من الشكوى أو عدم الرضا من قِبل المواطنين يجسد حسن نيّة هذه الشركة ودقتها وصدقها. ومع الأخذ بنظر الاعتبار الاحصاءات لعدد العاطلين الكبير، الفقر السائد، ارتفاع سن الزواج، مشكلة الإدمان على المخدرات فى المجتمع فإنّ هذه الشركة عزمت على أن تخطو خطوة مؤثرة وبمقدار قدرتها، على اجتثاث هذه المشاكل والأزمات الاجتماعية، ولهذا الغرض ومع رعاية المبانى الإسلامية الشرعية والعمل فى إطار قوانين حكومة الجمهورية الإسلامية وبالالتفات إلى الآيات والروايات الكثيرة التى تؤكد على ضرورةالتعاون بين المسلمين، فإنّ هذه الشركة أقدمت على وضع مشروع «كارگشا». ومن أجل توضيح تفاصيل هذا لمشروع نقوم ببيان عملية الاشتراك فى هذا المشروع بصورة كاملة: يقوم محمّد، وهو أحد المشتركين فى هذا المشروع، بتعريف كيفية الاشتراك فى هذا المشروع والامتيازات المتعلقة لثلاثة أشخاص من أصدقائه (على، حسن، حسين). ويجب على كل واحد منهم دفع مبلغ معين على سبيل الاشتراك لمحمد بنيّة الهدية ليضعه فى الحساب المصرفى للمشتركين السابقين. ويقوم محمد

باستلام هذه المبالغ من هؤلاء الأشخاص الثلاثة ويضعه فی حساب أحمد (الذی يقع فیالمرتبة التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۳ الثامنة من الجدول) ومحمود (فی المرتبة الخامسة من الجدول) الذين اشتركا فی المشروع قبله، ويضع مبلغاً طفيفاً منه للنفقات الجارية (طبع، تغليف، ارسال بريد، حقوق الموظفين، المخارج الجارية للشركة وأمثال ذلك) لحساب الشركة المصرفی. وبعد أن يضع محمد هذه المبالغ للحسابات المصرفية المذكورة يأخذ ورقة الاستلام المصرفی مع استمارة فيها مشخصات (علی وحسن وحسين) ويرسله للشركة، وبعد وصول هذا البريد من قِبل محمد للشركة يقوم المسؤول عن التحقيق فی المرسولات المصرفية والاستمارات بتأييد هذا المورد فی صورة صحة الوصولات المالية والمشخصات الفردية، وبعد هذه المرحلة يتمّ اصدار تأمين علی الحياة مدی العمر لكل من علی وحسن وحسين وفقاً للمشخصات المذكورة فی استمارة كل واحد منهم. ثم يتمّ ارسال استمارات جديدة وبهذا يخرج أحمد (وهو الشخص الذی يقع فی المرتبة الثامنة من الجدول وتمّ دفع مبلغ معين من أموال علی وحسن وحسين لحسابه المصرفی) من الجدول، ويحلّ محله حامد الذی كان فی الاستمارة السابقة فی المرتبة السابعة من الجدول، وينتقل إلی المرتبة الثامنة، وينتقل اسم محمود، الذی كان فی الاستمارة السابقة فی المرتبة الخامسة من الجدول، إلی المرتبة السادسة، ويكون اسم كل من علی وحسن وحسين مذكوراً علی التوالی فی المراتب الأولی من الجدول، وينتقل اسم محمد إلی المرتبة الثانية فی هذه الاستمارات الثلاث، وبعد انجاز هذه المراحل يتمّ ارسال استمارات هؤلاء الأشخاص الثلاثة مع ضميمة ورقة التأمين علی الحياة لكل واحد منهم التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۴ وارسالها بواسطة البريد السريع إليهم، ويجب علی كل واحد من هؤلاء الأشخاص الثلاثة أن يكسب ثلاثة أشخاص آخرين إلی هذه المجموعة، وفی هذه الصورة يكون اسم محمد فی المرتبة الثالثة من الجدول ويكون علی وحسن وحسين فی المرتبة الثانية من الجدول، فلو أنّ أحد هؤلاء الأشخاص لم يتمكن فی مدّة ستة أشهر من كسب ثلاثة مشتركين جدد فإنّ شركة الضمان تتعهد بإعادة المبلغ الذی دفعه هذا الشخص إليه، وعلی هذا الأساس فلا أحد يقع مغبوناً فی هذا المشروع «كاركشا»، والحال أنّ جميع المشتركين (حتی الأشخاص الذين لم يتمكنوا من كسب ثلاثة مشتركين جدد) سيشملهم حق التأمين علی الحياة والحوادث الطبيعية. وبهذا الترتيب ومع اضافة مشتركين جدد وعندما يصل اسم محمد إلی المرتبة الخامسة والثامنة من الجدول فإنّه سيتمّ ارسال هدايا الأعضاء لحسابهم المصرفی، وبعد ذلك يصل الدور إلی علی وحسن وحسين. مع الالتفات إلی ما تقدّم: ما هو حكم الاشتراك فی هذا المشروع فی نظر الشريعة الإسلامية المقدّسة؟ الجواب: إنّ روح ومضمون هذا المشروع هو روح ومضمون مشروع جولدكوئيست؛ وهو نوع من أكل المال بالباطل، ويشبه القمار. مع فارق أنّ جولدكوئيست اسم خارجی ولا تتمسك هذه الشركة بالآيات القرآنية، ولكنّ شركة «أنصار الموحدين» تستغل أسماء مقدّسة جدّاً وتتحرك علی مستوی تغطية أعمالها بجو من القداسة واستغلال الآيات القرآنية فی هذا السبيل، ومعلوم أنّ هذا العمل التسويق الهرمی أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۵ يترتب عليه مسؤولية ثقيلة يوم القيامة. ولا ينبغی لكم أيّها الأعزاء أن تتلوثوا بمثل هذه السلوكيات والأعمال، وينبغی علی أولئك الأخوة أيضاً اجتناب هذا العمل المخالف للشرع بسرعة وسيتمّ إصدار حكمه النهائی فی مجلس الشوری الإسلامی وينبغی التوجه نحو نشاطات ايجابية ومثمرة بدلًا من السعی لتحصيل أموال وثروات مشكوكة. ودمتم موفّقين، ۳۰/ ۳/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۰- ظهرت أخيراً شركة تدعی «جولدكوئيست» ومركزها فی خارج البلاد وتبيع سككاً ذهبية علی المشترين، وعادة يكون ثمن السكة منها بعدّة أضعاف قيمتها الحقيقية. أمّا الأشخاص الذين يشترون هذه السكك أو يشترون بضاعة أخری من هذه الشركة فإنّهم يتحركون علی مستوی ايجاد مشترين جدد فی عملية التسويق لبضاعة هذه الشركه ويحصلون علی مبلغ من المال فی مقابل كل شخص يكسبونه للشركة. وهكذا يقوم الأشخاص الذين جاؤوا فی المرتبة الثانية أيضاً وتستمر هذه العملية. وأحياناً تدفع أموال باهضة لحساب بعض الأشخاص الذين وقعوا فی مراتب متقدمة ممن يعملون فی كسب المشترين، فهل يجوز شرعاً أصل هذا العمل؟ وما حكم الأموال التی تدفع لهؤلاء الأشخاص وتوضع فی حسابهم المصرفی؟ الجواب: إنّ هذا العمل الذی شاع فی بلدنا فی السنوات الأخيرة وظهر لأول مرة تحت عنوان «بنتاكونو»، ثم ظهر بعد ذلك بأشكال أخری، يمثّل نشاطاً اقتصادياً مشبوهاً وغير سليم وفی الواقع

هو أشبه ما يكون بنوع من القمار وبالتالى فإنّ جماعة كبيرة ممن يقعون فى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۶ المرتبة المتأخرة من لائحة الأسماء هم المتضررون الواقعيون فى هذه العملية. فقد أخذت أموال هذه الجماعة بدون أن يعود عليهم ذلك بشىء، حيث تمّ دفع قسم مهم منها لحساب الشركة وقسم آخر يتمّ دفعه للأشخاص الذين يقعون فى المرتبة الأولى دون أن يقدموا أى عمل اقتصادى مفيد. إنّ جميع هذه النشاطات المشبوهة حرام وتعدّ من الغش والخداع، والأموال التى يحصل عليها الشخص غير مشروعة ويجب اعادتها لأصحابها، وإذا لم يتمكن الشخص من معرفة أصحابها فعليه أن يدفعها للفقراء والمحتاجين ويجب على حكومة الجمهورية الإسلامية أن تتصدى لمثل هذه الأعمال المضرة، وينبغى على المواطنين الأعزاء اتخاذ جانب من الحيطة والحذر لئلا يقعوا فى شراك هذه الشركات. ودمتم موفّقين، ۱۹/ ۳/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۱- مع التحية والسلام، فى الآونة الأخيرة ظهر نوع آخر من أشكال التسويق الهرمى الذى يقال إنّ أصله فى «هنك كنك»، وأمّا كيفية العمل فى ذلك فهو أن تباع السكك الذهبية بضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمتها الواقعية، وتمنح الشركة مبالغ طائلة للأشخاص الذين يكسبون مشتركين جدد للشركة، ويبدأ هذا العمل بجذب نفرين أو أكثر من المشترين ويستمر هذا العمل بهذه الصورة وأحياناً يعطى للأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتقدمة آلاف الدولارات كجائزة، والقسم الأكبر من الأرباح المذكورة تصب فى حساب الشركة وتنتقل إلى الخارج، فهل هذا العمل صحيح فى دائرة الموازين الشرعية وهل الربح التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۷ منه حلال؟ وإذا كان حراماً فما هو تكليف الأشخاص الذين حصلوا على مبالغ مالية من هذا الطريق؟ الجواب: لقد قلنا مراراً إنّ جميع هذه الأعمال تمثّل أشكالًا مختلفة من مشروع استعمارى ل «بنتاكونو». وجميع هذه الموارد تشبه القمار واليانصيب أى تباع بضاعة بضعفى أو عدّة أضعاف قيمتها الواقعية ويعود الربح فى هذه العملية للشركة المذكورة والأشخاص الذين يقعون فى المرتبة الأولى، وأمّا سائر الأشخاص الذين يقعون فى المراتب المتأخرة فسيلحق بهم الضرر، وهذا نوع من الاحتيال المشبوه ومصداق (أكل المال بالباطل) الذى نهى عنه القرآن الكريم، وجميع المنافع المكتسبة من ذلك حرام. وينبغى على المواطنين الأعزاء أن لا يلوّثوا أنفسهم بمثل هذا العمل المحرم، وخاصة أنّ قسماً كبيراً من أرباح هذه العمليات تتسرب إلى خارج البلاد بدون أن تعود على البلاد بشىء. ومثل هذه الأموال التى يحصل عليها الإنسان من هذا الطريق ينبغى عليه أن يأخذ منها بمقدار ما دفعه للشركة ويعطى الباقى لأصحابه إذا كان يعرفهم أو للأشخاص المتضررين فى المراتب الأخيرة، وإذا لم يعرف أصحاب هذه الأموال الأصليين، فيجب عليه التصدق بها إلى الفقراء نيابة عن أصحابها، نسأل اللّه تعالى أن يحفظ الجميع من شرّ مؤامرات الإجانب. ودمتم موفّقين، ۲/ ۴/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۲- شاعت فى الآونة الأخيرة تجارة بعنوان شراء «الماس» من خلال شبكة الاينترنت، ويوجد فى المحافظات وكلاء لهذه الشركة. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۸ ويقع مركز هذه التجارة فى جزيرة «بهاماس» التابعة لدولة «هنك كنك»، وأمّا طريقة الدخول فى هذه التجارة فهو أن يدفع الشخص فى البداية مبلغ ۱۵۰ دولاراً لحساب الشركة، ويستلم رقماً اقتصادياً (رقم الاشتراك). وفى المرحلة التالية يتحرك المشترك فى عملية التسويق، فإذا تمكن من جذب ۶ أشخاص ليكونوا أعضاء فى مجموعته فإنّ هذه المجموعة ستكون كاملة، ويتمّ اعطاء مبلغ (۱۶ دولاراً و ۶۶ سنتاً) للمشترك المذكور فى مقابل كل شخص يتمّ كسبه للشركة وذلك بعنوان حق التسويق، وفى المرحلة الثالثة يتحرك الأشخاص الذين تمّ كسبهم للشركة على مستوى تشكيل مجاميع لهم بأن يتمكن كل شخص من جذب ۶ أشخاص لهذه الشركة، وفى مقابل هذا التسويق وجذب المشترى بشكل غير مباشر يعطى مبلغ من المال للشخص الأول أيضاً، ومبلغ آخر أيضاً لمن تمكن من كسب المجموعة الثانية. وهكذا تستمر العملية هذه وتتكرر ۱۵ مرة حتى يحصل مشترى الالماس على مبلغ ۱۳۵۰ دولاراً مضافاً إلى فص الالماس الذى تمنحه الشركة له. وضمناً فإنّ هذه العملية فى دفع حق التسويق تستمر، ويتمّ دفع مبلغ معين باستمرار للمشترك الأول على حسب عدد المجاميع المتفرعة من مجموعته ويضاف إلى حسابه المصرفى، بحيث إنّ ربحه اليومى يصل إلى ۱۵۰۰ دولار. وبديهى أنّ هذا المبلغ يدفع إليه على أساس حق التسويق، وهنا نطلب من سماحتكم بيان نظركم بالنسبة إلى: ۱. الاشتراك فى هذه التجارة العالمية للالماس. ۲. استلام حق التسويق. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۲۹ ۳. الاشتراك فى

عملیة التبلیغ لهذه التجارة العالمیة والمساهمة فی عملیة التسویق لها. الجواب: إنّ الفعالیات المشبوهة للشرکة المذکورة غیر مشروعة، لأنّها تشابه عمل الشرکات نظیر «بنتاکونو وجولدکوئیست» حیث تعمل علی خداع الناس. ولا ینبغی علیکم أیّها الأعزاء أن تتلوّثوا بمثل هذه الأعمال. ودمتم موفّقین، ۹/ ۹/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۳- فی الآونة الأخیرة شاع بین العوام الاعلان عن المشارکة فی شرکات بریطانیة وایطالیة وأمثالها من خلال شبکة الاینترنت، حیث یسعی الأشخاص من أجل الحصول علی الربح فی مثل هذه الفعالیات، وأمّا کیفیة عمل هذه الشرکات فنعرضه علیکم بشکل مختصر: یتقدّم الشخص الذین یرید الاشتراک مبلغ معین من المال ویضعه فی رصید الشرکة بعنوان مقدّمة وقسط (مثلًا ۱۵۰ دولاراً)، وفی مقابل ذلک یشتری شیئاً له قیمة معتبرة علی أساس أنّه مبیع أو مثمن (کأن یکون قطعة من الالماس أو قلادة ذهبیة أو سکة ذهبیة) ولکن الدافع للمشتری لیس هو تملّک هذا المثمن بل إنّ الشرکة فی هذا الاعلان التجاری تعد الشخص بأنّک إذا استطعت کسب عدد معین من المشترین (مثلًا ۶ أشخاص) فإنّه یتمّ خصم مقدار من أموالهم التی یدفعونها للشرکة لحسابک الخاص (مثلًا ۱۰۰ دولار) وهذا العمل یستمر علی هذا المنوال طیلة العمر، بل ینتقل هذا الحق إلی الورثة أیضاً (وربّما یصل الامتیاز التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۰ المالی الذی یدفع للشخص إلی ألفی دولار فی الشهر)، وهذا المبلغ یمثّل أضعاف ما دفعه الشخص فی البدایة، فالوصول إلی هذا المبلغ الکبیر هو الدافع والمحرک الحقیقی للمشتری، وطبیعی فإنّ الشرکة لا تقدم المثمن للمشتری فی زمن الشراء، بل إنّها تقوم بتحصیل ما تبقی من الثمن بهذه الطریقة وتستمر فی خصم ما بقی من الثمن من خلال عملیة التسویق، ثم تقوم بدفع المثمن للمشتری. ومن الواضح أنّه لو لم یتمکن الشخص من جذب مشترٍ لتکمیل مجموعته فإنّه سوف لا یحصل علی المثمن ولا علی حق التسویق. والآن نرجو الإجابة عن الاسئلة التالیة: أ) نظراً إلی أنّ الهدف الحقیقی للمشتری لیس هو تملک المثمن بل الحصول علی حق التسویق (الذی یمثّل بعض الثمن الذی یدفعه المشترین اللاحقین)، والسؤال هو، أولًا: ما حکم أصل هذه المعاملة؟ وفی صورة الجواز، فإنّ تملّک هذه الأموال (حق التسویق) تحت أی عنوان من المعاملات الإسلامیة یقع تملّک هذا المال؟ ب) نظراً إلی أنّ هذه الشرکات (التی تتمّ الدعایة لها فی بلدنا وتتخذ أشکالًا جدیدة وأثماناً مختلفة یوماً بعد آخر) تقوم بإخراج مبالغ کبیرة من العملة الصعبة ومن میزانیة الدولةالإسلامیة إلی خارج البلاد دون أن یتمّ ادخال بضاعة أو صنعة مفیدة إلی الداخل أو انشاء فرص عمل منتجة، بل فی بعض الموارد تؤدی إلی تعطیل بعض المصانع والمحلات التجاریة التی یعمل فیها عدد من العمّال (وهناک شاهد عیان لذلک فی محافظة اصفهان) واحتمال أن یکون للصهاینة ید فی هذه الشرکات، مع الالتفات إلی أنّ أکثر من نصف اقتصاد العالم بید الصهاینة الغاصبین التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۱ ویحتمل أیضاً أن یکون بین المشترین اللاحقین أشخاص من السفهاء فی الأمور المالیة الذین یقع علیهم الضرر والخسارة، ومن هنا فإنّ البعض سیتضرر قطعاً فی آخر عملیة التسویق هذه، فما هو نظر سماحتکم بالنسبة لمثل هذه المعاملات، وهل أنّ نیّة مساعدة الفقراء تُجیز شرعاً معاملة هؤلاء الذین یقعون فی المرتبة الأولی؟ ج) علی فرض حرمة هذا العمل، فلو أنّ شخصاً کان من مقلِّدیکم ولکنّه اشترک فی هذه العملیة عن جهل أو اشتهار فتواکم بالجواز أو من موقع العمد وصار عضواً فی هذه الشرکة، والآن علم بالحرمة، ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ ارسال هذه الأموال له مستمر بدون توقف ومن المحال اعادة هذه الأموال التی هی فی الحقیقة جزء من ثمن باقی المشترین (بسبب عدم معرفة أصحابها الحقیقیین) فهل یجوز التصرف فی هذه الأموال؟ وهل تُحلّ المشکلة بدفع خمسها؟ الجواب: منذ مدّة طویلة وهذه المؤسسات تتشکل باسماء مختلفة من قِبل الأجانب وأحیاناً من قِبل بعض أیادیهم فی الداخل، وماهیة جمیع هذه المؤسسات واحدة، والعمل الاقتصادی المشبوه لهذه الشرکات المذکورة غیر مشروع، وهو شبیه بنوع من القمار والیانصیب. وتخصیص قسم من أرباح هذه العملیة للفقراء والمحتاجین لا یغیّر من ماهیة العمل. وعلیه فلا ینبغی علیکم أیّها الأعزاء أن تتلوثوا بهذه الأعمال، ولو تلوّث أحد بها وحصل علی بعض المال، فیجب علیه اعادته لأصحابه الأصلیین، وإذا لم یعرفهم فیجب دفعه بالمرتبة الأولی لسائر المتضررین من هذه العملیة، وإن لم یتمکن من التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۲ التعرف علیهم یتصدق بهذا المال علی الفقراء. ودمتم موفّقین، ۱/ ۱۰/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۴- لقد تمّ فی الآونة الأخیرة تشکیل مؤسسات تقوم ببیع بعض

المسکوکات الذهبیة أو قطع الالماس أو أشیاء أخری للأشخاص بأثمان مرتفعة نسبیاً وتوصی کل مشترٍ أن یتحرک من أجل التسویق لهذه الشرکة وکسب مشترین جدد، وتدفع الشرکة مبلغاً من المال لحساب الشخص الذی یتمکن من کسب مشترٍ جدید، وأحیاناً یصل المبلغ الذی یمنح للشخص المذکور ملایین أو عشرات الملایین. فهل هذا النوع من المعاملات والتسویق صحیح شرعاً، وهل المال الذی یحصل علیه الشخص بهذه الطریقة حلال؟ وإن لم یکن حلالًا فما هو تکلیف الأشخاص الذین حصلوا علی مبالغ مالیة من هذا الطریق؟ الجواب: أوّلًا: إنّ هذه المؤسسات التی تظهر بمظهر اقتصادی، وأحیاناً تغطی وجهها الحقیقی تحت ستار ایجاد فرص العمل، أو تخصیص بعض أرباحها للمراکز الخیریة، هی مؤسسات مشبوهة وخطیرة، وعملها شبیه بنوع من القمار أو الیانصیب. وقد استطاعت هذه المؤسسات من خداع عدد کبیر من الناس ولازالت ترتکب هذا العمل، والقسم الکبیر من أرباح هذه العملیات یصب لحساب هذه الشرکة نفسها ویتمّ نقلها إلی الخارج غالباً بدون أن یعود ذلک علی عمل مفید وایجابی للبلاد، فعمل هذه المؤسسات هو مصداق بارز لأکل المال بالباطل الذی نهی عنه القرآن الکریم بصراحة. ثانیاً: إنّ هذه المؤسّسات بدأت بالعمل فی البدایة باسم «بنتاکونو» التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۳ فی بعض المدن، وعندما علم المسؤولون فی الجهاز القضائی والأمنی بنشاط هذه المؤسسات المشبوهة فإنّهم تصدوا لمنعها وإیقاف عملها. ثم بدأت بعض الشرکات بالعمل تحت عنوان «جولدکوئیست» فی بعض المدن الأخری، وقد تمّ أیضاً منع هذا العمل بعد اطلاع الاجهزة القضائیة والمسؤولین فی هذه الأجهزة، وأخیراً بدأت بعض الشرکات بالعمل بهذه الطریقة علی أساس معاملة قطع «الالماس»، وفی کل مورد یمکن أن تظهر هذه الشرکات بشکل جدید، والعلامة المشترکة فی جمیعها هو التسویق الهرمی مع أرباح طائلة. ثالثاً: قبل عدّة سنوات وعندما کانت هذه المؤسسات الاستعماریة فی الخارج، فإنّ بعض المسلمین هناک أرسل إلینا سؤالًا بهذه الصورة، وهو أنّ شرکة فی «النمسا» بدأت بالعمل تحت عنوان «کیف تملک ۰۰۰/ ۳۰ دولار بدون تعب» علی أساس توزیع استمارات خاصة وبصورة هرمیة للمشترکین والمشترین. وقد ذکر لنا ذلک الشخص تفاصیل هذه العملیة فی سؤاله، وقد کتبنا فی جوابه: «إنّ المشارکة فی هذا العمل حرام، والمال الذی تحصل علیه غیر مباح، وهو فی الواقع نوع من الاحتیال المشبوه من أجل تملّک أموال الآخرین». وهذا السؤال والجواب ورد فی الفتاوی الجدیدة، الجزء الأول، والآن نری أنّ مثل هذه البرامج والمشاریع تظهر بأشکال أخری فی البلدان الإسلامیة. رابعاً: ینبغی علی المسلمین أن یلتزموا جانب الحذر ویکونوا أذکیاء ولا یتلوّثوا بهذه الأموال المحرمة ولا یتلفوا ثرواتهم بذلک. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۴ وإذا حصل البعض علی أموال من هذا الطریق وهو لایعلم، فإن کان یعرف أصحابها فعلیه أن یوصلها إلیهم، أو علی الأقل یدفعها للمتضررین فی المراتب المتأخرة، وإن لم یتمکن من التعرف علیهم، یتصدق بها علی الفقراء. ودمتم موفّقین، ۰۳/ ۱۰/ ۱۳۸۱ السؤال ۱۵- قلتم: «أنّ هذه النشاطات الاقتصادیة شبیهة بنوع من القمار والیانصیب» فالرجاء أن تذکروا لنا الدلیل علی کون هذه النشاطات من القمار بشکل واضح. الجواب: الدلیل علی ذلک أنّ بعض المشارکین یحصلون علی أموال توضع فی حسابهم بدون أن یقوموا بأی نشاط تجاری فی غیر المرحلة الأولی، وجماعة کبیرة سیکونون من المتضررین (۹۰٪ من المشارکین طبقاً للاحصاءات الأخیرة). ودمتم موفّقین، ۲۲/ ۴/ ۱۳۸۴ سؤال ۱۶- لقد سألت سماحتکم عن هذه المسألة ووقد کان جوابکم حرمة هذا العمل. ولکن لازال لدی سؤال: ألا ینبغی لمکتب الفقیه المجتهد أن یکون فیه خبیر اقتصادی مطّلع علی أمور العالم المعاصر وبالتالی یفتی هذا المجتهد علی أساس الأحکام التی ربّما تحتاج إلی دقة ومراجعة؟ إننی بعنوانی مسلم ومطّلع وطالب جامعی أسألکم هذا السؤال، والرجاء أن تجیبنی علیه بعد الدراسة والتحقیق فی ذلک لا من أجل تشابه العمل مع أعمال «بنتاکونو» وأمثالها. فهذا العمل یختلف کثیراً عنها، ولو تحرک أی إنسان علی مستوی تحلیل المسألة بشکل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۵ بسیط فإنّه سیحصل علی الجواب الصحیح (لا تقل إنّ بعض المسائل لا یمکنکم فهمها، الرجاء أن تعملوا علی تحلیل المسألة بشکل جید)، فی هذه المرة أطرح السؤال بشکل أکمل، فالرجاء أن تهتموا بمطالعته وتبیّنوا لنا حکمه من حیث الحلال والحرام مع الدلیل. إنّ المعاملات الهرمیة، التی تقوم بها الشرکة علی أساس بیع السکک الذهبیة أو الفضیة من خلال التسویق الهرمی هی بهذه الصورة: أن یضع الشخص مبلغاً من المال لحساب

الشرکة ویشتری بها سکة ذهبیة أو فضیة، وتقوم الشرکة بعد شهر واحد بإرسال السکة المشتراة إلی ذلک المشتری، یقوم المشتری بعد ذلک بعملیة التسویق للشرکة، وفی مقابل کل مشترٍ یستطیع هذا الشخص جذبه للشرکة ویدفع ثمن السکة الذهبیة أو الفضیة وبعد أن یصل المجموع إلی حدّ النصاب (ثلاثة أشخاص من جهة الیمین وثلاثة أشخاص من جهة الشمال) فإنّ الشرکة تضع فی حسابه مبلغاً من المال بعنوان حق الجهد، وهناک بعض الأمور لابدّ من بیانها: ۱. إنّ أصحاب السهام فی هذه الشرکة لیسوا اسرائیلیین بل هم من بلدان مختلفة (کالفیلپین، ایسلندا، تایوان و ...). ۲. إنّ هذه المعاملة لیست بمثابة بیع وشراء السکک الذهبیة نفسها، بل تعتبر خطوة للإشتراک فی عملیة التسویق للشرکة. ۳. إنّ هذه الأموال تصرف فی مجال الخدمات من قبیل شرکات (الطیران، الهاتف النقال، الفنادق، الطرق وأمثال ذلک) فی جمیع نقاط العالم حیث تعقد الشرکة عقوداً فی هذه البلدان وتدفع الضرائب لها (حتی فی بلدنا أیضاً تقدّمت الشرکة بمقترحات ولکن بسبب عدم التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۶ الحصول علی التوافق بالنسبة لمقدار الضرائب فإنّه لم تتمّ الصفقة). ۴. إنّ رأس مال الشرکة یتمّ تأمینه من هذه الطرق: فی البدایة وبعد أن یقدم المشتری علی شراء السکة ترسل إلیه بعد شهر واحد، وفی هذه المدة یعتبر المال بمثابة رأس مال للشرکة، ونوع آخر من رأس المال لهذه الشرکة المستفاد فی عملها، هو المبالغ التی تحصل علیها الشرکة من جراء عدم تعادل الطرفین (الأشخاص علی الیمین والشمال) لدی المشتری. ومع الأخذ بنظر الاعتبار التوضیحات الجدیدة فالرجاء بیان حکم هذه المعاملة وبهذه الصورة؟ الجواب: لدینا اتصال مع المراکز الاقتصادیة والحقوقیة بالنسبة لهذا العمل. والیوم حیث وصل إلینا سؤالکم، فقد وصلت إلینا أیضاً من إحدی المراکز المالیة المهمّة فی البلاد «۱» وقد ذکروا فیها وافر التقدیر بالنسبة لفتوانا فی هذا المجال وأعلنوا عن بطلان هذه الأعمال وعدم صحتها، ولکن مع الأسف فإنّ الأموال المجانیة الحرام تملک جاذبیة عجیبة ولا تسمح للإنسان أن یفکر بشکل صحیح. ونأمل أن لا تکون أیّها العزیز من هؤلاء. ودمتم موفّقین، ۱۱/ ۲/ ۱۳۸۴ وقال سماحته فی جوابه عن سؤال آخر مشابه لهذا السؤال: کونوا علی یقین من أنّ هذه المعاملة وقعت مورد البحث والتحقیق الدقیق من قِبل الخبراء الإسلامیین وهی حرام. فإنّ رأی الخبراء فی کل علم یکون معتبراً للأشخاص الذین لا یملکون خبرة فی ذلک التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۷ الموضوع، ولکن للأسف، کما قلنا سابقاً، فإنّ إغراء الأموال المجانیة لا- تسمح لبعض الأفراد أن یتحرکوا فی الخط الصحیح فی عملهم. نأمل أن لا تکونوا من هؤلاء. ودمتم موفّقین، ۲۱/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۷- أرید أن أسأل عن علّة حرمة التعامل مع شرکة «جولدماین»، لأننی قرأت ما ورد فی الصفحات الإثنتی عشرة من مقررات وشروط الشراء لهذه الشرکة وتأملت فیها وراجعت الرسائل العملیة لمراجع التقلید التی کانت فی حوزتی فلم أجد ما یدلّ علی حرمتها وذلک قطعاً بسبب عدم اطلاعی علی تفاصیل المسألة. والآن أُرید کتابة تلک الشروط وأرجو منکم إرشادی فی ذلک وأنّ أیّاً من هذه الشروط حرام وما هو السبب فی الحرمة؟ (وبالطبع فإنّ هذا التساؤل بالنسبة لنا نحن الشبّان مهم جدّاً) والرجاء أن لا تتسرعوا حتی أکتب لکم شروط هذه المعاملة وأرجو منکم الجواب عن هذه المسألة بعد مطالعة المتن المذکور «۱». الجواب: إنّ المشکلة الأصلیة علی أیة حال تتمثّل فی عدم بیع البضاعة بقیمتها الواقعة، والأشخاص الذین یقفون فی مراتب متأخرة ولا یمکنهم جذب أشخاص آخرین هم المتضررون الواقعیون من هذه المعاملة. أمّا القیمة الإضافیة فمقدار منها یدفع لرؤوساء المجامیع والباقی الذی یمثّل مبالغ طائلة، یعود لحساب الشرکة. وهذا العمل یشبه القمار والیانصیب. ولا ینبغی لکم أیّها الأعزاء أن تشترکوا فی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۸ مثل هذا العمل غیر المشروع من موقع الإصرار. ودمتم موفّقین، ۲۱/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۸- لقد ذکرتم أنّ الدلیل علی حرمة «جولدماین» أمران: الأوّل: کون هذه المعاملة قماراً. الثانی: ینبغی علی من لا یتمکن من التسویق أن یدفع باقی الربح. ولکن بالنسبة للدلیل الأول، فإنّ القمار یقترن مع عنصر الحظ، ولکنّ هذه التجارة لها قانون، أی أنّک تحصل علی الامتیاز المالی بمقدار نشاطک فی جذب المشتری (التسویق)، فحتی لو کنت أحسن الناس حظاً ولکن فی حال عدم سعیک فی ذلک وعدم عملک فإنّه لا یعطی لک أی مبلغ من المال، إذن الحظ لیس له أی دور فی هذه التجارة والمعاملة. وأمّا بالنسبة للنقطة الثانیة فإنّ فی هذا النظام لا یمنح أی شخص ربحاً بشکل اعتباطی بل یتعلق به الامتیاز المالی کما فی حالات التسویق العادی، وأمّا

مشکلهٔ الأشخاص الذین یقعون فی المراتب المتأخرهٔ فهؤلاء عقدوا عقداً کتابیاً مع الشرکهٔ المذکورهٔ یقوم علی أساس شراء بضاعهٔ من الشرکهٔ، وفی صورهٔ وجود رغبهٔ لدیهم یمکنهم دفع باقی قیمهٔ البضاعهٔ بشکل نقدی واستلام بضاعتهم. وفی صورهٔ عدم دفع ما تبقی من المال وهو أقساط الثمن، فإنّ المبلغ الذی دفعوه للشرکهٔ یبقی عند الشرکهٔ إلی وقت تصفیهٔ حسابهم. فالرجاء من سماحتکم الإجابهٔ عن هذا السؤال من أجل کشف حقیقهٔ هذه الشرکهٔ للجمیع. الجواب: للأسف فإنّ الأموال الاعتباطیهٔ التی یحصل علیها البعض بدون تعب وبدون عمل مفید منعتهم من التحلیل الصحیح لهذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۳۹ المسألهٔ. الحقیقهٔ أنّ هذه المؤسسات تبیع بضاعهٔ بغیر قیمتها الواقعیهٔ، وتقول للمشترین: إذا اشترکتم فی عملیهٔ التسویق الهرمی فإننا سوف ندفع لکم مبالغ مالیهٔ بشکل منظم ونضعها فی حسابکم المصرفی، وأحیاناً تبلغ ملایین التومانات. وهذه المبالغ یتمّ الحصول علیها من خلال الأرباح المتعلقهٔ ببیع البضاعهٔ بشکل غیر متناسب لمن یقع فی الحلقات الأخیرهٔ، حیث تتملک الشرکهٔ نفسها قسماً مهماً من هذه الأموال وتدفع حصهٔ قلیلهٔ لرؤوساء المجموعات. وهذا فی الواقع یمثّل احتیالًا وخداعاً بشکل مشبوه، ولا یختلف حاله عن القمار والیانصیب. ودمتم موفّقین، ۲۸/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۱۹- نظراً لما ورد فی کتاب الفتاوی الجدیدهٔ لسماحتکم، الجزء الأول، الصفحهٔ ۱۵۰، فالرجاء الاجابهٔ عن الأسئلهٔ التالیهٔ بعد مطالعتها مع الضمیمهٔ الملحقهٔ بها: أ) مع الالتفات إلی المنتوج الثقافی الذی تقدمت به شرکهٔ EBL، فهل یجوز التعامل مع الشرکهٔ المذکورهٔ، وهل أنّ المال المکتسب من هذا الطریق حلال؟ وإذا لم یکن حلالًا، فما هو تکلیف من حصل علی أموال من هذا الطریق؟ ب) فی صورهٔ حرمهٔ هذا العمل، فلماذا سمحت حکومهٔ الجمهوریهٔ الإسلامیهٔ بفتح مکاتب لهذه الشرکات لممارسهٔ أعمالها؟ ج) هل أنّ مراجع التقلید لم یقوموا فی هذه الموارد بإعلام الحکومهٔ بحرمهٔ هذه الأعمال، أم أنّ الحکومهٔ لا تعمل بفتواهم!!!؟ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۰ د) هل أنّ العقود التی عقدها المصرف الوطنی ومصرف الصادرات مع الشرکهٔ صحیح؟ وإذا کانت غیر صحیحهٔ أ لیس من الأفضل إصدار فتوی بالنسبهٔ لعمل هذه المصاریف؟ الجواب: إنّ فعالیهٔ وعمل جمیع شرکات التسویق الهرمی والشبکی هی أعمال مشبوهة وغیر سلیمهٔ اقتصادیاً وفی الواقع تشبه الیانصیب والقمار، وهی مصداق لأکل المال بالباطل ولا تجوز شرعاً. ولیس من المناسب لکم أیّها الأعزاء أن تتلوّثوا بهذه الأعمال، وأخیراً یجب علی الحکومهٔ أیضاً أن تتصدی بشکل جدی لهذه المسألهٔ «۱». دمتم موفّقین، ۲۹/ ۲/ ۱۳۸۴ السؤال ۲۰- فی الآونهٔ الأخیرهٔ تأسست شرکهٔ إیرانیهٔ تعمل علی بیع الأقراص اللیزریهٔ (سی دی). وهذه الأقراص وبإذن وزارهٔ الإرشاد تهدف إلی إشاعهٔ الثقافهٔ الإیرانیهٔ وقد سجلت هذه الشرکهٔ رسمیاً برقم ۱۶۹۷۹، والنسبهٔ لعملها فإنّها تمنح المشترک الذی یقوم بالتسویق لها وجذب ۳ أسخاص علی جههٔ الیمین و ۳ علی جههٔ الشمال مبلغ ۳۰ دولاراً کامتیاز. وتقوم الشرکهٔ المذکوهٔ بدفع ضرائب ثقیلهٔ سنویاً للحکومهٔ الإسلامیهٔ، وضمناً فإنّها متعاقدهٔ مع المصارف الإیرانیهٔ، فما هو نظر سماحتکم بالنسبهٔ لعمل هذه الشرکهٔ والامتیاز المالی الذی تدفعه للمشترکین مع الالتفات إلی عدم خروج أی عملهٔ صعبهٔ من البلاد؟ إذا کان جوابکم سلبیاً، فالرجاء بیان حکم تأسیس مثل هذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۱ الشرکهٔ وبهذا الشکل من الفعالیهٔ من قِبل الحکومهٔ الإسلامیهٔ نفسها. وضمناً فالملحق التالی أخذته من إحدی السایتات من الانترنیت فما هو نظر سماحتکم بالنسبهٔ لهذا المورد؟ ولماذا أفتی بعض العلماء العظام بحرمهٔ عمل (جولدکوئیست) وأشکال التجارهٔ المشابهة لها؟ وأساساً فإنّ مثل هذه الفتوی بالتحریم لیست بقلیلهٔ فی التاریخ، وکل مرجع تقلید یفتی بالحرمهٔ علی أساس نظره وما یفهمه من تفاصیل المسألهٔ ... وأحیاناً، فإنّ موضوع المسألهٔ وخاصهٔ فی الموضوعات الجدیدهٔ غیر واضح تماماً لمراجع التقلید. علی سبیل المثال ما نراه فی فتوی الشیخ مکارم الشیرازی بالنسبهٔ لشرکهٔ جولدکوئیست، حیث عبّر عنها بأنّها «نشاط اقتصادی مشبوه»! وهذا یشیر إلی هذه الحقیقهٔ وهی أنّ اطلاعه علی جولدکوئیست غیر کامل، ولذلک فمادام عمل جولدکوئیست فی نظره «مشبوهاً»؛ فلیس من شأنه بیان نظره بالنسبهٔ لمشروعیهٔ هذا العمل أیضاً، فالرجاء بیان جواب سماحتکم بالنسبهٔ لسؤالی المذکور؟ الجواب: لحسن الحظ فإننا أحطنا علماً بجمیع هذه الفعالیات الاقتصادیهٔ غیر السلیمهٔ ونعلم تفاصیلها جمیعاً وبدون استثناء. ومن المعلوم قطعاً أنّ جمیع هذه الفعالیات لیست سوی عملیهٔ احتیال خطیرهٔ، ولحسن الحظ فإنّ الأجهزهٔ القضائیهٔ والأمنیهٔ ونواب المجلس انتبهوا فی الآونهٔ الأخیرهٔ لخطرها، وتصدوا لها

بشکل جاد، ولکنّ الأرباح الاعتباطیة لهذه الفعالیات غیر السلیمة، تمنع التفکیر لدی البعض بأخطار وعواقب هذه الأعمال وبالتالی الاعتراف بأنّ هذا العمل التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۲ یعدّ إثماً کبیراً غیر قابل للعفو، إنّ الاحصاءات تقول: فی هذه اللعبة الاقتصادیة فإنّ ۱۰٪ رابحون و ۹٪ خاسرون، والقسم الأکبر من هذه الأموال تصب فی جیوب الشرکات المنتفعة. بل أذیع فی الآونة الأخیرة خبر مفاده أنّ الکثیر من البلدان الغربیة قد تعرفت قبل عشر سنوات علی خطر هذه الشرکات، ولذلک تمّ منعها فی تلک البلدان. ولدی أمل أن لا تنخدعوا بهذه الأعمال المشبوهة. ودمتم موفّقین، ۲۲/ ۴/ ۱۳۸۴ *** وفی الختام نری من المناسب الإشارة إلی رسالة مطولة لأحد الکتّاب الذین یعملون فی صحیفة (الاطلاعات) حیث أرسل هذه الرسالة إلی المرجع الکبیر سماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه) وذکر فیها شرحاً وافیاً ومن جمیع الجهات لما تقدّم من عمل هذه الشرکات، وکذلک ردّ سماحته علی هذا الرسالة. والنقطة الملفتة هنا هی أنّ هذا الکاتب المحترم یؤکد فی هذه الرسالة بشکل خاص علی مسألة القیمة التحفیة لهذه السکک الذهبیة مورد التعامل فی هذه المؤسسات والشرکات، حیث تصور أنّ هذه المسألة ستحل مشکلة عدم تساوی القیمة الظاهریة لهذه السکک مع قیمتها الواقعیة، وقد بیّن له سماحته أنّ هذه القیمة الکاذبة لا تحلّ أیة مشکلة. وقد ذکر سماحته فی ردّه علی تلک الرسالة ضمن تقدیره وشکره لکاتبها لمحترم، ما یلی: «بالرغم من سعی أشخاص کثیرین لبیان ماهیة هذه المؤسسات لنا التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۳ (وهم یظنون أننا لا نعلم کثیراً عنها) ولکن الإنصاف أنّ ما ذکرتموه فی هذه الرسالة أکمل من سائر ماذکره الآخرون، رغم أنّه ومن خلال معرفتنا ومطالعتنا السابقة لم یحصل تغییر فی نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع، الواقع أنّ فعالیة وعمل هذه الشرکات حرام شرعاً، وأنّ أرباح هذه العملیة تندرج ضمن قوله تعالی: «لَاتَأْکُلُوا أَمْوَالَکُمْ بَیْنَکُمْ بِالْبَاطِلِ» وجوهر الکلام هو ما أشرتم إلیه فی رسالتکم وهو: أنّ البضاعة تباع بثلاثة أضعاف قیمتها تقریباً ویرون أنّها فی المستقبل ستکون لها قیمة تحفیة، ولعل القیمة التی ذکرت لکم تتحقق بعد عدّة سنوات أوقد لا تتحقق إلی آخر العمر. إنّ مثل هذه القیمة فی نظر الإسلام قیمة کاذبة ولا تحسب فی عرف السوق مالًا. وإنّ المشترین لهذه السکة لا- یشترونها من أجل قیمتها التحفیة بل بدافع الحصول علی امتیاز مالی، وعندما یجدون الطریق لنیل هذه الأرباح موصداً أمامهم یرفعون أصواتهم بالصراخ والاستغاثة. والآن نلفت النظر إلی معادلة حسابیة لعلکم تعرفونها جیداً. فمع الالتفات إلی أنّ هذه المؤسسات تتکرر بشکل تصاعدی کل عشر مرّات تقریباً وتتبدل إلی ألف ضعف وإذا تکررت عشرین مرّة یصل المبلغ إلی ملیون ضعف، الآن لنفرض أنّ هذه المسألة قد وقعت فی شرکة جولدکوئیست واشتری الشخص الذی یقع اسمه فی المرتبة الأخیرة ملیون سکة ذهبیة بثلاثة أضعاف قیمتها الحقیقیة، وقد دفع لکل سکة ثلاثمائة ألف تومان مبلغاً إضافیاً. النتیجة هو أنّ المبلغ یعادل ۳۰۰ ملیارد تومان! حیث یصرف مقدار قلیل منه (ربّما ۱۱۰) التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۴ لحساب رؤوساء المجموعات السابقة والباقی یذهب لحساب المؤسسة المذکورة بدون أن یتم تقدیم أی عمل منتج علی المستوی الزراعی أوالصناعی أو التجاری أو من نوع الخدمات، وذلک بالاعتماد علی مجرّد القیمة الموهومة. ولا شک فی أنّ هذا العمل یعدّ نوعاً من الاحتیال المشبوه تحت عنوان امتیاز مالی وقیمة تحفیة وبالتالی یتسبب فی نهب أموال الناس. الواقع أنّ هذه الشرکات إذا منحت حریة العمل واستمرت فی نشاطها هذا فسوف یصل عدد الأموال والثروات التی یتمّ نهبها من المجتمعات المختلفة إلی مبالغ طائلة وأرقام مذهلة بدون تقدیم أی نفع وعمل مفید إلی المجتمع والناس. وهذا هو مفهوم «لَاتَأْکُلُوا أَمْوَالَکُمْ بَیْنَکُمْ بِالْبَاطِلِ»، وفی الختام نتقدّم بالشکر مرّة أخری لجنابکم علی ما بذلتموه من جهد». دمتم موفّقین، ۲۵/ ۳/ ۱۳۸۴ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۵

الفصل العاشر: الأسناد والمدارک

لقد وصلت إلینا وثائق کثیرة تتحدث عن الشرکات مورد البحث وقد انتخبنا منها عشرین نموذجاً من مهماً. وفی البدایة نشیر إلی موضوع الوثائق هذه ثم نستعرض صورها. ۱. رسالة المصرف المرکزی بتاریخ ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ لسماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی

(مدّ ظلّه) لغرض تقدیم الشکر والتقدیر علی فتواه فیما یتصل بعمل شرکة جولدکوئیست وأمثالها. ۲. رسالة المصرف المرکزی بتاریخ ۲۵/ ۴/ ۱۳۸۴ فی جوابه عن الأسئلة المختلفة لمؤلف الکتاب حول عمل ونشاط الشرکات الهرمیة. ۳. قرار صادر بتاریخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ من قبل ادرة الاشراف علی المصارف والمؤسسات الاعتباریة للمصرف المرکزی للمدراء العاملین فی المصارف التجاریة. ۴. قرار صادر بتاریخ ۱۸/ ۵/ ۱۳۸۲ من قِبل هیئة الوزراء للمصرف المرکزی لغرض منع فتح حساب وعملیات مصرفیة للشرکات مورد التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۶ البحث واعلان ذلک للناس. ۵. قرار صادر بتاریخ ۲۲/ ۶/ ۱۳۸۲ من قِبل إدارة الاشراف علی المصارف المرکزیة المدارء العاملین فی المصارف الحکومیة وغیر الحکومیة والمؤسسات الاعتباریة للتنمیة. ۶. قرار صادر بتاریخ ۲۰/ ۴/ ۱۳۸۳ من إدارة الإشراف علی المصارف التابعة للمصرف المرکزی إلی المدارء العاملین فی المصارف الحکومیة وغیر الحکومیة والمؤسسات الاعتباریة للتنمیة. ۷. اعلان المصرف المرکزی بتاریخ ۸/ ۸/ ۱۳۸۱ للأجهزة الإعلامیة العامة المبنی علی أساس منع فعالیة الشرکات الهرمیة والشبکیة. ۸. اعلان المصرف المرکزی بتاریخ ۲/ ۱۰/ ۱۳۸۲ للأجهزة الاعلامیة العامة المبنی علی أساس منع فعالیة الشرکات الهرمیة والشبکیة وتحذیر الناس منها. ۹. انتقاد سماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (مدّ ظلّه) للمسؤولین لعدم اهتمامهم بهذا الأمر. ۱۰. جواب العلماء العظام (دامت برکاتهم) عن بعض الاستفتاءات. ۱۱. استفتاء مجعول والجواب عنه صحیح. ۱۲. الاستفتاء الذی اسیء استغلاله. ۱۳. فتاوی طائفة أخری من مراجع التقلید العظام (دامت برکاتهم). ۱۴. اعلان بعض الشرکات الداخلیة عن تعطیل نشاطها بشکل اختیاری، وطلبها من أعضائها أن یتقدموا وفق برنامج زمنی لاستلام أموالهم. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۷ ۱۵. توقیف عضوین من رؤساء المجامیع الأصلیین من شرکة جولدکوئیست. ۱۶. القبض علی عضو فعّال لشرکة جولدکوئیست، یملک تحت یده ۱۰ آلاف عضو. ۱۷. الموافقة علی قانون منع نشاطات المؤسسات والشرکات الهرمیة فی مجلس الشوری الإسلامی. ۱۸. الملاحقة القضائیة لعدد من المتهمین فی شرکة جولدکوئیست فی دبی. ۱۹. دخول ۱۵۰۰ کیلو من منتجات جولدکوئیست إلی البلاد. ۲۰. تقدیم أعضاء جولدکوئیست إلی المحکمة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۸ السند (۱) العدد: ۴۲۲ التاریخ/ ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة رئاسة المصرف (بسمه تعالی) سماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (دامت برکاته) سلام علیکم: مع تقدیم الشکر والتقدیر لما تقدمتم به بالنسبة لتحریم معاملات الشرکات من قبیل جولدکوئیست المندرجة فی صحیفة خراسان بتاریخ ۱۳۸۴ / ۱ / ۲۸ (ضمیمة) نعلن لسماحتکم: إنّ المصرف المرکزی فی الجمهوریة الإسلامیة فی ایران وبعد اتساع نشاط شرکات جولدکوئیست، برایم سپید، منت کیش و ... فی السنوات السابقة أقدم علی نشر اعلان خبری بصورة متکررة لتنویر الأفکار العامة والاعلان للناس فیما یخصّ هذه المسألة وتحذیر المواطنین الأعزاء من أی مشارکة وإسداء المعونة لمثل هذه الشرکات. والجدیر بالذکر أنّ هذه التقاریر الخبریة لهذا المصرف اذیعت بشکل واسع وفی أوقات مختلفة من رادیو وتلفزیون الجمهوریة الإسلامیة وقد أرسلنا عدداً منها لسماحتکم. التوقیع: ابراهیم الشیبانی رئیس بالمصرف المرکزی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۴۹ السند (۲) العدد: ۲۰۴۶ التاریخ ۲۸/ ۱/ ۱۳۸۴ المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة رئاسة المصرف (بسمه تعالی) سماحة آیة اللّه العظمی مکارم الشیرازی (دامت برکاته) سلام علیکم: عودة التقریر بتاریخ/ ۶/ ۳ ۱۳۸۴ من هذا المکتب المحترم فیما یخص شرکة جولدکوئیست والشرکات المشابهة، ولذلک نعلن لسماحتکم ما یلی: هناک عوامل فی السنوات الأخیرة من قبیل وجود رؤوس أموال غیر عاملة، ومحدودیة المجالات لاستثمار هذه الأمول فی القطاع الخاص، وعدم وجود قانون صریح فیما یتصل بکیفیة مواجهة الشریعة لمثل هذه الشرکات، وعدم الاعلان الرسمی الواضح وفی الوقت المناسب من قِبل الأجهزة الاعلامیة العامة وعوامل أخری أدت إلی امتداد الشرکات من قبیل بتاکونو، جولدکوئیست، برایم اسمیت، دایاموند ۲۰۰۰ وغیرها التی تتمرکز خارج البلاد وکذلک الشرکات ذات المنشأ الداخلی کشرکة خیراندیشان جوان وشرکة سینا کرمانشاه الخدماتیة و ... فی أوساط الناس بشکل واسع، وهنا نستعرض من بین هذه الشرکات کیفیة عمل وأسلوب شرکة جولدکوئیست. إنّ الأساس فی فعالیة الشرکة المذکورة التی تأسست عام ۱۹۹۸ م ومقرّها الأصلی فی (هنک کنک)، فی أمر التسویق

الهرمى لغرض بيع وشراء السكك الذهبية والتاريخية والتذكارية ودفع الناس إلى التسويق الهرمى ومشاركتهم بعنوانهم أعضاء لشبكة عالمية. فى هذه المجموعة يتقدم الشخص الرابط بدفع مبلغ ۸۶۰ دولاراً فى مقابل شراء سكّة ذهبية أو (ساعة أو عقد ذهبى أو رسم خاص) بأن يكون (۸۰۰ دولار قيمة السكة و ۶۰ دولاراً نفقات النقل) ويحصل على رقم خاص به وهو فى الواقع يمثّل المصدر المالى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۰ للشخص (وتوضيح ذلك أنّ القيمة الواقعة ۲۳۰ دولاراً تقريباً ولكنّ الشركة تدعى أنّه وبسبب وجود عدد محدود من كل نوع من هذه السكك ومع الأخذ بنظر الاعتبار القيمة التذكارية لها فإنّ قيمة السكك ستتصاعد بشكل كبير) وفى هذه المجموعة فإنّ كل مشترٍ للسكة إذا تمكن من جذب ۵ أشخاص على يمينه وشماله ليشتروا السكة الذهبية فإنّ ۴۰۰ دولار يدفع له على أساس حق التسويق ويمكن أن يدفع هذا المبلغ عن طريق الصك أو المال الالكترونى، وفى الوقت الحاضر فإنّ الصكوك غير قابلة للصرف فى ايران ويبقى المال الالكترونى الذى يتمّ دفعه إلى الطالبين للسكك فيما بعد، والجدير بالذكر أنّ تقرير المحققين لهذا المصرف وفى مقاطع زمنية مختلفة يحكى عن أنّ الصكوك لم تصل من طريق النظام المصرفى. وبديهى فإنّ الربح الوفير بسبب اختلاف القيمة الواقعية للسكة والقيمة التى تباع بها يكون من نصيب الشركة. وقد قامت بعض هذه الشركات المذكورة بدفع مبالغ نقدية عن طريق الاعلان عنها لحساب هؤلاء من خلال بيع البطاقات حيث يتمّ جذب المشترين الجدد على أساس قواعد مشابهة وتخصيص جوائز معينة للمشترين. وعلى أساس قرار نب/ ۲۷۵۹ الصادر بتاريخ ۲۲/ ۶/ ۱۳۸۲ بأنّ هذه الإدارة أعلنت لجميع المديرين العاملين فى المصارف الحكومية والخصوصية وضمن ارسال رسالة لمدير هيئة الوزراء تقوم على أساس منع الفعاليات والنشاطات غير القانونية لشركة بنتاكونو، جولدكوئيست، واديا موند ۲۰۰۰ وتمّ ابلاغهم بذلك ومنع افتتاح نوع من الحساب المصرفى وتقديم خدمات مصرفية للشركات المذكورة والشركات المشابهة لها، وضمناً صدر فى هذا القرار الذى ينطلق من موقع التصدى للمفاسد الاقتصادية ومواجهة التلاعب المالى، الأمر إلى جميع مسؤولى الشعب بالانتباه عند حدوث موارد مشكوكة فى العمليات المصرفية والفعاليات الاقتصادية والمبادلات المالية، وعلى أساس الفصل الخامس من مقررات الوقاية من التلاعب المالى فى المؤسسات المالية فإنّ موضوع القرار برقم نت/ ۳۵۱۳ الصادر بتاريخ ۲۲/ ۸/ ۱۳۸۱ لهذا المصرف بالاقدام العملى بذلك. وبالنسبة للشركات الداخلية كشركة خيراندیشان جوان وشركة سينا كرمانشاه التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۱ الخدماتية التى أقدمت على توزيع استمارات تحت عنوان (مشروع مشاركة تلاش) و (المشاركة المالية للتعاون) على الناس وتشجيعهم للمشاركة فى المشاريع المذكورة فإنّه تمّ ابلاغ المصارف الحكومية والخصوصية بقرار نت/ ۲۱۰۰ الصادر بتاريخ ۲۰/ ۴/ ۱۳۸۳ بالامتناع من افتتاح أى حساب مصرفى وتقديم خدمات مصرفية لمثل هذه الشركات والأشخاص المشاركين فى هذه المشاريع، وأن يتخذوا تدابير لازمة فى مجال عمل هذه الشركات بعد افتتاح الحساب المصرفى لها وإقدامها على فعاليات غير قانونية، بأن يقوم المصرف بوقف عمل الحساب المصرفى وتجميده واعلان المصرف المركزى عن ذلك بصورة كتابية. ضمناً فإنّ هذا المصرف، وفى طيلة المدّة التى بدأت هذه الشركات فى عملها، أقدم على تحذير الناس من المشاركة فيها من خلال نشر اعلانات مختلفة فى الصحف. وفى المجموع فإنّ المصرف المركزى يرى- ولأسباب معينة من قبيل ايجاد الخلل فى النظام المالى للبلاد وخروج العملة الصعبة والمسائل المتعلقة بالأمور المالية- أنّ فعالية وعمل الشركات المذكورة مخالف لمصلحة البلاد وقوانينه ولم يصدر المصرف مجوّزاً لضرب السكك وفتح حساب مصرفى فى المصارف الحكومية والخصوصية لهذه الشركات. وقد أرسلنا بعض التصاوير للمقررات الصادرة وبعض الاعلانات المنتشرة فى الصحف المختلفة كضميمة لهذه الرسالة. إدارة الإشراف على المصارف مجيد حاجى نوروز اسماعيل نادرى نجاد التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۵۲ السند (۳) العدد: ۲۶۷ التاريخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ إدارة الإشراف على أمور المصارف المصرف المركزى للجمهورية الإسلامية الايرانية طهران شارع فردوسى (بسمه تعالى) إعلان لجميع المدراء المحترمين العاملين فى المصارف التجارية نظراً لشيوع المعاملات الاقتصادية المشكوكة من خلال توزيع وبيع وشراء بطاقات الشركة الخارجية (بنتاكونو) أو التحرك بصورة مشابهة من خلال تأسيس شركات ومؤسسات داخلية أخرى، ونظراً للتبعات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه

المعاملات المذکورة لهذا نعلن لکم أنّ المصرف إذا واجه موارد من الفعالیات الاقتصادیة للأشخاص الحقیقیین والحقوقیین فی مجال توزیع وبیع وشراء البطاقات المذکورة من طریق المعاملات المصرفیة، فینبغی بعد احراز الموضوع ودراسة جمیع جوانبه اعلان الرئیس المحترم للدائرة القضائیة بصورة کتابیة واعلان هذا المصرف عن هذا المورد أیضاً. مدیریة الإشراف علی المصارف والمؤسسات الاعتباریة إدارة الإشراف علی أمور المصارف التجاریة بهرام فیض زرین قلم مجید حاجی نوروز ۱۶- ۱۶۱۵ ۳۷۱۶ نسخة منه إلی: محمود شیرج رئیس جهاز القوة القضائیة بالعطف علی الهامش رقم ۷۹/ ۵/ ۱۹۶/ م بتاریخ ۱۸/ ۱/ ۱۳۷۹ فی خصوص المدّة ۵ و ۸ یتمّ ارسال ضمیمة لهذه الرسالة المذکورة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۳ نسخة منه إلی: جناب السبد وهاجی قائم مقام المصرف لغرض الاعلان. نسخة منه إلی: مدیر حراسة المصرف المرکزی وجمیع المصارف. نسخة منه إلی: قسم المشاورة الحقوقیة لغرض اثباتها فی السوابق. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۴ السند (۴) العدد: ۸۲۲۵۷۳/ م ۲۸۴۳۸ التاریخ ۱۸/ ۵/ ۱۳۸۲ مدیر هیئة الحکومة سرّی رئاسة الجمهوریة (بسمه تعالی) جناب السید الشیبانی الرئیس العام للمصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة المحترم مع التحیة والسلام إنّ الاقتراح رقم ۲۷۹۴۴/ ۲۵/ ۴/ الف- ش بتاریخ ۲۴/ ۱۲/ ۱۳۸۱ الصادر لوزارة الداخلیة بالنسبة لاتخاذ قرار لغرض منع النشاطات غیر القانونیة لشرکات من قبیل بنتاکونو، جولدکوئیست ورایاموند ۲۰۰۰ الذی طرح فی الجلسة بتاریخ/ ۵۱۲/ ۱۳۸۲ وتقرر ما یلی: ۱. إعلام المسؤولین فی النظام المصرفی فی الدولة ومنع فتح حساب مصرفی وأداء معاملات مصرفیة فی مثل هذه الموارد. ۲. الاعلان العام بالنسبة للمعلومات اللازمة فی خصوص ماهیة وعمل الشرکات المذکورة وسائر الموارد المشابهة فی أجواء المجتمع ویتمّ الاعلان الرسمی عن ذلک من خلال وزارة الداخلیة. عبداللّه رمضان زاده التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۵ السند (۵) العدد: ۲۷۵۹ التاریخ ۲۲/ ۵/ ۱۳۸۲ مدیریة الإشراف علی أمور المصارف المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة (بسمه تعالی) اعلان لجمیع المدیرین العاملین فی المصارف الحکومیة وغیر الحکومیة والمؤسسات الاعتباریة للتنمیة تبعاً للقرار الصادر برقم نت/ ۲۶۷ بتاریخ ۲۰/ ۱/ ۱۳۸۰ فإنّ هذه الدائرة وتبعاً للقرار السری رقم ۸۲۲۵۷۳/ م ۲۸۴۳۸ بتاریخ ۱۸// ۵ ۱۳۸۲ لمدیر هیئة الوزراء المحترم المبنی علی منع الفعالیات غیر القانونیة لبنتاکونو، جولدکوئیست ورایاموند ۲۰۰۰. الرجاء إبلاغ ذلک بالنسبة إلی القرار المتخذ بتاریخ ۱۲/ ۵/ ۱۳۸۲ لهیئة الوزراء مع ضمیمة لجمیع الشعب والإدارات التابعة فی جمیع البلاد ویتمّ بذلک الامتناع بشکل أکید عن فتح أی نوع من الحساب المصرفی واراءة الخدمات المصرفیة للشرکات المذکورة والشرکات المشابهة. ضمناً فی مجال التصدی للمفاسد الاقتصادیة ومواجهة عملیة تخفیض النقد یتمّ إصدار أمر لجمیع المسؤولین فی الشعب الأخری فیما إذا واجهوا معاملات مالیة مشکوکة من خلال المعاملات المصرفیة، فعلی أساس الفصل الخامس من المقررات الواقیة من ظاهرة انخفاض النقد فی المؤسسات المالیة فی موضوع القرار الصادر برقم نت/ ۳۱۵۳ بتاریخ ۲۲/ ۸/ ۱۳۸۱ حیث یقوم المصرف بالإجراءات اللازمة. إدارة الإشراف علی المصارف والمؤسسات الاعتباریة إدارة الإشراف علی المصارف التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۶ بهرام فیض زرین قلم ۱۶/ ۱۶۱۵ مجید حاجی نوروز ۳۷۱۶ نسخة منه إلی: عطفاً للرسالة المشار إلیها أعلاه، لإرسالها لجناب السید عبداللّه زادة مدیر هیئة الوزراء. نسخة منه إلی: جناب السید الوهاجی قائم مقام المصرف المحترم للإطلاع فقط. نسخة منه إلی: الإدارة الحقوقیة للإطلاع فقط. نسخة منه إلی: مصطفی کریم لغرض ادراجه فی السوابق. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۷ السند (۶) العدد: ۲۱۰۰ التاریخ ۲۵/ ۶/ ۱۳۸۲ مدیریة الإشراف علی أمور المصارف المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة (بسمه تعالی) اعلان لجمیع المدیرین العاملین فی المصارف الحکومیة وغیر الحکومیة والمؤسسات الاعتباریة للتنمیة أخیراً فإنّ بعض الشرکات وبأسماء مختلفة من قبیل شرکة «الخیرین الشباب» و «سینا کرمانشاه الخدماتیة) أقدمت علی توزیع استمارات تحت عنوان مشارکة «تلاش» و «مشروع المشارکة المالیة للتعاون» وتشجیع عامة الناس لغرض المساهمة فی رأس مال مثل هذه المشاریع ونظراً لأسلوب عمل هذه الشرکات غیر المتعارف التی تعمل علی تنسیق الأمور وتسجیل أسماء الأشخاص فی مقابل أخذ مبلغ من المال من المشترکین بعنوان أجرة عمل وبدون تعهد فی مقابل الضرر

والخسارة التی یواجهها المشترکون، وکذلک نظراً لشیوع مثل هذه النشاطات غیر الاقتصادیة وغیر المنتجة فإنّه فی المستقبل غیر البعید ستظهر الآثار والتبعات السلبیة والمعطیات الاقتصادیة والاجتماعیة السیئة فی البلاد، فالرجاء- مع الأخذ بنظر الاعتبار مقررات الوقایة من انخفاض النقد- تکلیف المؤسسات المالیة بالاشراف ومراقبة معاملات المشترین لغرض التعرف علی العملیات المشکوکة والتصدی لهذا الأمر عند احراز هویة جمیع المشترین بشکل کامل، واصدار الأمر لجمیع الشعب والمراکز المرتبطة بمنع فتح أی حساب مصرفی أو أداء خدمة مصرفیة لمثل هذه الشرکات والأشخاص الذین یشارکون فی مثل هذه المشاریع، وأن یتخذ قرار فیما إذا تمّ کالسابق فتح حساب لهذه الشرکات وأقدمت هذه الشرکات علی ممارسة نشاطات غیر قانونیة، أن یوصد حسابها المصرفی التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۸ ویتم اعلان المصرف المرکزی عن ذلک بصورة کتابیة. إدارة الإشراف علی المصارف والمؤسسات الاعتباریة إدارة الإشراف علی المصارف بهرام فیض زرین قلم ۱۶/ ۱۶۱۵ مجید حاجی نوروز ۳۷۱۶ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۵۹ السند (۷) العدد: ۲۷۷۹ التاریخ ۸/ ۸/ ۱۳۸۱ المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة (بسمه تعالی) ارسال خبر: قسم الاستلام الروابط العامة للمصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة یعلن: لوحظ أخیراً أنّ مؤسسة باسم شبکة «جولدکوئیست» أقدمت علی فعالیات ومعاملات بالعملة الخارجیة ومن خلال ترغیب وتشجیع الناس فی المساهمة واستثمار رؤوس أموالهم فی هذه الشرکة بأرباح جیدة ومطمئنة مع استلام حق العضویة بالعملة الخارجیة، ویتمّ تمرکز المبالغ المأخوذة من الراغبین لحسابهم. ونظراً إلی أنّ هذه الشبکة تفتقد لأیمجوّز قانونی من الإدارات الرسمیة وأنّ المشترکین یفتقدون أی ضمانة حتی فی مقابل استلام ما یعادل أصل المبلغ الذی دفعوه للشبکة المذکورة، ولذلک نوصی جمیع المواطنین المحترمین باجتناب أیة مشارکة فی معاملات هذه الشبکة المذکورة والمؤسسات الأخری غیر مأذونة لغرض حفظ أموالهم من الاضرار والخسائر المحتملة، مع الشکر. داود بهرامی مدیر الروابط العامة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶۰ السند (۸) العدد: ع/ ۳۵۷۷ التاریخ ۲/ ۱۰/ ۱۳۸۲ المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة (بسمه تعالی) ارسال خبر: قسم الاستلام الروابط العامة للمصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة یعلن: تبعاً للتبلیغ الواسع فی مجال رواج وشیوع المعاملات الاقتصادیة المشکوکة وبعد الکشف عن أعمال منظمة فی مجال توزیع وبیع وشراء بطاقات شرکة خارجیة باسم «مشروع بنتاکونو» وعملیات مشابهة لها بواسطة شرکة «جولدکوئیست». وأخیراً أقدمت شرکة باسم «راین سپیدی منت کیش» التی تعتبر نفسها وکیلًا (bank Prime) فی ایران، ومن خلال تبلیغات واسعة مع استغلال المیول والاحساسات الإنسانیة للمواطنین الأعزاء بالنسبة لمسألة فلسطین فإنّها تعمل علی تشجیع مخاطبیها فی مجال استثمار رؤوس أموالهم ولو بشکل قلیل وکسب أرباح کثیرة وبدون تعب. وبما أنّ عمل مثل هذه الشرکات لیس له نتیجة سوی خداع الناس وایجاد تبعات اقتصادیة واجتماعیة وثقافیة سلبیة، لذلک فإنّ المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة وحسب الموازین القانونیة المالیة والمصرفیة للبلاد فإنّه یری التصدی لهذه العملیات بواسطة الأجهزة القضائیة وکذلک الاعلان عن الآثار السلبیة لشیوع هذه الأسالیب المشبوهة بهدف تنویر أذهان عامة الناس. نأمل من المواطنین الأعزاء الامتناع عن أی مشارکة فی هذه المعاملات الاقتصادیة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶۱ المشکوکة لهذه الشرکات وسائر الشرکات المشابهة واعلام المصرف المرکزی للجمهوریة الإسلامیة الایرانیة بما لدیهم من معلومات عن هذا الأمر. علی جهانی مدیر إدارة الروابط العامة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶۲ السند (۹) خراسان انتقاد آیة اللَّه مکارم الشیرازی للمسؤولین لعدم اهتمامهم جولدکوئیست، أکل للمال بالباطل وحرام قال آیة اللَّه مکارم الشیرازی یوم الأربعاء فی درس البحث الخارج فی الفقه فی المسجد الأعظم فی قم ضمن انتقاده لمجلس الشوری وأجهزة الاشراف فی البلاد بالنسبة لعدم اهتمامهم فیما یخص نشاط الشرکات من قبیل «جولدکوئیست»: إنّ هذا النوع من المعاملات بعتبر أکل للمال بالباطل وحرام. وعلی أساس التقریر الصحفی (رسا) فإنّ آیة اللَّه مکارم الشیرازی باعلانه الخطر من اتساع مساحة عمل الشرکات الموهومة والهرمیة التی تعمل فی التسویق باسم «جولدکوئیست و کلدمن وأمثالها» قال: إنّ هذه الشرکات مشغولة بالعمل فی جمیع مناطق البلاد، وهی تمتد بجذورها إلی الأجانب وتقوم بإرسال

أرباحها بالعملة الخارجية إلى الخارج ويقول المطلعون: إنّ أيدى الصهاينة وراء هذه العمليات. كار وكاركر المدير العامل التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۳ السند (۱۰) جواب العلماء والمراجع العظام عن عدّة استفتاءات فيما يلى متن وجواب الاستفتاء الذى تقدم به مكتب وكيل مرشد الجمهورية الإسلامية فى جامعة اصفهان لمراجع التقليد العظام: آية اللّه ناصر مكارم الشيرازى، آية اللّه بهجت، وآية اللّه فاضل اللنكرانى بالنسبة لبيع أوراق «آفاق الصحة» و «طائر الرحمة» ومشروع «بنتاكونو» والإعلان عن ذلك للقراء الأعزاء. السلام عليكم ورحمة اللّه بركاته مع اهداء التحية الوافرة وتقديم المحبة الخالصة ورجاء السلامة وطول العمر لسماحتكم، نرجو بيان نظركم وفتواكم المباركة فى خصوص ما يتعلق بالأسئلة التالية: ۱. قامت منظمة الصحة ببيع أوراق على أساس أنّها بتيّة الهدية والمشاركة فى الأمور ذات النفع العام والخدمة للمحرومين، وأخيراً برز مشروع آخر باسم «همای رحمت، أى طائر الرحمة» ويعمل بنفس هذه الكيفية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ جميع المشترين تقريباً (حتى أنّهم أحياناً يبيعون بيوتهم ووسائل معيشتهم بأمل الفوز والربح من شراء هذه الأوراق) والمشاركة فى هذه العملية مع قصد الحصول على الربح، فما حكم بيع وشراء هذه الأوراق؟ وفى صورة الجواز فالأشخاص الذين يربحون مبلغاً من المال من هذا الطريق هل يتملكون هذا المال أم لا؟ ومع الالتفات إلى أنّ بعض المشترين لهذه الأوراق تصرف أموالهم لتقديم الجائزة أو الهدية للغير بدفع أموالهم للآخرين. ۲. فى الآونة الأخيرة ظهر نظام مالى وبشكل تصاعدى بعنوان المساعدة للآخرين، حيث إنّه مضافاً لوجود هذا المشروع فى الانترنيت باسم «بنتاكونو» المتعلق بشركة «فيوجراستراتيجى» الايطالية، فإنّ عدّة شركات داخلية قد تأسست وطرحت هذا المشروع بمبلغ مالى أقل، منها شركة «اردكان سبز» فى يزد وشركة «فرابزوهش» فى زاينده رود فى اصفهان وغيرها، التى حصلت على إذن من إدارة وزارة الإرشاد، أمّا اسلوب عملها فهو كالتالى: أنّ يقوم الشخص الراغب فى الاشتراك بدفع مبلغ عدّة أوراق التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۴ مالية ستصل إليه بعد ذلك، ومن أجل الحصول على ماله فإنّه يقوم ببيع هذه الأوراق للآخرين، ويقوم هؤلاء الأشخاص بدفع المال لحساب هذا الشخص، وهكذا يستمر هذا العمل بشكل تصاعدى وحينئذٍ سيكون عدد محدود من الأشخاص فى رأس الهرم يحصلون على أموال طائلة وبعض الذين يقفون فى القاعدة يفقدون أموالهم ولكنّهم يستمرون فى المشاركة فى هذه العملية بأمل الحصول على المال فى المستقبل وتحصل الشركة بدورها على قسم من هذه الأموال حيث نقدم إليكم نموذجاً لهذه الأوراق المذكورة. فهل يجوز بيع وشراء هذه الأوراق؟ وهل يملك الأشخاص الأموال التى تودع فى حسابهم المصرفى من جراء هذه المعاملة؟ ادام اللّه ظلّكم ابوالقاسم الطيبى مسؤول المكتب التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۵ السند (۱۱) العدد: ۹۶۷۳۲ التاريخ ۲۳/ ۱/ ۱۳۸۴ (بسمه تعالى) نظراً إلى أننى بعد اطلاعى على هذه الاستفتاءات أقدمت على شراء منتوجات شركة (جولدكوئيست)، ولكنّ الاستفتاء الجديد يقرر حرمة عمل هذه الشركة، ولذلك أرجو، أولًا: هل أنّ الاستفتاء المذكور أعلاه صحيح؟ وثانياً: ما حكم الأشخاص الذين اشتركوا فى هذا العمل؟ (بسمه تعالى) ج) إنّ الاستفتاء المذكور مجعول، والجواب الصحيح الذى ما أجبنا عنه بصورة شفوية و كتبية كالتالى: إنّ النشاط الاقتصاد المشبوه للشركة المذكورة وسائر الشركات الداخلية المشابهة، وهى شبيهة بالقمار واليانصيب ولاينبغى عليكم أيّها الأعزاء أن تتلوثوا بهذه الأعمال، والأشخاص الذين تلوثوا بها وحصلوا على أرباح منها فعليهم أن يأخذوا مالهم أصلى وإعادة ما تبقى لأصحابها الأصليين، وإذا لم يتمكنوا من العثور عليهم فيجب إعادتها لسائر المتضررين من هذا المشروع، وإن لم يتمكنوا من ذلك فعليهم التصدق به للفقراء بنية أصحابها الأصليين. ودمتم موفقين التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۶ السند (۱۲) العدد: ۹۶۷۵ التاريخ ۲۲/ ۱/ ۱۳۸۴ مكتب سماحة آية اللّه العظمى الشيرازى مع تقديم التحية والسلام إذا وهب الشخص ماله لآخر بشرط أن يقوم المستلم بدفع مبلغ معين للواهب أو يعمل له عملًا، والسؤال هو: الف) هل يمكن اطلاق اسم الهبة أو الهدية عليه؟ ب) إذا لم يدفع المستلم المبلغ المعين ولم يعمل بالشرط المذكور، فهل يمكن الرجوع بالمال الموهوب؟ بسمه تعالى ج ۱) إنّ هذا العمل يسمى: هبة معوّضة. ج ۲) إذا لم يعمل الموهوب له بالشرط، فللواهب الحق فى الرجوع بهبته. و دمتم موفقين ۲۳ / ۱/ ۸۴ ناصر مكارم الشيرازى التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۶۷ السند (۱۳) قدس صحيفة ايران الصباحية آية اللّه العظمى السيد السيستانى إنّ

بیع وشراء بطاقات بنتاکونو ومهرکارت وأمثالهما غیر صحیح فی جوابه عن استفتاء جماعة من المؤمنین بالنسبة لبیع وشراء بطاقات بنتاکونو وأمثالها کشرکة مهرکارت وثمین کارت .. فقد أعلن سماحة آیة اللّه العظمی السید علی السیستانی عن رأیه فی هذه المعاملات. وعلی أساس الفاکس الذی أرسله مکتب سماحته إلی صحیفة القدس یتضمن رأی هذا المرجع فی هذه الأمور، وهو کالتالی: إنّ سماحته یری أنّ هذا النوع من المعاملات غیر صحیح، وفی صورة الحصول علی أموال من هذا الطریق حیث توضع فی الحساب المصرفی لهؤلاء الأشخاص، فإن کان أصحاب هذه الأموال معلومین فیجب اعادتها إلیهم حتماً وإن کانوا مجهولین ولا یمکن التوصل إلیهم فلها حکم مجهول المالک ویجب التصدق بها علی فقراء المسلمین بإذن الحاکم الشرعی. قدس صحیفة ایران الصباحیة آیة اللّه العظمی السید الزنجانی إنّ المعاملة ببطاقات بنتاکونو لا تجوز شرعاً فی جوابه عن استفتاء البعض فی خصوص بیع وشراء بطاقات «بنتاکونو وأمثالها» أعلن آیة اللّه العظمی السید عزالدین الحسینی الزنجانی عن رأیة فی ذلک فی جوابه عن هذا الاستفتاء. وعلی أساس التقریر الذی وصل فی الیوم الماضی إلی اللجنة الاجتماعیة لصحیفة التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶۸ القدس بیّن فیه نظر سماحته فی هذه المعاملة کالتالی. (بسمه تعالی) إنّ هذه المعاملة لا تنطبق علی قواعد الشریعة الطاهرة، لأنّ مثل هذه البطاقات لیس من قبیل الأوراق المالیة بل بمنزلة الإذن وممارسة نوع من الواسطة والدلالیة وبمثابة سعی لبیع المبیع بثمن أکثر، ومثل هذا العمل فی الفرض المذکور هو من باب بیع العمل وهو باطل شرعاً لأنّ أحد شروط العضوین فی البیع والشراء (البیع) هو أنّالمبیع یجب أن یکون عیناً وله مالیة، وفی هذه المعاملة فإنّما یباع فی الحقیقة هو عمل الشخص وهذا لا یجوز شرعاً. تحذیر محافظ خراسان من النشاط المشکوک للشرکات الاقتصادیة حسب الظاهر وکذلک ورد فی اعلان من قِبل محافظ خراسان فی اللیلة الماضیة فیما یتصل ببیع وشراء بطاقات بعض الشرکات الاقتصادیة حسب الظاهر الداخلیة والخارجیة منها «بنتاکونو، پرادای، سباتل، کیمیا کارت، مهرین کارت، مهرکارت، پوت کارت، صدق کارت، پارس کارت، طلوع ایده و ... حیث أکد مرّة أخری علی التشکیک فی عمل هذه الشرکات المشبوهة وآثارها المخربة علی اقتصاد البلد وجاء فی هذا الاعلان أیضاً، أنّه کما هو معلوم لدی المواطنین الشرفاء أنّ العمل وأشکال الفعالیات الاقتصادیة الکاذبة وبیع وشراء هذه البطاقات یقوم علی أساس الاحتمالات التی یکون إمکان تحقیقها قلیلًا جدّاً وتعتبر ماهیة هذا العمل کنوع من الاحتیال ولقد أعلن بعض مراجع التقلید عن حرمة هذا العمل وعدم جوازه شرعاً. وجاء فی القسم الآخر من هذا الاعلان أنّ النشاطات الاقتصادیة ظاهراً للشرکات المذکورة التی تندرج تحت عنوان الکلی من الخدمات الکامبیوتریة هی فی نظر المسؤولین الحکومیین أعمال مشکوکة ومشبوهة تماماً وأنّ هذه الشرکات لا تتمتع بإذن رسمی اطلاقاً وأی ارتباط للشرکات المذکورة مع الإدارات والمراکز والمؤسسات التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۶۹ الحکومیة غیر صحیح وکذب. وقد ورد التأکید فی هذا الاعلان لمحافظ خراسان أنّ النشاطات الکاذبة وغیر السلیمة للأشخاص الحقیقیین والحقوقیین فی هذا المجال تفتقد إلی أی تأیید قانونی وضمانات لازمة، ویتوقع المسؤولون أن المشترکین فی هذه المعاملات سوف یواجهون سریعاً مجموعة من البطاقات الفاقدة للاعتبار ولا یحصلون علی الربح الذی وعدوهم به، ولیس ذلک فحسب بل سیفقدون رؤوس أموالهم الأولیة، وجاء فی ختام هذا البیان أنّ اسلوب عمل ومضمون التبلیغ للشرکات مورد البحث یتبیّن أنّ هؤلاء وبحیل خاصة یمتنعون من قبول أیة مسؤولیة وتعهد فی قبال شراء البطاقات المتعلقة بهذه الشرکات، وعملًا یرون أنّ تحقق وعودهم مرتبط بأنّ یشتری هؤلاء المشترکین بطاقات أکثر ویدعون الآخرین للمشارکة فی هذه العملیة حتی یمکنهم من خلال اتساع الشبکة بیع عدد أکثر من هذه البطاقات وفی هذه الصورة تحصل هذه الشرکات علی أرباح طائلة. وفی هذه العملیة المشبوهة وغیر السلیمة فمن الطبیعی أن تکون النتیجة فقدان آلاف الأفراد رؤوس أموالهم فی مقابل الوعد بتحصیل مبالغ معینة وفی هذه الصورة ومع الاشباع السریع لهذا السوق فإنّ الکثیرین سیکونون من المتضررین سوی عدّة قلیلة جدّاً. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۰ صحیفة اطلاعات ۷/ ۲/ ۱۳۸۴ آیة اللّه العظمی فاضل اللنکرانی یری حرمة الفعالیات المالیة لشرکات مثل جولدکوئیست. تقریر خبری: بعد وصول أسئلة شرعیة من الکثیر من الناس بالنسبة للحکم الشرعی لعمل الشرکات مثل «جولدکوئیست» فإنّ مکتب آیة اللّهالعظمی

فاضل اللنکرانی أعلن عن نص الاستفتاء المذکور وجواب سماحته علیه. سماحة آیة اللّهالعظمی محمد فاضل اللنکرانی (دامت توفیقاته) مع السلام ومزید الاحترام: ضمن تمنی السلامة والموفقیة لجمیع علماء الإسلام، الرجاء بیان نظرکم بالنسبة للأسئلة التالیة: ۱. قبل مدّة قامت شرکة خارجیة تدعی «جولدکوئیست» (gogdqust) وعن طریق الانترنیت ببیع قطع ذهبیة وفضیة وساعات و ... وتدفع للمشترین الذین یتحرکون لکسب مشترین آخرین لهذه الشرکة مبلغاً معیناً بعنوان امتیاز مالی، وبالطبع فإنّ بیان عمل هذه المؤسسة بالتفصیل یستغرق وقتاً طویلًا بحیث لا یمکن بیانه فی عدّة أسطر، ولکننا نعلم أنّ سماحتکم مطلع علی هذا الأمر من طرق مختلفة، فالرجاء بیان حکم الاستثمار المالی فی معاملات هذه الشرکة. بسمه تعالی وله الحمد بالنسبة لشرکة جولدکوئیست ونظائرها فقد وردت أسئلة متعددة إلی هذا المکتب. وکثرة الأسئلة یدل علی سعة نشاط هذه الشرکات من حیث الکم والکیف، وهنا نعلن لکم أنّ الارتباط مع هذه الشرکات هو حرام بالعنوان الأولی وکذلک بالعنوان الثانوی، أمّا بالعنوان الأولی فإنّ ذلک یعتبر من مصادیق أکل المال بالباطل الذی ورد النهی الصریح التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۱ عنه فی القرآن الکریم، إنّ الحصول علی المال من هذا الطریق یترتب علیه جمیع المفاسد الاقتصادیة والاجتماعیة والثقافیة الذی تترتب علی القمار. أمّا العنوان الثانوی فلأنّ هؤلاء ابتکروا طریقة لتحقیق أرباح طائلة مضافاً إلی تضعیف البلدان الأخری وخاصة البلدان الإسلامیة من الناحیة الاقتصادیة والعمل علی اخراج العملة الصعبة من هذه البلدان وتجمید نشاط الأشخاص الفعالین من العمل المنتج الذی یؤدّی إلی رقی ورشد بلدهم، وهذا العنوان الثانوی من حیث الأهمیة أهم من العنوان الأولی، ولا یخفی علی أی إنسان منصف توالی هذه المفاسد علی مثل هذه المعاملات وهذا فی ذاته یؤکد حرمتها، والمال الذی یحصل علیه الشخص من هذا الطریق إذا کان لا یعرف أصحابه فیجب التصدق بأجمعه علی الفقراء، نأمل من المواطنین الشرفاء والمسلمین وخاصة الشبّان الأعزاء أن یأخذوا جانب الحیطة والحذر أکثر ویتجنبوا السقوط فی الشباک الشیطانیة. ۵/ ۲/ ۱۳۸۴ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۲ خراسان العدد ۱۳۸۹۶ التاریخ/ ۲۵/ دی ۱۳۷۹ / ۱۹/ شوال/ ۱۴۲۱ الأخبار/ ۴ إعلان مهم لشرکة توس کارت تبعاً لفتاوی المراجع العظام واعلان المحافظ المحترم وإدارة العدل فی محافظة خراسان بالنسبة لعدم شرعیة وعدم قانونیة بیع وشراء هذه البطاقات، فإنّ هذه الشرکة مع احترامها الکبیر لآراء جمیع مراجع التقلید والأجهزة القضائیة والتنفیذیة، فإنّها تعلن عن توقف أی نشاط وعمل فی مجال نشر أوراق وبطاقات المشارکة المذکورة، ونرجو من المواطنین الأعزاء التوقف تماماً عن بیع وشراء الأوراق المذکورة، وفی هذا الصدد فإنّ هذه الشرکة تعلن استعدادها لإعادة المبالغ المالیة التی استلمتها من المشترکین علی أساس الحروف الأولی من اسم الأُسرة لهؤلاء الأفراد فی جدول زمنی معین، وهو کالتالی. الحرف الأولالاسم الاسرة أیّام المراجعة الحرف: أ إلی تاء ۲۵ إلی ۲۶/ دی/ ۷۹ الحرف: الف إلی تاء ۲۷ إلی ۲۸/ دی/ ۷۹ الحرف: ج إلی فاء ۲۹/ دی ۷۹ و ۲ بهمن الحرف ف إلی یاء ۳ إلی بهمن ۵ التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۳ خراسان التاریخ ۲۶/ ۱۰/ ۱۳۷۹ إعلان مهم لشرکة توس «صعود أندوخته» تبعاً لفتاوی المراجع العظام واعلان المحافظ المحترم وإدارة العدل فی محافظة خراسان بالنسبة لعدم شرعیة وعدم قانونیة بیع وشراء هذه البطاقات، فإنّ هذه الشرکة مع احترامها الکبیر لآراء جمیع مراجع التقلید والأجهزة القضائیة والتنفیذیة، فإنّها تعلن عن توقف أی نشاط وعمل فی مجال نشر أوراق وبطاقات المشارکة المذکورة، ونرجو من المواطنین الأعزاء التوقف تماماً عن بیع وشراء الأوراق المذکورة، وفی هذا الصدد فإنّ هذه الشرکة تعلن استعدادها لإعادة المبالغ المالیة التی استلمتها من المشترکین علی أساس الحروف الأولی من اسم الأُسرة لهؤلاء الأفراد فی جدول زمنی معین، وهو کالتالی. ۱. الاستمارات التی تبدأ بعدد ۱۱، فتاریخ المراجعة من ۱۷/ دی/ ۱۳۷۹. ۲. الاستمارات التی تبدأ بعدل ۱۲، فتاریخ المراجعة من ۲۸ إلی ۲۹/ دی/ ۱۳۷۹. ۳. الاستمارات التی تبدأ بعدد ۱۳ فتاریخ المراجعة من ۳۰ إلی ۱/ بهمن/ ۱۳۷۹. ۴. الاستمارات التی تبدأ بعدد ۱۴ فتاریخ المراجعة من ۲/ بهمن/ ۱۳۷۹. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۴ السند (۱۴) الاطلاعات التاریخ ۳۱/ ۹/ ۱۳۸۳ القبض علی نفرین من رؤساء المجموعات لشرکة جولدکوئیست قسم الحوادث: تم إلقاء القبض علی شخصین من رؤساء المجامیع الأصلیین لشرکة جولدکوئیست «هنک کنک» بأمر من المحقق فی الشعبة الثالثة للمحکمة الخاصة بتحقیق جرائم موظفی الحکومة

والأجهزة الاعلامیة. هذان الشخصان ایرانیان وقد تمّ توقیفهما بسبب الشکاوی المتعددة علی أساس ما ورد فی التقریر الخبری فإنّه تمّ إصدار وثیقة بمبلغ ملیارد تومان لأحدهما، ووثیقة أخری ۴۰۰ ملیون تومان للشخص الثانی، وبسبب عدم قدرتهما علی دفع مبلغ الوثیقة تمّ نقلهما إلی السجن. وعلی أساس ما ذکره بعض المسؤولین القضائیین فهناک شکاوی متعددة ضد هذه الشرکة من جمیع مناطق البلاد حیث تواجه المحکمة فی طهران مراجعات کثیرة من مختلف المناطق فیما یخص هذا الموضوع بحیث إذا تمّ التحقیق عن هذه الشکاوی وبشکل متمرکز وفی شعبة واحدة فإنّ النتیجة ستکون أفضل. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۵ السند (۱۵) صحیفة اطلاعات التاریخ ۲۶/ ۹/ ۱۳۸۳ القاء القبض علی عضو فعّال فی شرکة کلدگوئیست یترأس ۱۰ آلاف عضو تمّ إلقاء القبض علی عضو فعال فی شرکة جولدکوئیست حیث یغطی فی نشاطه ثلثی مدینة طهران ومع أکثر من ۱۰ آلاف شخص تحت یده وقد ورد فی تقریر الصحفی القضائی التابع لهذه الصحیفة انّ «قدمی» المحقق فی الشعبة الثالثة للمحکمة الخاصة لموظفی الحکومة فی مجال التحقیق لشکاوی ۳ آلاف شخص تقریباً من المتضررین من شرکة جولدکوئیست، وذلک من خلال عضو مؤثر وفعال لهذه الشرکة بعنوانه الرابط للشرکة فی داخل البلاد، وبعد تقدیم وإصدار وثیقة بمبلغ ۳ ملیارد تومان تم نقله إلی السجن. علی أساس هذا الخبر، فإنّ المأمورین علموا من خلال التحقیقات الأولیة أنّ المتهم یعمل بمساعدة أربعة أشخاص من معاونیه فی تغطیة ثلثی مدینة طهران بشکل هرمی وبصورة شبکة واسعة تعمل تحت یده. وقد نجح فی السنة الماضیة من خلال الوعود الخادعة أن یکسب أکثر من ۱۰ آلاف شخص لهذه الشرکة ویحصل علی مبالغ تتراوح بین ۵۰۰ إلی ۸۰۰ ألف تومان. ویتحرک المأمورون والمسؤولون عن هذا الملف علی مستوی التعرف علی ۱۰ آلاف شخص من المتضررین وذلک من خلال أمر قضائی لمحقق هذه القضیة. وقد تمّ نقل المتهم بعد التحقیق معه وتوجیه الإهام إلیه إلی السجن بوثیقة مبلغها ۳ ملیارد تومان. وعلی أساس هذا الخبر فقد تمّ لحدّ الآن إلقاء القبض علی ۱۵ شخصاً من رؤساء المجموعات لشرکة جولدکوئیست العاملین فی طهران وکرج بسبب شکاوی المتضررین. وقد أصدر المحقق لهؤلاء المتهمین وثیقة ضمان من ۱۰۰ ملیون إلی ۳ ملیارد تومان وفی هذا الوقت فإنّ ۸ أشخاص من هؤلاء المتهمین وبسبب عدم تمکنهم من دفع الوثیقة تمّ نقلهم إلی السجن. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۶ السند (۱۶) صحیفة همشهری التاریخ ۵/ ۳/ ۱۳۸۳ بقرار من المجلس منع عمل الشرکات الهرمیة فی ایران القسم السیاسی: قام نوّاب المجلس فی الجلسة العلنیة یوم أمس بتقدیم قانون منع نشاط وعمل الشرکات والمؤسسات الهرمیة من قبیل (جولدکوئیست) وتمّ تأیید هذا القانون من قِبل النوّاب. فی صورة الامضاء النهائی لهذا القانون الذی أمضاه ۵۰ نائباً، فإنّ جمیع نشاط المؤسسات التی تعمل بشکل هرمی علی أساس ما یقوم به الأفراد فی عملیة جذب أفراد آخرین ومشارکتهم فی جذب رؤوس أموالهم بدون استخدام وبدون دفع حق الزحمة والحصول علی حق العضویة أو العمل علی شراء بضاعة من الشرکة، کل ذلک یندرج تحت عنوان الجرم ویمنع منعاً باتاً. وقد ذکر نوّاب المجلس أسباب إمضائهم لهذا القانون أنّ عمل هذه الشرکات غیر سلیم من الناحیة الاقتصادیة ویؤدی إلی إلحاق الضرر والخسارة بالمواطنین بطرق غیر شرعیة حیث تقوم هذه الشرکات بإراءة فعالیات غیر منتجة وبالتالی تقوم بإخراج مبالغ طائلة من الثروة الوطنیة إلی الخارج علی شکل عملة صعبة. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۷ السند (۱۷) صحیفة ایران التاریخ ۲/ ۹/ ۱۳۸۳ الملاحقة القضائیة لعدد من متهمی شرکة جولدکوئیست فی دبی إنّ المتهمین الأصلیین فی شرکة «جولدکوئیست» یقیمون حالیاً فی دبی وبسبب شکاوی ۲۰۰۰ نفر من المتضررین وضع المتهمون تحت الملاحقة القضائیة. ویقول (قدمی) محقق القضیة أنّه مع اعتراف بعض المتهمین الذین ألقی القبض علیهم فقد بدأ التحقیق فی جرائم المتهمین الذین یرتبطون بأشخاص یقیمون فی دبی. وعلی أساس ما أورده مخبرنا القضائی فإنّ المأمورین القضائیین وبأمر المحقق القضائی فی الشعبة الخامسة من محاکم موظفی الحکومة، قد نجحوا فی التعرف وإلقاء القبض علی عشرة أشخاص من المرتبطین الأصلیین فی شرکة جولدکوئیست الذین یمثّلون رؤساء المجامیع فی طهران وکرج. ویعمل تحت إمرة هؤلاء الأشخاص من ۳۰۰ إلی ۵۰۰۰ عضو، وبعد التحقیق معهم وتفهیمهم الاتهام صدر بحقهم وثیقة مالیة بمبلغ ۱۰۰ ملیون إلی ۳ ملیارد تومان، وبسبب عدم قدرة هؤلاء الأفراد علی دفع المبلغ المذکورة تمّ

تحویلهم إلی سجن أوین، وقد اعترف هؤلاء المتهمون فی التحقیق الأولی لهم أنّهم یستلمون أوامرهم من طریق الانترنیت من دبی بحیث إنّ مسؤولیهم فی دبی یقومون بإرشاد تشکیلات شرکة جولدکوئیست فی ایران، وإصدار الأوامر إلیهم، والمعروف أنّ العناصر الداخلیة للشرکة یعملون علی اخراج العملة الصعبة بشکل غیر قانونی من البلاد. وعلی أساس هذا الخبر فإنّ محقق قضیة جولدکوئیست أصدر أمره بالسماح لبضاعة تابعة لهذه الشرکة بالدخول إلی ایران لجبران خسارة المتضررین ویبلغ مقدار هذه البضاعة ۲۰۵۰ کیلو من السکک الذهبیة والمنتوجات التحفیة لشرکة جولدکوئیست. وهذه البضائع تمّ وضعها بشکل ودیعة لحساب المتضررین فی منظمة الأموال التملیکیة کیما یتمّ اتخاذ تصمیم قضائی بعد التوصل إلی شکاوی المشتکین فی هذه التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۸ القضیة. والجدیر بالذکر أنّه بعد ارجاع الشکاوی ضد شرکة جولدکوئیست من المحاکم فی المدن ومراکز المحافظات إلی الشعبة الثالثة للتحقیق فی قضایا موظفی الحکومة فی طهران، فإنّ محقق هذه القضیة وبسبب کثرة الشکاوی المطروحة أعلن أنّ ملفات الحوزة القضائیة فی المدن أو مراکز المحافظات غیر معتبرة. وهکذا فإنّ محقق الشعبة الثالثة لمحاکم موظفی الحکومة مع سلب الصلاحیة فی خارج الدائرة القضائیة فی طهران أعلن أنّ هذه الشعبة لیس لها مجوّز قانونی للتحقیق فی جمیع الشکاوی المقدمة ضد جولدکوئیست الواردة من المدن. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۷۹ السند (۱۸) صحیفة ابرار التاریخ ۱۷/ ۸/ ۱۳۸۳ ۱۵۰۰ کیلو من منتوجات جولدکوئیست تمّ ادخالها إلی البلاد دخل ما مجموعه ۱۵۰۰ کیلو من مجموعة السکک والمنتوجات التحفیة لشرکة جولدکوئیست إلی جمارک البلاد. ویقول «محمد شادابی» مدیر الروابط العامة للمحاکم العامة ومحاکم الثورة فی طهران والمسؤول عن التحقیق فی قضیة شرکة جولدکوئیست فی مقابلة صحفیة مع «ایلنا» بعد اعلانه عن هذا الخبر قال: بعد المتابعة والاتصالات التی أجرتها الأجهزة القضائیة مع الشرکة المذکورة فإنّ ۱۵۰۰ کیلو من مجموع السکک الذهبیة والمنتوجات التحفیة لشرکة جولدکوئیست تمّ إدخالها إلی الجمارک، لغرض جبران الخسارة الواردة علی المتضررین والذین قدّموا شکاوی ضد الشرکة المذکوة. وجدیر بالذکر أنّ أکثر من ۵۰۰ کیلو من مجموعة السکک التحفیة لشرکة جولدکوئیست دخلت قبل ذلک إلی ایران أیضاً. التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۸۰ السند (۱۹) صحیفة کیهان التاریخ ۲۹/ ۶/ ۱۳۸۳ أعضاء شرکة جولدکوئیست یقدّمون إلی المحکمة قسم الأخبار: وأخیراً وبعد مضی أکثر من عامین علی ما نشرته صحیفة کیهان ضد شرکة جولدکوئیست فإنّ ملف هذه الشرکة قدّم للتحقیق فیه بأمر قضائی فی الشعبة الثالثة للتحقیق فی قضایا موظفی الحکومة. وقد نشرت صحیفة کیهان فی شهر تیر عام ۱۳۸۱ موضوعاً مفصلًا عن فضح فعالیات شرکة جولدکوئیست فی ایران وبعد المتابعة المستمرة ونشر حلقتین خبریتین أیضاً فی العام الحالی حول نشاطات هذه الشرکة ومتابعة هذه القضیة علی مستوی کسب فتاوی بعض مراجع التقلید حول شرکة کلدلکوئیست وایجاد ملف لهذه الشرکة فی الأجهزة القضائیة بواسطة صحیفة کیهان أیضاً. والآن حیث وضع ملف هذه القضیة مع تقدیم شکوی من المدعی العام والشکاوی الشخصیة فی دائرة العمل القضائی، نلفت النظر إلی بعض نشاطات شرکة جولدکوئیست فی ایران. ما هی شرکة جولدکوئیست؟ «جولدکوئیست» حسب الظاهر شرکة تجاریة مستقلة، ولکنّها فی الواقع تقوم بتوزیع منتوجات تحفیة لمؤسسات «اچ بی مایر» فی ألمانیا التی تعمل علی صناعة وانتاج الساعات الذهبیة، عقد ذهبی، سکک ذهبیة بهدف بیعها لهواة التحف فی العالم. وقد وضع المسؤولون فی هذه الشرکه أمر توزیع هذه المنتوجات التی تتمتع بکیفیات عالیة ومعتبرة بعهدة أفراد من «هنک کنک» التابعین لشرکة «جولدکوئیست» ویقول البعض إنّ «جولدکوئیست» وعلی أساس معاهدة مع «اچ بی مایر» یجب علیها أن تبیع مقداراً معیناً فی کل شهر من منتوجات هذه الشرکة لیمکنها الاحتفاظ بهذا الامتیاز الخاص والمربح، أی تقدیم وبیع منتوجات «اچ بی مایر» الغالیة الثمن، وقطعاً ذات ربح وفیر. وبعد «کانشاکورت جورج دوکورنیک» وهو مدیر شرکة «جولدکوئیست» وآخرین من هیئة الإدارة من هذه الشرکة لم یجدوا أمامهم سوی المزید من جذب المشترین الجدد من شتی أنحاء العالم لهذه الشرکة، ویقوم رجال «هنک التسویق الهرمی أو الاحتیال المشبوه، ص: ۱۸۱ کنک» بعملیة البیع هذه بشتی الحیل والطرق المشبوهة. لإنّ هناک أصلًا فی «جولدکوئیست» یقرر أنّه کلما کان عدد المشترین أکثر فإنّ الربح سیکون أکثر. وعلیه فإنّ الهدف

الأصلى لشركة «جولدكوئيست» كسب الربح الوفير والفورى لها. إنّ أعضاء «جولدكوئيست» ولتحقيق آمالهم يسعون بذكاء لإفراغ جيوبك من المال فى عملية شراء منتوجاتهم بشكل أكثر. وبما أنّ قيمة هذه المنتوجات مرتفعة إذن ليس أمامهم سوى تقديم الوعود الواهية للمشترين وهؤلاء يتقدمون بوعود مغرية للناس من قبيل أن تحصل على ربح يومى بمقدار ۷۲۰۰ دولار يومياً بعنوان امتياز مضافاً إلى الوارد اليومى الذى يبلغ ۱۰۰۰ دولار على الأقل إلى آخر عمرك، وهذا يغرى كل شخص ويدفعه لشراء بضاعتهم من أجل الحصول على هذا الربح الوفير الذى يتحرك ويزداد بشكل صعودى ويتحرك الإنسان فى ذلك أيضاً على مستوى تشجيع وترغيب الآخرين للشراء من شركة «جولدكوئيست»، ولكنّهم لا يقولون لأىشخص إنّ هذه العملية ومن أجل الحصول على الإمتياز لابدّ أن ينزل الإنسان إلى مستويات ضحلة وضيقة. هؤلاء لا يقولون لك اطلاقاً إنّهم فى مقابل ذلك سيربحون ملايين الدولارات من خلال بيعهم هذه البضاعة ولا يدفعون للمشتركين أكثر بقليل من مليون ونصف من أرباحهم وبشروط خاصة وأحياناً لا تتحقق هذه الشروط المقررة لدفع الإمتياز للمشتركين. فتاوى المراجع إنّ أرباح «جولدكوئيست» حرام شرعاً وقد أعلن مراجع التقليد العظام بشكل قاطع أنّ الأموال الحاصلة من معاملات «جولدكوئيست» حرام بشكل عام، سواء وضعوا له اسم امتياز أو ربح أواستثمار مالى أو فى قالب المشاركة الاقتصادية وبأية دوافع أو اغراض، وأحد أسباب فشل مشاريع من قبيل «جولدكوئيست» فى السابق مثل «بنتاكونو» و «تجارة الالماس» و «پريم بنك» هو مخالفة مراجع التقليد العظام بشكل صريح لهذه المعاملات. وقد تحركت صحيفة كيهان لفضح هذه العمليات من خلال نشر فتاوى مراجع التقليد المحترمين كآية اللّه فاضل اللنكرانى، وآية اللّه نورى الهمدانى، وآية اللّه ميرزا جواد التبريزى، وآية اللّه مكارم الشيرازى بالنسبة لحرمة الأرباح الحاصلة لشركة «جولدكوئيست». التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۸۲ ايجاد الخلل فى النظام الاقتصادى إنّ شركة «جولدكوئيست» تتسبب فى ضرب أركان النظام الاقتصادى فى البلاد، ويقول الخبراء المتخصصون فى قسم الذهب والجواهر إنّ قيمة الذهب لسكك جولدكوئيست بمقدار ثلث المبلغ التى تأخذه شركة هنك كنك من المشترين الإيرانيين. وبعبارة أخرى، أنّه فى أحسن الفروض عندما يقوم الشخص بشراء بضاعة جولدكوئيست وبعد دفعه المبلغ فإنّه يحصل على البضاعة المشتراة حتماً، ولكنّ موارد الخلاف فى هذا الشأن يتبيّن من خلال اتصال المستلمين لها، حيث ينبغى لهم القبول بدفع ضعفى المبلغ الرسمى لمنتجات جولدكوئيست الواردة إلى ايران وبالتالى تخرج هذه المبالغ بشكل عملة صعبة إلى خارج البلاد ممّا يتسبب بتسديد ضربة قوية للنظام الاقتصادى الوطنى. ويعتقد الخبراء أنّه حتى الشركات الداخلية المشابهة لجولدكوئيست أيضاً تؤدى إلى خروج العملة الصعبة من قسم الصناعة والأعمال المنتجة وبالتالى يتعرض اقتصاد البلد إلى حدوث خلل وإربكاك فى مفاصله. المصرف المركزى يتقدم بشكوى من «جولدكوئيست» وقد أعلن المصرف المركزى فى أوائل شهر دى فى العام السابق من خلال اصدار بيان أنّ فعالية الشركات الانترنتية مثل «بنتاكونو، پرايم بنك، وجولدكوئيست، غير قانونية، وأعلن أنّ فعاليات هذه الشركات تؤدى إلى مزيد من الاحتيال وخداع الناس وايجاد التبعات السلبية فى البعد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وقد اعلن المصرف المركزى أيضاً أنّه فى صدد تقديم شكوى من هذه الشركات للإجهزة القضائية حيث إنّ هذا الوقت يعتبر أفضل فرصة لذلك حيث تتمكن الأجهزة القضائية من ممارسة إقدام قانونى من أجل حفظ العمليات المالية فى البلاد. إساءة استغلال صورة الإمام الراحل (ره) إنّ ضرب السكة الذهبية مع صورة الإمام الخمينى رحمه الله بواسطة مؤسسة «اچ بى مايز» فى السنة الماضية ووضع هذه السكة فى فهرست بضاعة «جولدكوئيست» يعتبر حيلة التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۸۳ جديدة لهذه الشركة لجذب المشترين الايرانيين. إنّ الدلالين والمبلغين لشركة «جولدكوئيست» يعتبرون أنّ ضرب مثل هذه السكة دليل على مشروعية عملهم فى بلدنا، والحال أنّ هدف موسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخمينى رحمه الله فى منح المجوّز لشركة «مايز» كان فى إطار الغايات الثقافية بينما يعتبر استغلال هذه السكة فى عمليات «جولدكوئيست» نوعاً من الاهانة لسماحة الإمام الراحل رحمه الله. إعتذار مجعول عن كيهان لشركة «جولدكوئيست» قبل عامين وعدّة أشهر وبعد أن نشرت صحيفة كيهان بعض الأمور ضد شركة «جولدكوئيست» وفضحت أعمالها جاء شخص إلى مكتب الصحيفة وعرّف نفسه بأنّه وكيل المكتب الحقوقى للشركة وكان يحمل فى يده جواباً

مكتوباً من الشركة وأراد لقاء المدير المسؤول عن الصحيفة، وعندما اتضح غرضه لم يسمح له بمواجهة المدير المسؤول، ومرّة أخرى طلب نشر هذا الجواب فى الصحيفة بعنوان «اعتذار صحيفة كيهان من جولدكوئيست» ولكنّ موقف صحيفة كيهان كان واضحاً، ورغم الموقف السلبى غير المؤدب لهذا الشخص «الهنك كنكى» فإنّ العاملين فى صحيفة كيهان التزموا الصبر وقاموا بكل احترام وبدون أى مواجهة سلبية بإيصال هذا الشخص إلى بيته. الظاهر أنّ الخسارة الناشئة من إعلان صحيفة كيهان عن عمل هذه الشركة وبالموقع المناسب كان كثيراً إلى حد أنّ المسؤولين فى جولدكوئيست لم يجدوا طريقة لجبران هذه الخسارة إلّامن خلال الخداع والتزوير والغش. حيث قام هؤلاء بنشر اعتذار مجعول منسوب إلى صحيفة كيهان وقدموه للمشترين الجدد وادّعوا أنّ صحيفة كيهان قد اعتذرت من هذه الشركة واعترفت بخطئها. وهذا الأسلوب اللامسؤول لا زال قيد العمل. والمتوقع مع متابعة الشكاوى المتعددة للمخدوعين والمتضررين من هذه الشركة بواسطة الأجهزة القضائية أن يتمّ إيصاد هذا المحل للاحتيال والخداع لهؤلاء الأشخاص المشبوهين إلى الأبد. التسويق الهرمى أو الاحتيال المشبوه، ص: ۱۸۴ خراسان ۱۷/ ۱۰/ ۷۹ إعلان مهم منظمة حماية المسجونين فى مشهد نعلن للمواطنين المتدينين فى محافظة خراسان وخاصة أهالى مشهد من ذوى الشهداء أنّه فى الآونة الأخيرة قام بعض المنتفعين وبدون مجوّز شرعى وقانونى بطبع وبيع بطاقات باسم «كيميا كارت» ورقم حساب مصرفى ۲۵۸۴۱ فى المصرف الوطنى، لدفع مبالغ من المال بعنوان هدية لهذه المنظمة، ولذلك وحسب تصميم هيئة الإدارة لهذه المنظمة وبالاستناد لفتاوى بعض مراجع التقليد يرجى من المواطنين الامتناع عن دفع المال إلى الحساب المصرفى المذكور ونطلب من جميع الأشخاص الذين دفعوا أموالًا للحساب المصرفى المذكور أن يراجعوا- إذا رغبوا فى ذلك- المصرف مع الوصولات المالية لديهم لغرض استعادة أموالهم إلى عنوان هذه المنظمة فى شارع كاشف غربى الرقم ۱۹. منظمة حماية المسجونين فى مشهد ۲۱/ ۱۰/ ۷۹

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱). قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷). مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم. مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة... الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة –فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت– عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و... – مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جهةٍ أُخرَى. – من الأنشطة الواسعة للمركز: الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ

كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و... د) إبداع الموقع الانترنتى" القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عـدّة مَواقِعَ اُخرَ ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة و) الإطلاق و الـدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴) ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و... ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان" ومُفترَق"وفائى/"بناية"القائميّة "تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة) رقم التسجيل: ۲۳۷۳ الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱) الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱) ملاحَظة هامّة: الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹